الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي علي كافي تنــدوف

محاضرات في مقيــاس:

مدخل للاقتصاد

مطبوعة علمية بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس (السداسي الأول)
جذع مشترك علوم اقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية

د/ حسنيــة يحياوي

السنة الجامعية 2024-2025

بســم الله الرحمن الرحيــم

دليل المادة التعليمية Syllabus			
اسم المادة: مدخل لعلم الاقتصاد			
الميـدان:	العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية	الفرع	علوم التسيير
التخصص:	///	المستوى: أولى	ليسانس
السداسي:	الأول	السنة الجامعية:	2025/2024
التعرف على المادة التعليمية			
اسم المادة:	**مدخل لعلم الاقتصاد**	وحدة التعليم	**أساسية**
عدد الأرصدة:	6	المعامل	3
الحجم الساعي الأسبوعي:	**03 سا**	محاضرتين أسبوعياً	3 ساعات
أعمال موجهة (عدد الساعات في الأسبوع)	/	أعمال موجهة (عدد الساعات في الأسبوع)	01 س و 30 د
مسؤول المادة التعليمية			
الاسم واللقب:	**يحياوي حسنية**	الرتبة	**أستاذ محاضر – ب –**
تحديد موقع الكتب:	/	البريد الإلكتروني	**yahiaouihasna1981@gmail.com**
رقم الهاتف:		توقيت الدرس ومكانه	
وصف المادة التعليمية			
المعارف المسبقة المطلوبة	يحتاج الطالب إلى التفكير والاستنباط العقلاني الرشيد لفهم هذه المادة		
أهداف التعليم			
– تمكين الطالب من استيعاب مدخل للعلم الاقتصاد والتدرب على مواضيعه الأساسية والمصطلحات الاقتصادية الهامة – التعرف على المسائل الاقتصادية وعلاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي و بمختلف العلوم الأخرى – تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية وطرق معالجتها – التعرف على عناصر الإنتاج وعلى أهم الأنشطة الاقتصادية – التعرف على الأعوان الاقتصاديون وعلى المؤسسة الاقتصادية – التعرف على السـوق والنقود – تمكين الطالب من التعرف على مشكلتي البطالة والتضخم والسياسات الاقتصادية لمواجهتهما			
محتـــوى المادة التعليمية			
المحور الأول	**طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى**		
المحور الثاني	**المشكلة الاقتصادية:** مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الإشباع، كيفية علاج المشكلة الاقتصادية		

	من قبل الرأسمالية والاشتراكية والإسلام
المحور الثالث	**عناصر الإنتاج:** العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم
المحور الرابع	**الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي**
المحور الخامس	**النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية:** الإنتاج،الاستثمار ،التبادل، الاستهلاك، الادخار
المحور السادس	**المؤسسات الاقتصادية:** مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفها وخصائصها.
المحور السابع	**السوق:** مفهومه، المتدخلين فيه، أنواعه، كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق.
المحور الثامن	**النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية**
المحور التاسع	**النقود:** لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي والمالي.
المحور العاشر	**المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم** (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهته)،**البطالة** (أنواعها، أسبابها والسياسات الاقتصادية لمواجهتها).
المحور الحادي عشر	**المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية:** صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي، نافتا (NAFTA)، آسيان (ASEAN)، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي.

طريقة التقييم

تقييم مستمر + امتحان نهائي ويقاس معدل المادة بالوزن الترجيحي للدروس (60%) والأعمال الموجهة (40%)

المصادر والمراجع (موحدة وطنياً)

عنوان المرجع	المؤلف	دار النشر والسنة
مقدمة في الاقتصاد	أحمد محمود مندور	جامعة الإسكندرية، مصر، 2004
علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي	بسام حجار	دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010
الموارد الاقتصادية، ماهيتها، أنواعها، اقتصادياتها	حمد يسري إبراهيم دعبس	دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996
مبادئ الاقتصاد السياسي	محمد دويدار	دار الحداثة، بيروت، 2000
النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي	ضياء مجيد الموسوي	ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990
مبادئ علم الاقتصاد	طارق عبد الفتاح الشريعي	مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006
مدخل للاقتصاد	ظاهر فاضل البياتي	دار وائل للنشر، عمان، 2009
مدخل الاقتصاد	معين أمين السيد	دار المسيرة، عمان، 1999
Introduction to economics	OUP Catalogue,1999	Dobson ,SPalferman
Introduction à l'économie	Généreux, J	Média diffusion,2017

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
محاضرة 01: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى	**01**
أصول علم الاقتصاد وتدرج مصطلح علم الاقتصاد	02
تعاريف مختلفة لعلم الاقتصاد السياسي	03
أهميـة دراسة علم الاقتصاد السياسي	04
الاقتصاد كعلم وضرورة التحليل الاقتصادي	05
موضــوع علم الاقتصاد	06
منهــج علم الاقتصاد	06
النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي	06
علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي	07
علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخــرى	08
محاضرة 02: المشكلة الاقتصادية	**10**
طبيعة المشكلة الاقتصادية	10
عناصر المشكلة الاقتصادية	10
الحــاجة	10
المـوارد الاقتصادية	11
حل المشكلة الاقتصادية	12
مواجهة المشكلة الاقتصادية تبعاً للنظام الاقتصادي	14
محاضرة 03: عناصر الإنتاج	**16**
عوامل (عناصر) الإنتـاج	16
الأرض	17
العمل	17
رأس المال	19
التنظيم	19
عوائد عوامل الإنتاج	20
الريع	20
الأجر	20

الفائدة	20
الربح	20
أهمية الإنتاج	21
محاضرة 04: الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي	22
النشاط الاقتصادي والأعوان الاقتصاديون	22
أهم الأنشطة الاقتصادية للأعوان الاقتصاديون	23
تمثيل النشاط الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين (الدورة الاقتصادية)	24
محاضرة 05: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية	27
النشاط الاقتصادي	27
العمليات الاقتصادية الأساسية	27
الإنتاج	28
تعريف الإنتاج	28
أهمية الإنتاج	28
أنواع الإنتاج	28
الأعوان الاقتصاديون الذين يقومون بالإنتاج	28
قياس الإنتاج	29
الاستثمار	30
العوامل المحددة للإنفاق الاستثماري	32
أهمية الإنفاق الاستثماري	33
التبادل	34
التوزيع وإعادة التوزيع	34
المداخيل الابتدائية والدخل المتاح (الموجود) لدى الأسر	35
إعادة التوزيع	36
دور الدولة في إعادة التوزيع	36
الاستهلاك	37
مختلف أشكال الاستهلاك	37
محددات الاستهلاك	37
الادخار	38

أنواع الادخـار	39
دوافع الادخار	40
المحاضرة (06): المؤسسات الاقتصادية	41
تطور المؤسسة ونشأتها	41
خصائص المؤسسة	42
أهداف المؤسسة	43
تصنيفات المؤسسة	43
المحاضرة (07): الســوق	46
مفهوم وتعريف السوق	46
السوق وتكوين الأسعار	46
أنواع وأشكال الأسواق	47
المحاضرة (08): النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية	51
تعريف النظام الاقتصادي	51
أهم الأنظمة الاقتصادية	52
النظام الاقتصادي الرأسمالي	52
النظام الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية	56
النظام الاقتصادي الاشتراكي	57
النظام الاشتراكي والمشكلة الاقتصادية	58
النظام الاقتصادي الإسلامي	59
المبادئ الأساسية الثلاثة للنظام الإسلامي	59
مفهوم المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي	60
حل المشكلة الاقتصادية وفقاً النظام الاقتصادي الإسلامي	60
محاضرة (09): النقــود	62
لمحة تاريخية موجزة عن نشأة النقود	62
تعريف ووظائف النقود	62
أنـواع النقود	63
النظريات النقدية	64
المحاضرة (10): المشكلات الاقتصادية الكبرى	68

تعريف التضخم	68
أسباب التضخم	69
السياسات الاقتصادية لمواجهة التضخم	70
علاقة التضخم بالبطالة	73
البطالة	74
أسباب البطالة	74
أنواع البطالة	74
السياسات الاقتصادية لمحاربة البطالة	76
المحاضرة (11): المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية	77
المؤسسات الاقتصادية الدولية	77
التجارب النقدية في فترة ما بين الحربين	77
مؤتمر بريتون وودز 1944 والمؤسسات النقدية و المالية الدولية	78
صندوق النقد الدولي	81
دور صندوق النقد الدولي	82
أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير	83
الاتفاقية العـامة للتعريفة والتجارة GATT ومنظمة التجارة العالمية OMC	84
التعريف بالجات	84
أسس الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة	85
منظمة التجارة العالمية OMC	86
جولة الأوروغواري للتجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية "OMC"	86
أهداف منظمة التجارة العالمية	88
المهام الموكلة لمنظمة التجارة العالمية	88
التكتلات الاقتصادية الجهوية	89
تعريف التكامل الاقتصادي	90
فوائد التعاون والتكامل الاقتصادي	91
مراحل التكامل الاقتصادي وشروطه	92
أهم التكتلات الاقتصادية في العالم	94
الاتحاد الأوربي	94

منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا	95
رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"	98
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	99
تكتل الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا)	101
قائمة المراجع	103

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأعوان الاقتصاديون الذين يقومون بالإنتاج	28
02	الخاصيات الأساسية للنظام الرأسمالي	53
03	المميزات الأساسية للنظام الاشتراكي	57
04	الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي	81

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر (معاون) الإنتاج	15
02	مكونات العمل	17
03	النشاط الاقتصادي وأهم المتعاملين الاقتصاديين	22
04	الدورة الاقتصادية الملخصة	24
05	الدورة الاقتصادية الكاملة	25
06	المداخيل الابتدائية والدخل المتاح للأسر	34
07	العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم	73
08	سياسات مكافحة البطالة	76
09	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	87

المحاضرة الأولى

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

1) أصول علم الاقتصاد وتدرج مصطلح علم الاقتصاد:

1)1. تحليل ابستيمولوجي لعلم الاقتصاد السياسي

يتميز كل حقل من العلوم بمجاله الخاص قصد الحصول على معلومات ووقائع لدراستها دراسة تحليلية ووضعية" لاستخلاص القوانين العامة والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل لمواجهته، فالمتتبع لمفهوم "علم الاقتصاد السياسي" يجد أن "أرسطو طاليس" كان أول من استخدم اللفظ اليوناني المركب « OÏKONOMOS » وتعني كلمتاه لغوياً المنزل والناموس (القانون)، للدلالة على "علم مبادئ تدبير المنزل"[1]، وفي القرن الربع عشر خصص العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في مقدمته الشهيرة فصلا خاصاً موسوماً في أن الفلاحة من معاش المستضعفين، كلمة معاش تعني مكان وزمان التماس العيش، لكن اللغويون العرب فضلوا استعمال كلمة "اقتصاد" والمشتقة من قصد أو اقتصد في الأمر ضد أفرط، للتوسط بين الإفراط والتقتير، للدلالة على *الرشـد*.

كان أنطوان دي مونكريتيان أول من استخدم مصطلح علم الاقتصاد السياسي في مؤلف أسماه: شرح الاقتصاد السياسي عام 1615م، أضفى عليه صفة "سياسي" لانشغالات شخصية تطلع منها إلى خلق علم جديد هو "فن الحصول على إيرادات للدولة"، وبعد مرور أكثر من قرن ونصف (152 عاماً) أصدر جيمس ستيوارت ميل في بريطانيا مؤلفً بعنوان "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي"، كما استخدم كذلك زعيم المدرسة الماركسية كارل ماركس (1818-1883) وزميله فريديريك أنجلز المصطلح ذاته في "نقد الاقتصاد السياسي"، تبنى الماركسيون هذا المصطلح، وتخفيفاً للصراع الإيديولوجي استعاض المتعاطفيين مع الطبقة المحرومة ليغدو "علم الاقتصاد الاجتماعي" بديلا عن علم الاقتصاد السياسي، حيث ارتبط مفهوم توزيع الثروة في المجتمع بعلم الأخلاق من خلال دراسة أفضل الوسائل للإنتاج والثمن العادل حسب مبدأ كل حسب عمله كل حسب طاقته، وتحت تأثير المدرسة التاريخية وتفسيراتها حول الدور المنسوب للأمة فإن "روزا لوكسمبورج" اتخذت منحى قومياً لدراسة موضوعات علم الاقتصاد وعرضته تحت تسمية جديدة "علم الاقتصاد الوطني"، لاقت هاته التسمية رواجاً في كل من ألمانيا وبولندا وروسيا وغيرها من البلدان، لكن معارضي الاقتصاد السياسي للمدرسة الكلاسيكية ولماركس

[1] عبد الله ساقور، "**الاقتصاد السياسي": أهمية التحليل الاقتصادي، أساليب الإنتاج الاجتماعي ومدارس التحليل الاقتصادي**"،الطبعة الثانية، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة، 2004، ص 9

وأنجلز على حد سواء، يطرحون بديلا عن الاقتصاد السياسي ويطلقون عليه مصطلح "علم الاقتصاد" « Economics » والتي تعني حسب روبرتسون[1] أن: نهاية ics تشير إلى أن دراستنا نأمل أن تكون علماً مثل الطبيعة، الفيزياء وغيرها، وأن إسقاط النعت السياسي توضح أن في نهاية الأمر نهتم بالفرد وليس بالدولة فحسب، كما يشير آدم سميث أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يسعى لتحقيق الثراء للفرد والأمة.

يتضح مما سبق بأنه مصطلح يفيد المعاش وحب البقاء وبالسلوكات الفردية والجماعية المتعلقة بالهيكل الاقتصادي للمجتمع، في ظل نظام اجتماعي تاريخي، وباختصار يبدو أن عامة علماء الاقتصاد أنهم متفقون على أنه: "أحد العلوم الاجتماعية التي تبحث في السلوك الهادف للناس وهم ينشطون في محيطهم البيئي والاجتماعي، كلهم دأب على تخصيص الموارد النادرة وتكييفها باختيار أفضل الوسائل وتنويع البدائل المؤيدة إلى خلق الثروة وشروطها وما يتصل بها من ظروف لإشباع حاجات الناس المتنامية باستمرار من أجل السيطرة على الطبيعة واعتباطاتها"[2]

1)2. تدرج مصطلح علم الاقتصاد:

في القديم وخلال العصور القديمة والعصور الوسطى اقتصر نشاط الأفراد على صنع وسائل صيد بسيطة تساعد في الحصول على الغذاء اليومي من مواد زراعية ولحوم، فالنشاط المعتاد آنذاك هو "الاستهلاك".

الباحث في تاريخ العلوم الاقتصادية يجد تدرجاً في تطور مصطلح العلم الاقتصادي، حيث تطرق الكاتب الفرنسي **أنطوان دي مونكريتيان** لدراسة "اقتصاد الأمة" وخلص من خلال عمله إلى مجموعة من النصائح والإرشادات لفائدة الأمراء والمسؤولين عن الملك العمومي، حيث أضاف **مونكريتيان** صفة سياسي لكلمة اقتصاد لأنه درس اقتصاد الأمة، باعتبار أن الملك هو المسؤول للمحافظة على الملك العمومي آنذاك فمبادئ نشاطه تمثل سياسته، من هنا استخلص عنوان كتابه " شرح الاقتصاد السياسيTraité d'économie politique".

حسب الكلمة اللاتينية "إكونمكوس" اقتصد يعني: *التوزيع الأحسن بين أفراد فئة أو مجموعة لحجم من المواد الاستهلاكية الموجودة بكمية محدودة*، لهذا لا يمكننا تطبيقها على مواد موجودة بوفرة مثل: الهواء، التراب....[3]

كلمة "اقتصاد" تعني حرفياً: التنظيم الجيد للبيت[4]

---

[1] Robertson, D.H, **Lectures on Economics Principles,** Routeldge and Paul kegan, London, UK, 1970, p16

[2] عبد الله ساقور،مرجع سابق، ص ص 11-12

[3] شوام بوشامة، "**مدخل في الاقتصاد العام**"، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2000، ص1

[4] شوام بوشامة، مرجع نفسه، ص1

1)3. تعاريف مختلفة لعلم الاقتصاد السياسي:

1)3.1.تعريف الاقتصاد السياسي:

خلال القرن 18 م عرف الاقتصاد السياسي رواجاً كبيراً نظرا لكثرة الإبداعات التي سبقت الثورة الصناعية، فالانتصار الذي عرفه الاقتصاد السياسي يعود لهيمنة المدرسة الفيزيوقراطية "Les physiocraties" مذهب الاقتصاديين الذين يعتبرون أن الزراعة مصدر الثروة الوحيد، وقد نشر الاقتصادي **آدم سميث** في انجلترا عام 1776 م مؤلفا بعنوان "أبحاث حول الطبيعة وأسباب ثراء الأمم" حينها لقب بأب الاقتصاد السياسي.

أجمع الباحثون في علم الاقتصاد على أنه قد تم إعطاء أول تعريف كلاسيكي للاقتصاد السياسي سنة 1803 من قبل الفرنسي **جون باتيست ساي J.B.Say**[1] **حيث عرفه كما يلي:**

" هو عرض بسيط للطريقة التي تتشكل من خلالها وتتوزع وتستهلك الثروات"، بعدها تطورت تعاريف عديدة لعلم الاقتصاد من خلال ملاحظة الظواهر الاقتصادية،

3)3.2.تعاريف مختلفة لعلم الاقتصاد:

من بين هذه التعاريف نذكر[2]:

1. **تعريف علم الاقتصاد سيسموند دو سيسموندي (1773–1842)**: "إن الرفاهية (السعادة، الراحة والهناء) المادية للفرد هي موضوع الاقتصاد السياسي"
2. **جون ستيورات ميل (1806–1873)**: "إن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس إنتاج وتوزيع الثروات إذا كان كل من هذا الإنتاج والتوزيع مرتبطان بالطبيعة البشرية"
3. **تعريف شارل شيد (1847–1932)**: "من خلال العلاقات الموجودة بين الأفراد، فإن الاقتصاد السياسي يتمثل في الموضوع الذي يهدف من خلاله هؤلاء الأفراد لإشباع احتياجاتهم المادية التي توفر لهم الرضى (الانبساط، الراحة، الرفاهية)"
4. **تعريف لينين (1870–1924)**: "لا يهتم الاقتصاد السياسي بالإنتاج، بل يتعلق أكثر بالعلاقات الاجتماعية للأفراد في الإنتاج، والهيكل الاجتماعي للإنتاج، إن الاقتصاد السياسي هو علم التطور التاريخي لهياكل الإنتاج"

---

[1] شوام بوشامة، مرجع نفسه، ص 2

[2] شوام بوشامة، مرجع نفسه، ص5

5. **تعريف ريمون بار (1963)**: "إن الاقتصاد السياسي هو علم إدارة الموارد النادرة داخل مجتمع بشري، إنه يدرس الطرق التي يتحلى بها السلوك البشري...بسبب الضغط الموجود بين الرغبات غير المنتهية والوسائل المحدودة للمواضيع الاقتصادية"

6. **تعريف فرونسوا بيرو (1960)**: "إن الاقتصاد هو الكفاح ضد الندرة"

7. **تعريف جاك إيلول (1954)**: "نعبر عن موضوع الاقتصاد السياسي بصفة لا يمكننا حصرها في قاعدة واحدة:

هو سد الحاجيات البشرية، وتنسيق الوسائل التي في حوزتنا للإنتاج، وإحداث تغيير في المؤسسات الموجودة وحتى إحداث تغيير على احتياجات الفرد وذلك بالبحث عن استخلاص قوانين تحكم المجموعات"

8. **تعريف رفيقة حروش (2011)**:

" كفاح الإنسان المستمر ضد عوامل الندرة بغية تحقيق رغباته في الحياة"[1]

وعليه يمكننا استخلاص التعريف التالي لعلم الاقتصاد:

هو علم يسعى لتحقيق رضا المستهلك باشباع حاجياته المتعددة وذلك باستغلاله العقلاني لموارده الاقتصادية المحدودة والمتاحة لديه.

2) أهميـة دراسة علم الاقتصاد السياسي:

على ضوء ما سبق وباعتبار أن علم الاقتصاد هو علم الندرة، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يقبل الفرد على الاختيارات الراشدة المتاحة لديه قصد تلبية حاجياته؟

كما هو معلوم أن حاجيات الإنسان الاستهلاكية والإنتاجية اليوم هي في ازدياد مستمر ومطرد نتيجة التطور والتقدم التقني الهائل، فالإنسان المدروس في الوقت الراهن يتميز بكونه ذاتي المرجعية وذاتي التنظيم وذاتي أيضاً في التحريك، وعليه تتحدد مهام الاقتصاد السياسي فيما يلي[2]:

1- دراسة القوانين التي تضبط العلاقات بين الناس أثناء إنتاج الثروة المادية وشروط تطورها وتبادلها على مر التاريخ،

---

[1] رفيقة حروش،" **الاقتصاد السياسي**"، الطبعة الثانية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص15

[2] عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص 12

2- يقوم الاقتصاد السياسي بالتحليل الاقتصادي للهيكل الاقتصادي للمجتمع (عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك في المجتمع) وتداخل عناصره كظواهر اقتصادية ليتجاوزها في دراسة أشكالها الاجتماعية المختلفة.

3- يفرض الهيكل الاقتصادي على الدارس الاقتصادي مشكلات وأسئلة معينة يكون محورها الوقائع الاقتصادية ومجالها الواقع الاجتماعي وانعكاساتها في الوعي والفكر لديه.

4- لهذه الأسباب جاءت الدراسات المفصلة في الاقتصاد السياسي لكل مرحلة تاريخية، فهناك الاقتصاد السياسي للمراحل السابقة للرأسمالية وللاشتراكية وتتمثل في المذهبين الأساسيين: *مذهب التجاريون* (*الماركنتيليون*) ويطلق عليهم أيضاً أنصار المعادن النفيسة دام فكرهم قرابة ثلاثة قرون منذ 1450 إلى غاية 1750 [1] ومذهب الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) بزعامة الطبيب الفرنسي فرونسوا كيني 1758، والاقتصاد السياسي لبلد بنظامين.... وكل منها يدرس موضوعات العناصر المشكلة للهيكل الاقتصادي.

5- يتميز عصرنا الحالي بظاهرتي التحول والصراع، فمن الناحية السياسية الاقتصادية يحتل الاقتصاد السياسي مركز الصدارة في التركيم المعرفي النظري، حيث يدلنا هذا العلم على أحسن السبل لإنجاز التحولات بأقل التكاليف الممكنة لأنه علم تخييري، لا يكتفي بوصف المشكلات وتحليلها بشكل وضعي ونظري، يعمل على الكشف عن نواميس حركتها العامة وأشكال تطورها الخاص.

3) الاقتصاد السياسي كعلم وضرورة التحليل الاقتصادي:

3)1.موضـوع علم الاقتصاد:

يعرف أي علم بموضوعه وبمنهجه، عبر الاقتصادي "باريتو" كغيره من الحديين (النيوكلاسيكيين)أو ما يطلق عيهم أيضاً الكلاسيك الجدد صراحة عن موضوع علم الاقتصاد واعتبره: "دراسة تلك الظواهر التي تنتج عن الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون فيها على إشباع حاجاتهم أو رغباتهم"[2] وهذا يعني أن :

أ/ أن علم الاقتصاد ما هو إلا علم "النـدرة"،

---

[1] Jean Arrous, « **Introduction à l'économie politique** »,2ème édition,Dalloz, Paris, 1994, p122.

[2] عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص 126

ب/ أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية مثلما نتصور، وإنما هي علاقات قائمة بين الأفراد المستهليكن والأشياء النادرة فقط ،

جـ/ أن علم الاقتصاد هو علم طبيعي كالرياضيات، الفيزياء والكيمياء إلخ....

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن موضوع علم الاقتصاد يتمثل في "إشباع حاجيات الأفراد"، فالغاية من النشاط الاقتصادي في النهاية هي "الاستهلاك".

هدف دراسة الاقتصادي في نهاية الأمر الوصول لتحديد التوازن بين الاحتياجات اللامتناهية (الغذاء، الملبس، المسكن...) والموارد الاقتصادية المحدودة (كالدخل، الأجر...) وبين الإنتاج والاستهلاك، من هنا تظهر المشكلة الاقتصادية والتي سنتطرق لها في المحاضرة الثانية لاحقاً.

2)3. منهـج علم الاقتصاد:

يتمثل منهج البحث في أي فرع من فروع المعرفة في "الطريقة التي يتبعها ويتخذها العقل في دراسة موضوع ما للتوصل إلى قانون عام[1] بهدف استخلاص المعرفة، ويستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي ويلجأ إلى التجريد، لذلك يلعب المنهج التجريدي في مجال البحث الخاص بالظواهر الاقتصادية الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية.[2]

3)3. النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي:

تسعى أي نظرية للوصول إلى تفسير ظاهرة ما، كذلك بالنسبة للنظرية الاقتصادية تحاول فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، وتعرف بأنها تضع القواعد والمبادئ الاقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف، لذا تعد النظريات الاقتصادية أداة حيوية لفهم كيفية عمل السوق، وتوجيه قرارات السياسة الاقتصادية، حيث تتنوع النظريات الاقتصادية بحسب الاهتمامات والمنهجيات المستخدمة، ومن أهم النظريات الاقتصادية المعروفة: نظرية التوازن العام والتوزيع العادل للثروة، نظرية الميزة المطلقة والميزة النسبية لآدم سميث ودافيد ريكاردو في التجارة الدولية وغيرها...

مثلا تبنت النظرية الكلاسيكية التوجيه الاقتصادي الكلاسيكي لرواد هذه المدرسة في الاقتصاد وعلى رأسهم آدم سميث وتقوم على فكرة أن هناك قوى خفية للعرض والطلب تحكم السوق وتؤدي إلى التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الرأسمالي، لذا فهي تنطوي على أفكار ومفاهيم عديدة مثل: اليد الخفية، نظرية القيمة –العمل– ونظرية التوظيف الكامل (عدم وجود بطالة) وفقاً للكلاسيكيين، لذا يعد آدم سميث أباً للاقتصاد السياسي.

---

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص29

[2] رفيقة حروش، مرجع نفسه، ص 30

تنقسم النظرية الاقتصادية إلى قسمين هما: النظرية الاقتصادية الجزئية (التحليل الاقتصادي الجزئي) والنظرية الاقتصادية الكلية (التحليل الاقتصادي الكلي)

أ/ تحليل اقتصادي جزئي:

يهتم بتفسير سلوك الوحدة أو الفرد، يسمى كذلك نظرية السعر، تعنى النظرية الاقتصادية الجزئية بنظرية الطلب والتي تفسر السلوك الاستهلاكي للأفراد، فمثلاً يطلب المستهلك سلعة X لإشباع رغباته لكن هناك مجموعة من المتغيرات والتي تؤثر عليه كدخله، سعر السلعة، أسعار السلع البديلة أو حتى أسعار السلع المكملة، في المقابل تسعى نظرية العرض (المنتج/ المنشأة) لتفسير سلوك المنتج أي المؤسسة، لماذا تنتج المؤسسة؟ كيف؟ وكم تنتج؟ فبساطة شديدة تنتج المؤسسة كي تعظم ربحها.

ب/ تحليل اقتصادي كلي:

يهتم بدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويمثل مجموعة حلول نظرية تتعامل مع الاقتصاد ككتلة واحدة، ويشمل دراسة المؤشرات المجمعة مثل الناتج المحلي الخام، معدلات البطالة، مؤشرات الأسعار لغرض فهم الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد مما يسمح بدرجة كبيرة بتفسير العديد من المشكلات التي يشهدها الاقتصاد ويسمح برسم السياسات الاقتصادية الملائمة التي تساعد على حل تلك المشكلات، وبالتالي زيادة درجة الأداء الاقتصادي للمجتمع ككل.

4) علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي:

كما سبق وأن أشرنا أن كلمة اقتصاد كمصطلح استعملت من قبَل أرسطو طاليس حيث قصد بها علم قوانين التدبير المنزلي، وعرفت لأول مرة وانتشرت في أوروبا من قبل الفرنسي "أنطوان دي مونكريتيان" في بداية القرن السابع عشر حيث نشر مؤلفاً بعنوان شرح الاقتصاد السياسي عام 1615، وأضاف بذلك صفة "سياسي" باعتبار أن الملك الفرنسي آنذاك سبل حفاظه على الثروة الفرنسية تمثل سياسته،، كما استخدم بعده "جيمس ستيورات ميل" هذا المصطلح في انجلترا لأول مرة عند نشره كتاباً بعنوان "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي" ، لينتشر بعد ذلك المصطلح بين المفكرين والاقتصاديين ويتطور، لكن الاقتصاد السياسي كما ذكر الاقتصادي الفرنسي "جون باتيست ساي" لا يقتصر فقط على رجال السياسة، ولدى تعريف آدم سميث لعلم الاقتصاد، يقول أن: "علم الاقتصاد هو العلم الذي يسعى لتحقيق الثراء للفرد وللأمة"

5) علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخــرى:

5)1. علم الاقتصاد والتاريخ: تستمد المعرفة الاقتصادية أفكارها ومبادئها من تاريخ الوقائع الاقتصادية، فلا غنى للاقتصاد عن التاريخ، فالدراسة التاريخية في الاقتصاد قد تتناول أموراً مختلفة حيث أن الاقتصاد السياسي قد تطور تاريخياً واهتم بالبحث في المراحل المتعاقبة التي جرت فيها مختلف التشكيلات الاقتصادية منذ العصور البدائية[1].

5)2. علم الاقتصاد وعلم السياسة:

هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والسياسة، فلا سياسة بدون اقتصاد ولا اقتصاد بدون سياسة، إذ يهتم علم السياسة برعاية شؤون المجتمع وطريقة تنظيمه ومبادئ الحكم فيه، في حين يهتم علم الاقتصاد بسبل توفير وإشباع حاجات المجتمع وكيفية تحيق الثراء للشعب، لذا تتأثر القرارات الاقتصادية بالسياسة المتبعة في أي بلد ما.

5)3. علم الاقتصاد وعلم الاجتماع:

هناك علاقة بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع، فيهتم التحليل الاقتصادي بمعرفة كيفية تصرف البشر والآثار المترتبة على سلوكاتهم وتصرفاتهم، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه، لذلك يقدم علم الاجتماع للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في منطقة معينة، وبذلك يساعد في التحليل الاقتصادي.

5)4. علم الاقتصاد وعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة الإنسان وخصائصه النفسية وتصرفاته الشخصية، بينما يهتم الاقتصاد السياسي كما أشرنا سابقاً بسلوك الإنسان وكيفية إشباع حاجاته ورغباته، من هنا نجد أن علم النفس يمد ويساعد الاقتصادي في التعرف على المواقف الإيجابية والسلبية في الإنسان،اتجاه القرارات الاقتصادية التي لها دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي[2].

5)5. علم الاقتصاد والديمغرافيا:

تهتم الديمغرافيا بقضايا السكان، حالاتهم، حركتهم، طباعهم وبيولوجيتهم ويهتم علم الاقتصاد بالإنتاج الغذائي وكيفية توزيعه حيث أن الإنسان هو العنصر الأكثر نشاطاً في العملية الاقتصادية،

---

[1] حازم الببلاوي،" **أصول الاقتصاد السياسي**"، الطبعة الرابعة، منشأة المعرف، القاهرة، 1974، ص66

[2] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص36

وتتفاوت المجتمعات في درجة توفيرها للاحتياجات الكمية والكيفية لسكانها، وعلى اعتبار أن الموارد الخيرات الاقتصادية المتاحة تتصف بالندرة النسبية فإن نوعية السكان تؤثر على هذه الموارد لذا هناك علاقة قوية بين عناصر الإنتاج والسكان.

5)6. علم الاقتصاد والجغرافيا:

ينظر الاقتصاد السياسي إلى الجغرافيا على أنها الوسط الذي يتم فيه توظيف الأنشطة الاقتصادية، حيث يتضح ذلك من خلال بروز وتوافر عناصر الإنتاج في منطقة جغرافية ما دون أخرى، فيفسر بذلك الوسط الجغرافي ازدهار مدن وحضارات دون سواها.

5)6. علم الاقتصاد والقانون:

ينظم القانون العلاقات بين الأفراد سواء بين بعضهم البعض أو بينهم وبين السلطة العامة باعتباره يقوم على مجموعة من القواعد العامة والمجردة والتي تتميز بصفة الإلزام، حيث يمتد أيضاً إلى تنظيم العلاقات الدولية أيضاً، وبما أن العلاقات الاقتصادية هي علاقات ملكية، لذا يعد القانون عنصراً من العناصر المكونة للنظام الاقتصادي، كما سنرى لاحقاً في محور النظام الاقتصادي.

5)7. الاقتصاد وعلم المحاسبة:

يقدم علم المحاسبة معلومات قيمة للباحث الاقتصادي عن الميزانية والأسعار، التكاليف، الأرباح، المخزونات الخاصة بمشروع اقتصادي ما، ليتمكن الاقتصادي من تغيير تلك المعلومات إلى الوجهة الاقتصادية وترجمة ما تحمله من معاني وتأثيرات اقتصادية على المشروع[1].

المحاضرة الثانية

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص 37

المشكلة الاقتصادية: مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الإشباع، كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية والإسلام

يحتاج الفرد منا يومياً لدى استيقاظه فطور الصباح، فهناك من يشرب حليبا وكعكا وهناك من يكتفي بالحليب والخبز، وآخرون يتناولون القهوة أو الشاي، وهناك من يتناول كل ما لذ وطاب صباحاً كونهم لا يتغذون طوال نهارهم الشاق، كما يرتدي الأطفال ملابسهم الخاصة بالمدرسة ويمشون خطوات فقط لبلوغها، في حين أن أطفالاً آخرين يقطنون بعيداً عن مدارسهم قد يقلهم أولياؤهم أو يركبون حافلات مدرسية، و قد تذهب الأم إلى مكان عملها بعدما جهزت بسرعة وجبة الغذاء حتى قبل خروجها، ويذهب الأب إلى المكتب أو إلى المخزن أو المحل المهم مكان عمله، ويعود بعد الزوال ليتغذى ويرتاح قليلاً....إذن معظم العائلات لديها حاجات متعددة ومختلفة بل ومتكررة ومتنوعة تحتاج لإشباعها، وقد تتجدد الحاجات حسب المنطقة السكنية وتبعاً لنمط ومستوى حياة الأفراد، إلا أننا نتفق جميعاً في كونها حاجات متعددة وغير محدودة غير أن مواردنا الاقتصادية المتاحة لدينا هي محدودة، وتلك هي المشكلة الاقتصادية التي نحن بصدد معرفتها في هذه المحاضرة، ونحاول معرفة عناصرها وكيفية علاجها.

I. **طبيعة المشكلة الاقتصادية:** تتمثل في كون أن حاجيات الأفراد هي متعددة بينما الموارد الاقتصادية الكفيلة بسد هذه الحاجيات هي نادرة نسبياً، وبالتالي تتلخص المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية إزاء حاجات الأفراد المتعددة، فهي ليست ندرة مطلقة كون أن الموارد الاقتصادية متوفرة لدينا وهي بحوزتنا لكنها متاحة لنا بصورة نسبية نسبة لحاجتنا إليها.

II. **عناصر المشكلة الاقتصادية:** يتضح مما سبق أن المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين أساسيين وهما: الحاجات والموارد الاقتصادية، سنتطرق لكل منها بشيء من التفصيل.

أ/ الحاجة:

هي شعور الفرد بالحرمان يولد لدى نفسه الإحساس بالألم، وبالمعنى الاقتصادي الحاجة هي: أي رغبة يتم تحقيقها في مورد من الموارد الاقتصادية.

2. خصائص الحاجات: هي متعددة ومتنوعة متكررة متجددة وغير محدودة، نأخذ أمثلة عن ذلك:

التعـدد: الحاجات الإنسانية متعددة ، وتتغير بتغير العادات في المجتمع، لذا تكثر وتفوق القدرة على إشباعها.

التنوع:

تعتبر الحاجات البشرية متنوعة كما أنها تتنوع باستمرار تبعاً للتقدم التكنولوجي الدائم، وحتى الكماليات تدخل في المفهوم الاقتصادي لكونها كذلك تعبر عن حاجة.

متكررة:

فالفرد منا يومياً يحتاج لفطور الصباح، وبعد الزوال يحتاج إلى الغذاء، كما يتكرر احتياجه للأكل عشاءاً نتيجة مجهوده اليومي ليسد جوعه وعطشه وهكذا....

التجدد: تتجدد حاجات الأفراد نتيجة للتطور التكنولوجي وتغير أنماط حياة الأفراد وتأثير المحيط عليه.

قابليتها للإشباع وللاستبدال:

كل حاجة إنسانية تتسم بقابليتها للإشباع لذا تميل المنفعة إلى التناقص مع استمرار الإشباع، ومعنى ذلك أن مقداراً من المال يكفي لإشباع تلك الحاجة،كما يمكن الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة بقضاء حاجة أخرى أو بسلعة أخرى

غير محدودة: كما هو معروف عن طبيعة الإنسان أنه يطلب ويرغب دوماً في المزيد، فبمجرد أن يشبع نسه من حاجة أو شيء يتوق للمزيد، بل ويتولد في نفسه الرغبة في حصوله على سلعة أخرى، ولهذه الخاصية أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية كونه يحد من تمادي المحتكر في ارتفاع الأسعار وسلطانه الذي يمارسه بكونه وحده متحكم في السوق.

ب/ الموارد الاقتصادية:

يطلق الاقتصاديون كلمة "اقتصادي" على النشاط الإنساني الذي يهدف من خلاله الأفراد التغلب على "الندرة في الطبيعة" للحصول على الأشياء المطلوبة والملحة لحاجة الفرد إليها[1]، فأي شيء يصلح لإشباع حاجة أو رغبة معينة يسمى "مورداً اقتصادياً "، ولتمييز المورد الاقتصادي على المورد الحر لابد من توفر صفتين أساسيتين هما:

1. أن يكون نادراً نسبياً، بمعنى تكون كميته محدودة بالنسبة للطلب عليه، لذا يقدم بثمن للحصول عليه
2. أن يصلح لإشباع الحاجة ويفي بالغرض.

وبالتالي: الخيرات أو الموارد الاقتصادية:

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص13

- ✓ هي الوسائل التي يتم عن طريقها إشباع رغبات المستهلك.
- ✓ هي كل جهد أو شيء يمكن استعماله قصد إشباع الحاجات.

1. معيار التفرقة بين الموارد الاقتصادية والموارد غير الاقتصادية: هو معيار ***الندرة***

فهناك موارد حرة (كالهواء، التراب، أشعة الشمس...) موجودة بوفرة لا تدخل ضمن إطار علم الاقتصاد نتيجة وفرتها، مع أنها يمكن أن تتحول لمورد اقتصادي كالهواء الذي يتم ضغطه في قارورة أوكسجين لاستعماله في طوارئ الحرائق مثلاً، والتراب التي نشتريها بثمن معين في البناء، وخدمات الحلاقة بعد حلق الشعر عند الحلاق ندفع ثمن لكن عندما يقوم الأب بحلق شعره أو ذقنه لوحده في بيته دون مقابل خدمته لنفسه تعد مورداً حراً وغيرها من الأمثلة.

2. خصائص الموارد الاقتصادية:

1- الندرة،

2- تعدد الاستعمالات،

3- تشترك الموارد مع بعضها (العملL، رأس المال K) لإنتاج سلعة أو خدمة ما.

3. تصنيف الموارد (الخيرات) الاقتصادية: هي خيرات نادرة نسبياً وتتمثل في:

- **الأشياء المادية:** وهي ما نطلق عليها لفظ السلع، فهناك سلع معمرة كالثلاجة في المنزل، التلفاز، المكيف، السيارة.....، هناك سلع فانية كالخبز، اللحم، الفواكه و الحليب....
- **الأشياء المعنوية:** وهي ما يطلق عليها لفظ الخدمات كالتعليم، الصحة، السياحة والنقل....

III. حل المشكلة الاقتصادية:

الإنسان بطبيعته تواق فمعروف أنه بمجرد ما يشبع رغبته من شيء ما، تتولد لديه حاجات أخرى يتوق لإشباعها، باعتبار أن الحاجات الإنسانية هي متعددة، متكررة، متنوعة، متجددة وغير محدودة بينما الموارد الاقتصادية المتاحة لدينا هي محدودة، وتلك هي "المشكلة الاقتصادية" بمعنى أن الموارد الاقتصادية التي بحوزتنا لإشباع حاجتنا منها هي محدودة نسبياً أي نسبة لحاجاتنا إليها، لذا على الإنسان "الاختيار" لحل المشكلة الاقتصادية.

وكما يقول **فيهلم روبك (1945)**: "إن ممارسة الاقتصاد هي لا شيء آخر ما عدى الاختيار الدائم بين مختلف الإمكانات (الفرص) والاقتصاد السياسي ما هو في العمق إلا علم تخييري.

أولاً: الاختيـار:

فيتعين على المجتمع تحديد الحاجات التي هي أولى بالإشباع من غيرها، كما يتعين عليه أيضاً تعيين الطريقة التي يستغل بها وفقاً لها ما لديه من موارد وخيرات بكفاءة اقتصادية للوصول إلى أقصى إشباع[1].

فالمشكلة الاقتصادية تمس الفرد، كما تمس الجماعة، لذا فهي تواجه كل المجتمعات متقدمة كانت أم متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية، فالمشكلة هي نفسها **ندرة نسبية للموارد الاقتصادية المتاحة**، لكن تختلف طريقة حلها من مجتمع لآخر. ويمكن حصر المشكلات الاقتصادية الأساسية في ستة (06) مشكلات: ما السلع التي ننتج؟ وما كميتها؟ بمعنى مشكلة الاختيار، توزيع الموارد النادرة على مختلف الاستعمالات المتعددة والمختلفة، ويتطلب الأمر هنا معرفة معايير تخصيص الموارد،

أ/ في نظام المنافسة التامة، يعد "جهاز الأسعار" الأداة الأساسية في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة أي "السوق"،

ب/ أما في الاقتصاديات الاشتراكية، فتوكل هذه المهمة إلى جهاز "التخطيط"

المشكلة الثانية: تتمثل في التساؤل عن ما هي طرق إنتاج هذه السلع؟ وكيف تنتج؟

فهناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة ما، يعني هل ننتج السلعة X بتكثيف رأس المال K أو بتكثيف العمل L على حسب المنطقة وما يتوفر بها من عناصر إنتاج.

المشكلة الثالثة: كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ لمن نوزع الناتج الوطني الخام PNB ؟ وهو تساؤل يحظى باهتمام الكثير من الاقتصاديين، فهي مشكلة تتعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في المجتمعات، وهي جوانب تتعلق بنظرية التـوزيع.

ثانياً: مواجهة المشكلة الاقتصادية تبعاً للنظام الاقتصادي

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص29

تعتمد إجابات الأسئلة الثلاثة: **ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟** على طبيعة النظام الاقتصادي السائد، حيث تقسم الأنظمة الاقتصادية عموماً إلى ثلاثة أنواع وهي: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي والنظام المختلط ، ونضيف النظام الاقتصادي الإسلامي، سوف نخوض فيها في المحور الثامن.

أ/ حل المشكلة الاقتصادية وفقاً للنظام الرأسمالي:

وفقاً لهذا النظام يتم التعامل مع المشكلة الاقتصادية والإجابة على الأسئلة الثلاثة السابقة من خلال نظام السوق وآلية الأسعار.

ب/ حل المشكلة الاقتصادية وفقاً للنظام الاشتراكي:

وفقاً لهذا النظام فإن كافة القرارات تتخذ من قبل لجان مركزية متخصصة وأن الأفراد لا يساهمون في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ج/ حل المشكلة الاقتصادية وفقاً للنظام المختلط:

يتم التعامل مع المشكلة الاقتصادية وفقاً لهذا النظام المختلط والإجابة على الأسئلة السابقة عن طريق آلية السعر بشكل واضح وكبير وعن طريق لجان التخطيط الحكومية وسياساتها المالية والنقدية والتجارية.

د/حل المشكلة الاقتصادية وفقاً للإســلام:

مفهوم المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي: لا تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية، ولا محدودية الحاجات الإنسانية من جهة أخرى، وإنما تتمثل في هدر وتضييع هذه الموارد في أمور لا فائدة منها[1]،
الأصل في الموارد هي الوفرة وليست الندرة، وقد أوجدها الله تعالى وسخرها للإنسان وما عليه سوى الاجتهاد في البحث عنها والسعي لاستغلالها، وهي عقيدة واضحة في القرآن الكريم، بقوله تعالى: "وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها"،
وقوله تعالى: " و في السماء رزقكم وما توعدون"، فتظهر المشكلة الاقتصادية نتيجة سوء استخدام الإنسان للموارد وكذلك تكاسله في البحث عن رزقه، لذا تعالج المشكلة الاقتصادية وفقاً لهذا النظام :

- ✓ بتربية الفرد على حب العمل كي ينتج، وترسيخه كونه عبادة حباً لله وطاعة لرسوله الكريم،
- ✓ وبضبط الحاجات أولاً، فالإسلام لا يعتبر أن كل حاجة وميل للنفس واجبة الإشباع، يهتم فقط بالحاجات الطيبة لإشباعها،

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص276

- ✓ ولتحقيق العدل من جانب توزيع الثروة، فيكون التوزيع الابتدائي بتملك الأشياء بالطرق المباحة أي العمل، وتكون إعادة التوزيع لمعالجة الفروق والمشاكل كالفقر والحرمان بفرض الزكاة ووجوب الميراث.

المحور الثالث:

عناصر الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم

I. عوامل (عناصر) الإنتـاج:

هي كل ما يساهم في العملية الإنتاجية، حيث قسمها الاقتصاديون في البداية إلى 3 عوامل: الأرض، العمل، ورأس المال، ففي بداية الرأسمالية كانت المنشآت والمصانع فردية يديرها شخص واحد، ومع مرور الوقت وخصوصاً في النصف الثاني من القرن 19م ازداد حجم المشروعات الصناعية والتجارية فكبر حجمها، مما تطلب تدخل العنصر الرابع في عملية الإنتاج وهو "التنظيم" زيادة على العوامل الثالثة سابقة الذكر.

شكل رقم (01):عناصر (معاون) الإنتاج

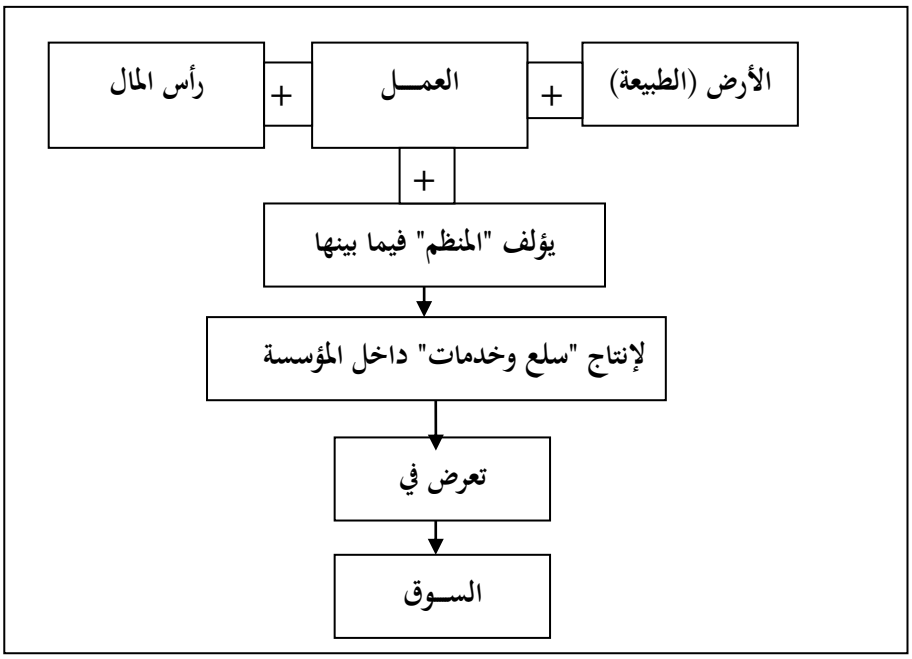

المصدر: شوام بوشامة، "مدخل في الاقتصاد العام"، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2000، ص27

ولقد اتضحت فيما بعد أهمية ودور المنظم، كونه الشخص الذي يقوم بالتأليف الأفضل بين عناصر الإنتاج قصد الاستغلال الجيد للتنسيق بينها لتحقيق أهداف المشروع، سوف نتطرق فيما يأتي لهذه العوامل الأربعة بشيء من التفصيل:

1-الأرض (الطبيعة):

تشمل كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل عمل الإنسان في إيجادها، فالأرض تشمل كل ما خلقه الله سبحانه وتعالى وسخره للبشر، فهي لا تقتصر على اليابسة فقط، بل تشمل كذلك : كل ما في باطنها من معادن وبترول ومياه وغيرها من الثروات الباطنية، وكل ما على سطحها من غابات وأودية وموارد مائية وثروات طبيعية، وقد اعتبرها الفيزيوقراطيون (الطبيعيون Les physiocrates) مصدر الثروة الوحيد، حيث قسم رائد هذا المذهب الفرنسي الطبيب فرونسوا كيني (1758) المجتمع الفرنسي إلى ثلاث طبقات[1]: طبقة الفلاحين فهم المزراعون الذين ينتجون ويذرون بذلك الناتج الوطني وهم بذلك المنتجون للثروة لذلك أطلق عليهم اسم طبقة المنتجين (la classe agricole est formées des fermiers: elle est la seule à faire apparaitre le "Produit Net" de l'économie)

وطبقة ملاك الأراضي يحصلون على الريوع مقابل تأجيرهم للأراضي الزراعية للفلاحين، والطبقة الثالثة أسماها الطبقة العقيمة كونها لا تضيف شيئاً للناتج الوطني حسبهم وتضم طوائف التجار والحرفيين، وتطلق عبارة الموارد الطبيعية على مجموع العناصر التي توفرها الطبيعة للإنسان والتي يستعملها بهدف الإنتاج، فيمكن تجميع عناصر الموارد الطبيعية حول أربع محاور كما يلي:

أ/ الأرض: وهي قاعدة كل إنتاج فلاحي كما أنها أيضا ركيزة أي نشاط بشري

ب/ المواد الأولية الخام: المستخرجة من باطن الأرض ومن على سطحها

ج/ موارد الطاقة: أي تلك التي من خلالها يتمكن الإنسان من إنتاج الطاقة الضرورية لذا يعتبر المحللون أن الكهرباء ليست منبعاً للطاقة، بل شكلا من أشكال الطاقة لأن أصلها من الممكن أن يكون ذرياً، مائياً، طاقة حرارية.....

2-العمل (L): يمثل جهدا بشرياً عضلياً كان أو ذهنياً، يعتبر من أبرز عناصر الإنتاج وأهمها –كما يقول جون بودان: ما من ثروة سوى الإنسان– كونه يتضمن المجهودات الإنسانية الموجهة لإنتاج سلع

[1] Jean Arrous,**"Introduction à l'économie politique", 2ème** edition, Dalloz, Paris, 1994, p123

وخدمات، لذلك ليس كل مجهود عملاً، ولا يمكن الحصول على إنتاج دون العمل، فالإنتاج عن طريق الآلة الميكانيكية أو غيرها يتطلب عملا مثله مثل الإنتاج الحرفي، والعمل بمعناه الاقتصادي يشمل كل مجهود اختياري ذهني أو جسماني يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها.

يتقرر حجم "القوة العاملة" بحجم السكان وبالعوامل المؤثرة في حجم السكان مثل: نسبة الولادات والوفيات، وفترة الحياة المتوقعة والهجرة وغيرها من العوامل الأخرى.

أ/ أهميـة العمل:

بالعودة لمدارس الفكر الاقتصادي أعطى آدم سميث أهمية قصوى للعمل، حيث أثبتها في نظرية القيمة –العمل– وفقاً له تكمن قيمة الأشياء أو السلع في كمية العمل المبذول لإنتاجها، أيده فيها كذلك دافيد ريكاردو إلا أنه أكد على العمل المدمج لإنتاج السلعة وعلى أساس هذه النظرية بنى كليهما نظرية التبادل الدولي والتي تقوم أساساً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة لها ميزة خاصة لإنتاجها (نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث ونظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو). وقد أيد كارل ماركس آدم سميث في نظرية القيمة –العمل وعارضه على أساسها، حيث أن صاحب رأس المال يعظم ويراكم أرباحه انطلاقا من استغلاله للعامل البسيط كونه لا يملك سوى مجهود عمله، وفقاً لكارل ماركس أرباح أصحاب رؤوس الأموال متأتية من استغلال الإنسان للإنسان[1]

ب/ مكونات العمل: **شكل رقم (02): مكونات العمل**

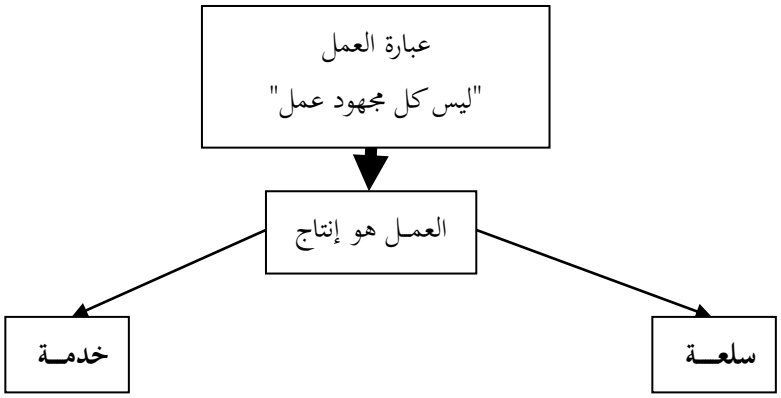

المصدر: شوام بوشامة، "مدخل في الاقتصاد العام"، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2000، ص266

[1] Jean Arrous, Ibid,p133

جـ/ خاصيات العمل: بالنسبة للاقتصادي ليس كل مجهود عمل، فيوجد عمل كلما توفرت الخصائص التالية[1]:

أ) مجهود، أي إنفاق طاقة أو قوة مهما كانت طبيعتها (عضلية، فكرية).

ب) هذا المجهود هو مكرر و إجباري، الإجبار أو القيد هو حصيلة ربط (صلة) لتنفيذ عمل معين أو ضروري للحصول على دخل لمواجهة متطلبات العيش.

ت) إن المجهود المبذول هو منتج لسلعة أو لخدمة، تحت هذه الخاصيات المشتركة يمكن أن يقدم العمل أشكالاً مختلفة كلياً.

3-رأس المال:

هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية والنقدية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، يعرف رأسمال التقني "كمجموع المواد أو المنتجات المادية التي من خلالها وبطريقة غير مباشرة للإنتاج، ترتفع نجاعة (فعالية) العمل البشري"[2]، ويكمن التمييز بين نوعين من رأسمال التقني:

أ) رأسمال الدائر: الذي يدخل مرة واحدة في نمط الإنتاج مثل الخشب لصنع كراسي، ولا يمكن استخدامه لأكثر من مرة في العملية الإنتاجية كالمواد الأولية والسلع الوسيطية.

ب) رأسمال الثابت: الذي يدخل عدة مرات، دون أن يحصل عليه أي تغييرات مثل الآلات، ويستخدم لفترة زمنية معينة تسمى بالعمر الإنتاجي للآلات والمعدات وحتى المباني ووسائل النقل.

أما رأس المال النقدي هو الذي يتخذ شكل النقود والأسهم والسندات التي تصدرها الشركات للاكتتاب بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية التي قد تعتمد عليها المؤسسة كلية (التمويل الذاتي) دون اللجوء للتمويل الخارجي.

4-التنظيم:

هو عملية التأليف والتنسيق بين العناصر الإنتاجية السابقة وفق علاقة معينة قصد الإنتاج، قام الاقتصادي "مارشال" بإضافته إلى عوامل الإنتاج التقليدية، حيث يتولى مهمة تنظيم الإنتاج شخص يُعرَفُ بـ المنظم، وتتمثل مهمته في التوفيق والتركيب بين عناصر الإنتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها عن اتجاهات

[1] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص268

[2] شوام بوشامة، مرجع نفسه، ص 238

الطلب على منتجاته، ويستقل الـمُنَظم باتخاذ القرار فيما يخص مشروعه كطبيعة السلع والخدمات التي سوف يقوم بإنتاجها، والسوق التي سوف يدخلها ونسب تأليف عوامل الإنتاج وحجم المنشآت التي يتم فيها الإنتاج بل وحتى الشكل القانوني للمشروع.

II. عوائـد عوامل الإنتاج:

تتحصل عوامل الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية كمكافأة على عوائد، يصنفها الاقتصاديون كما يلي:

1. **الريـع**: يعرف لغوياً بأنه قيمة الشيء الذي يستغل ومن ثم فهو مبلغ من المال يدفع مقابل استخدام شيء معين مثل إيجار الأرض، إيجار المسكن وإيجار الآلات.
أما اقتصادياً فالريع يمثل ثمن استخدام الأرض في الإنتاج، وهو مبلغ من المال يدفعه المستأجر إلى مالك الأرض.
2. **الأجـر**: يمثل "ثمن العمل" الذي يتقاضاه العمال مقابل جهد معين، يعرف الأجر على أنه " ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يذهب إلى العمل نظير مساهمته بخدمات في الإنتاج، ويدفع هذا الأجر إما على أساس القطعة أو على أساس الفترة الزمنية التي يتم فيها العمل"[1]
3. **الفائـدة**: هي ثمن استخدام رأسمال في العملية الإنتاجية، وبذلك هي المبلغ الذي يدفعه المقترض مقابل اقتراضه مبلغاً من النقود لفترة زمنية معينة، وبتعبير آخر فإن الفائدة هي النسبة المئوية المقرر دفعها بعد سنة على أساس المبلغ المقترض والزمن ومعدل الفائدة[2].
يساعد سعر الفائـدة البنك المركزي (بنك البنوك، بنك الإصدار) في التحكم في عرض النقود للتداول من خلال تغيير هذا السعر صعودا أو نزولاً على المدى المتوسط.
4. **الربـح**: مفهوم كلمة الربح شأنه شأن جميع المفاهيم الاقتصادية، مفهوم متغير حسب النظام الاجتماعي والاقتصادي، كلمة ربح لا وجود لها في المجتمعات البدائية العبودية والإقطاعية[3] لأن السيد مالكا لجميع الإنتاج وهو مالك للعبيد أنفسهم، جرى العرف الاقتصادي على استخدام اصطلاح الربح باعتباره عائد التنظيم، الربح في معناه المحاسبي "هو عبارة عن المبلغ المتبقي بعد دفع عوائد الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى دفع الالتزامات الأخرى مثل الضرائب وأقساط الاهتلاك"[4] بمعنى يتعلق الربح بما

---

[1] زيتون أحمد ضياء الدين، "**مبادئ في علم الاقتصاد**"، الإسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع،2001، ص 391

[2] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص307

[3] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص307

[4] رفيقة حروش، مرجع نفسه، ص 308

يسمى "فائض الاستغلال الخام"، وهو مرتبط بالنتائج المحققة من طرف المؤسسة بعد دفعها جميع مداخيل الأعوان الاقتصاديين الذين ساهموا في الإنتاج، هذا الفائض للثروة التي أنتجتها المؤسسة ناجم عن عدة عناصر والتي تختلف حسب التحليل الاقتصادي :

- ✓ **بالنسبة للماركسيين:** يتأتى الربح من الاستغلال المتزايد للعمال، فهو مجموع فائض القيمة كما يقول كارل ماركس: الربح = مجموع فائض القيمة

على اعتبار أن : فائض القيمة = قيمة المادة – قيمة الأجر

حيث أن قيمة المادة أي السلعة المنتجة هي في حد ذاتها تراكم للعمل البشري، وعليه مصطلح فائض القيمة لدى كارل ماركس يبين ويثبت استغلال الإنسان (صاحب رأس المال) للإنسان.

- ✓ **بالنسبة لليبراليين:** الربح هو عائـد المخاطرة التي يُقدم عليها المقاول لدى إنشائه للمؤسسة وأيضاً عائد رأس المال المستثمر.

III. أهمية الإنتـاج:

تكمن أساساً في خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويعتبر "الإنتاج" الدافع والمحرك للعجلة الاقتصادية وذلك باستخدام عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأسمال والتنظيم) تمثل مدخلات (Input) العملية الإنتاجية وتحويلها إلى ثروة تتمثل في السلع الخدمات السوقية أي مخرجات (Output)، حيث يمثل مجموع قيم كل السلع والخدمات السوقية المنتجة خلال سنة ما داخل اقتصاد ما "الناتج الداخلي (المحلي) الخام PIB، كما يمثل مجموع عوائد (مداخيل) عوامل الإنتاج "أي الأجور والريوع والأرباح والفوائد" ما يسمى الدخل الوطني وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي.

المحور الرابع:

الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

I. النشاط الاقتصادي والأعوان الاقتصاديون:

يمثل مجموعة تصرفات وسلوكات الأعوان (الفاعلون) الاقتصاديون لسد وتلبية حاجياتهم، لفهم ذلك نحاول ملاحظة ما تقوم به أسرة عادية متكونة من أب وأم وطفلين في سن الدراسة، نحاول معرفة مختلف النشاطات التي تقوم بها هذه العائلة يومياً:

يذهب الأب صباحا إلى العمل إما في المصنع، في المدرسة، الكتب، المخزن....ويتقاضى مقابل ذلك أجراً، يسمح ذلك الأجر للأب باقتناء مشتريات الخبز، الخضر والفواكه... لتغذية عائلته، فتستعمل الأم هذه المواد لتحضير مختلف الأطباق خلال اليوم. ويكون العمل، تقاضي الأجر، شراء ملابس وخضر وفواكه.....نشاطات اقتصادية.

فنشاط العمل يسمح بالحصول على الوسائل الضرورية للعيش، وبالتالي العمل نشاط اقتصادي ضروري لسد حاجيات العائلة.

إن المواد التي تم اقتناؤها للتغذية تنقضي واللباس ينقضي تدريجياً بدوره عندما تستعمله وتستهلكه الأسر، فمجموع أنشطة الأسر تخلص إلى نشاط بالغ الأهمية وهـو نشاط الاستهلاك.

وبالتالي نستخلص أن نشاط الأسر أو العائلات يدور أساساً حول سد حاجاتها ومن تم فإن:

النشاط الاقتصادي الأساسي للأسر هو الاستهلاك.

أما العمل الذي يقوم الأب بإنجازه في المؤسسة أو بالمصنع أو المكتب، أو العمل الذي قد تقوم به الأم في المدرسة أو في المستشفى إلخ.... له هدف آخر كونه يسمح بخلق وإنتاج مواد من سيارات، ماكنات، ألبسة تلك المواد تسمى منتوجات أو خدمات نقل بضائع، إسعاف مرضى، تدريس تلاميذ....والتي ستقدم وتعرض في السوق كلها تمثل سلع وخدمات سوقية كونها تباع بثمن إلى أشخاص يحتاجوها،

نهتم في هذا المحور بدراسة كيف ينشط الأفراد **لإنتاج** و**استهلاك** المواد (من سلع وخدمات) ضرورية لسد حاجيات الأفراد، وبذلك تصبح عملية **الإنتاج، الاستهلاك والتبادل** أنشطة اقتصادية.

الأعوان (المتعاملون) الاقتصاديون: كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاط اقتصادي معين يسمى عوناً أو متعاملاً اقتصادياً.

النشاط الاقتصادي: هو مجموعة سلوكات أو تصرفات يقوم بها الأعوان (المتعاملون، الفاعلون) الاقتصاديون لإشباع حاجياتهم.

II. أهم الأنشطة الاقتصادية للأعوان الاقتصاديون:

كما سبق وأن رأينا أن النشاط الاقتصادي الرئيسي للأسر هو الاستهلاك، حيث يقدم الأب والأم العمل داخل المؤسسة (مصنع، مكتب، مدرسة، مستشفى....) يحصل مقابل ذلك على أجر يسمح له بشراء واستهلاك سلع وخدمات من السوق، حيث يتم إنتاج هذه المنتجات داخل المؤسسة، وبالتالي المؤسسات كمتعامل اقتصادي نشاطها الأساسي هو إنتاج سلع وخدمات تطرح في السوق قصد الاستهلاك

إذن:

المؤسسات هي متعامل اقتصادي نشاطه الاقتصادي الرئيسي هو إنتاج سلع وخدمات سوقية كونها تطرح في السوق بسعـر معين.

شكل رقم (03): النشاط الاقتصادي وأهم المتعاملين الاقتصاديين

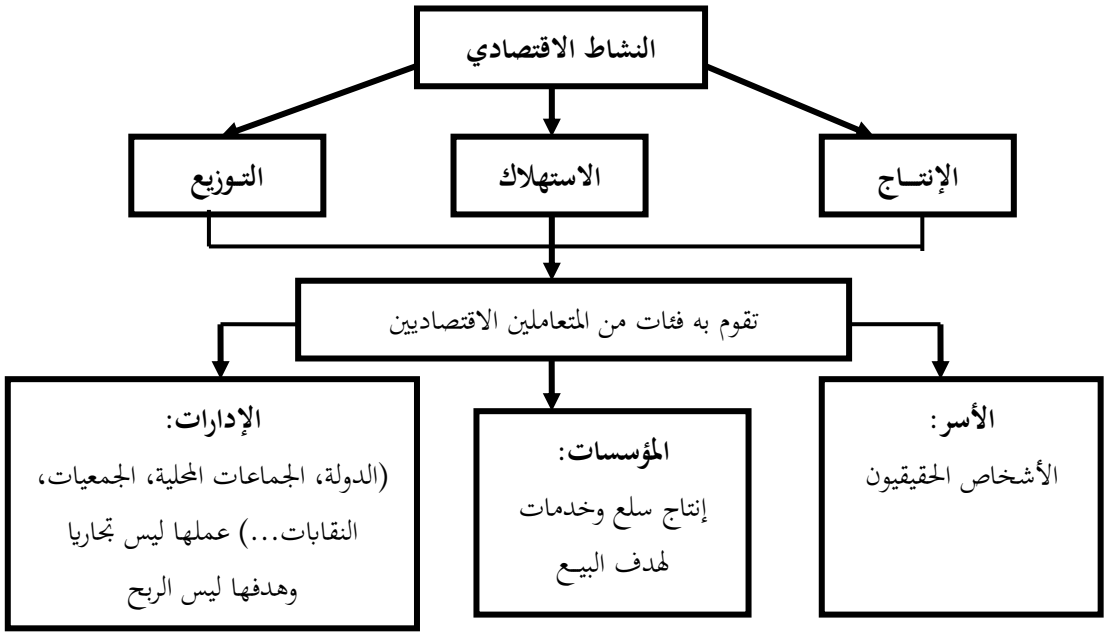

المصدر: شوام بوشامة، "مدخل في الاقتصاد العام"، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2000، ص 14

III. تمثيل النشاط الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين: (الدورة الاقتصادية)

لفهم الحياة الاقتصادية، قام الاختصاصيون برسم توضيحي في مخطط يسمى الدورة الاقتصادية، والتي توضح مختلف التدفقات الحقيقية (العينية) والنقدية (المالية) التي تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصاديون، فالعائلات تمد المؤسسات بخدمات اليد العاملة مثلا مقابل أجر، وتساهم خدمات عناصر الإنتاج من يد عاملة في طرح إنتاج سلع أو حتى تقديم خدمات سوقية في سوق السلع والخدمات النهائية، تشتريها العائلات للاستهلاك في النهاية، لكن في الواقع العائلات لا تنفق دخلها الشهري كاملا على الاستهلاك بل تدخر جزءاً منه في البنوك في شكل ودائع لديها مقابل معدل فائدة محدد مسبقا من قبل الجهاز المصرفي، فتقترضه المؤسسات باعتبارها عموماً متعامل اقتصادي (لديه عجز مالي) يحتاج لتمويل مشاريعه الاستثمارية للإنتاج مجددا، فيستعمل ادخار العائلات لتمويل استثمار المؤسسات (قطاع الأعمال)، والدولة بدورها أيضاً تقوم بإنجاز مشاريع في غاية الأهمية تتمثل في البنى التحتية للاقتصاد فتبني سدودا، مطارات، طرق، موانئ، مستشفيات ومدارس... وتحتاج أيضا لتجهيز هذه المنشآت البالغة الأهمية، ماكنات آلات، أجهزة طبية ، كراسي، طاولات وغيرها فهي تقدم خدمات غير سوقية عمومية يستفيد منها الجميع، فتنفق الدولة على المشاريع الحكومية فنقول الإنفاق الحكومي، والذي يتم تمويله عن طريق الضرائب التي تقتطعها الدولة إجبارياً من مداخيل الأفراد وأرباح المؤسسات والرسوم التي يتم دفعها مقابل خدمة معينة كلها تعتبر كموارد تصب في الخزينة العمومية، فالدولة بدورها تعتبر كمتعامل اقتصادي يقوم بالاستثمار والاستهلاك العمومي ، سوف نحاول فيما بعد فهم دور الدولة داخل الدورة الاقتصادية الكاملة في شكل مخطط بياني (شكل رقم(05)).

حاول الطبيب الفرنسي رائد الطبيعيين (الفيزيوقراطيين) فرونسوا كيني François Quesney 1758 في جدوله الاقتصادي تمثيل الحياة الاقتصادية كالدورة الدموية التي تجري في عروق الإنسان، فاعتبر بذلك أول من قام برسم الدورة الاقتصادية، ووضع بذلك بذرة التحليل الاقتصادي الكلي.

شكل رقم(04): الدورة الاقتصادية الملخصة

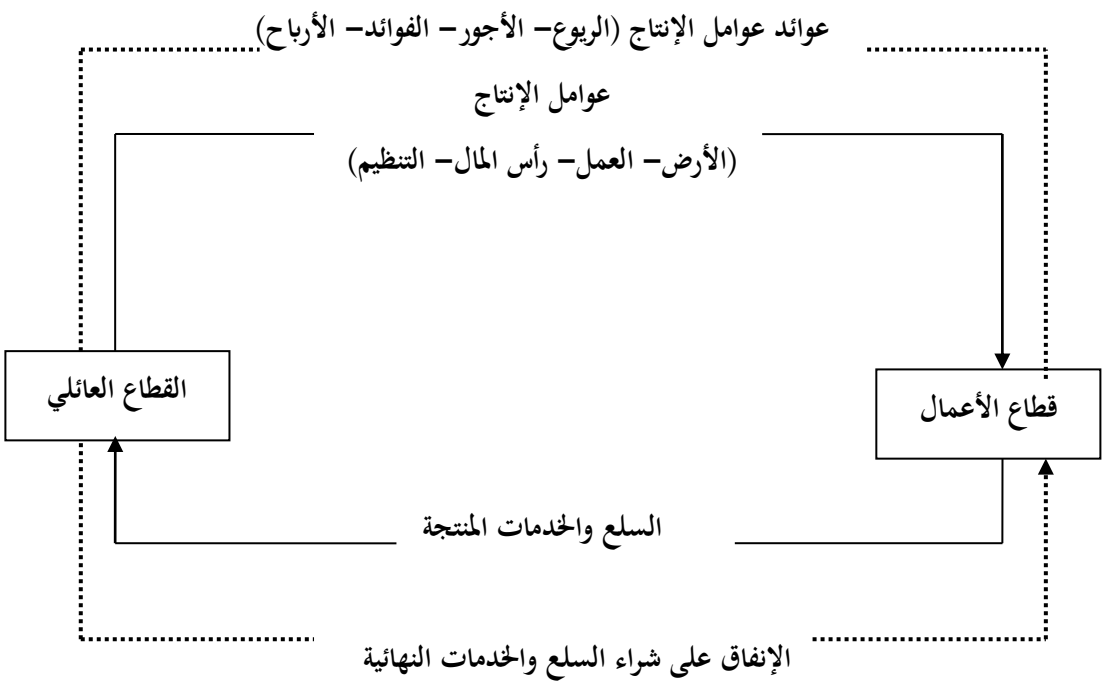

وهي دورة ملخصة، تقوم على ثلاث فرضيات :

فرضية1: أن الاقتصاد يتكون فقط من قطاعين: القطاع العائلي وقطاع المؤسسات الإنتاجية فقط.

فرضية2: أن العائلات تستهلك كل إنتاج المؤسسات، وبالتالي لا وجود لادخار ولا استثمار.

فرضية3: أن الاقتصاد مغلق، وبالتالي التجارة الخارجية منعدمة.

ولفهم دور كل المتعاملين الاقتصاديين، حاول المختصين بتوضيح ذلك في ما يسمى: **الدورة الاقتصادية الكاملة**، كما يبين الشكل رقم (05):

شكل رقم (05): الدورة الاقتصادية الكاملة

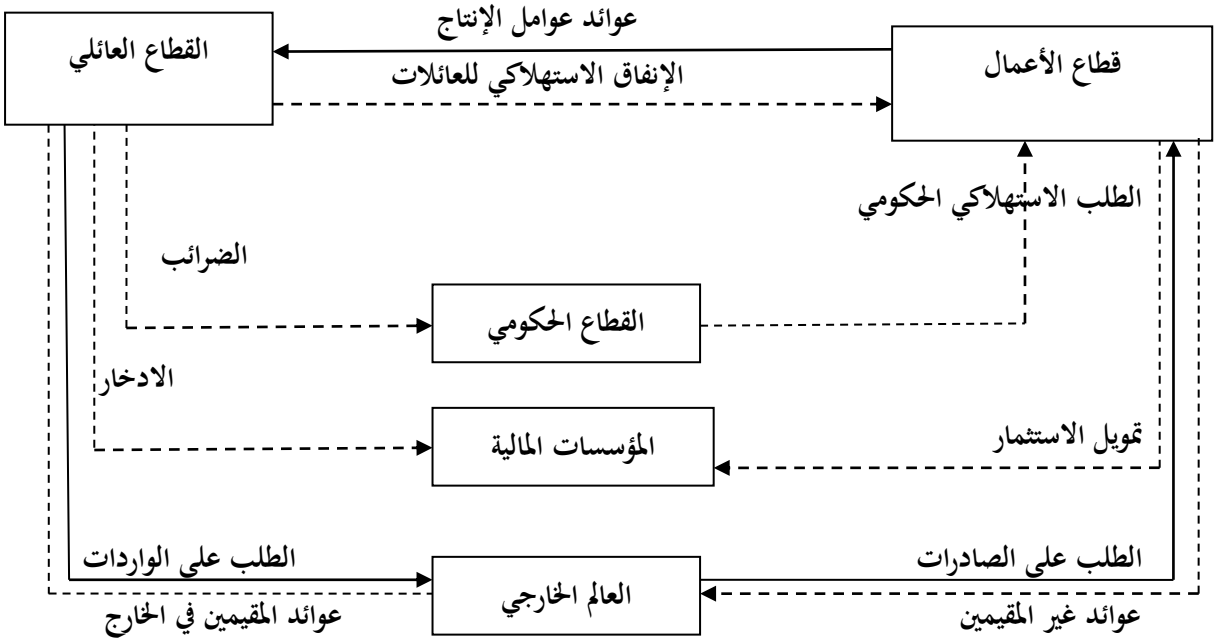

المحور الخامس:

النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية: الإنتاج،
الاستثمار،التبادل، الاستهلاك، الادخار

I. النشاط الاقتصادي:

هو مجموعة سلوكات وتصرفات يقوم بها الأعوان الاقتصاديين لسد وتلبية احتياجاتهم، ويعد الإنتاج والاستثمار، التوزيع والاستهلاك أهم الأنشطة والعمليات الاقتصادية التي يمارسها الأفراد والأعوان في أي اقتصاد.

تعريف النشاط الاقتصادي[1]: هو مجموعة سلوكات أو تصرفات يقوم بها الأفراد قصد إشباع حاجياتهم، كحاجة الإنسان للغذاء وللملبس، الصحة والتعليم....

لفهم المقصود بالنشاط الاقتصادي، نحاول ملاحظة ما يقوم به مثلا أفراد عائلة يومياً لتلبية حاجاتهم المتعددة والمختلفة بل والمتكررة، بعد استيقاظهم جميعاً صباحاً تحضر الأم وجبة فطور الصباح مكونة من حليب وخبز، مربى.... **فيستهلكون** وجبة الفطور جميعهم، بعدها يأخذ الأب أبناءه إلى المدرسة و يذهب بعد ذلك إلى مكان **عمله** سواء في المكتب، المستشفى، المدرسة، المخزن، المصنع.... ومقابل عمله هذا يتقاضى مكافأة لمجهوده متمثلة في أجره الشهري أو حتى اليومي يستعمله في **الإنفاق** على عائلته سواءاً لتغذيتهم أو لدفع مستحقات الكهرباء، الماء، دفع كراء منزلهم أو لبناء مسكنهم وشراء ملابس لأبنائه....، كما يمكن للأم أن تذهب بدورها إلى عملها، وإن كانت ماكثة بالبيت تحضر وجبة الغذاء لعائلتها وهكذا.

إذن: الاستهلاك، العمل، تقاضي الأجور، الغذاء، الملابس، الانفاق، الأكل....هي نشاطات اقتصادية

II. العمليات الاقتصادية الأساسية (الظواهر الاقتصادية):

بعد أن عرفنا أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس مختلف الظواهر الاقتصادية، متمثلة في: الإنتاج، الاستثمار، الادخار، التوزيع والاستهلاك، سوف نتطرق فيما يلي إلى هذه العمليات الأساسية بشيء من التفصيل.

---

[1] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص 59

II.1/ الإنتـاج:

يعتبر الإنتاج من مهام المؤسسة والتي تقوم باستعمال عوامل الإنتاج وذلك بتحويل مواد أولية إلى سلع وخدمات لبيعها في السوق للاستهلاك قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين.

1-مفاهيم متعلقة بالإنتـاج:

1-1/تعريف الإنتاج: يتمثل في مجموعة العمليات التي تساهم في وضع السلع والخدمات بين أيدي المستهلك، وهو نشاط اجتماعي منظم لخلق سلع وخدمات موجهة للاستهلاك النهائي.

كل إنتاج لا يطرح في السوق ويستهلك مباشرة من طرف المنتج لا يعتبر إنتاجاً من وجهة نظر المحاسبة الوطنية.

1-2/أنواع الإنتاج:

أ/ **الإنتـاج السوقي:** هو مجموعة السلع والخدمات المنتجة والموجهة إلى السوق بسعر يغطي على الأقل تكلفة إنتاجها، فيجمع كل السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسة.

ب/الإنتاج غير السـوقي: ويكون من قبل الإدارات العمومية التي تنتج خدمات "خدمات مجانية" أو "شبه مجانية" (التعليم، الأمن، الشرطة.....) موجهة للصالح العام تتمثل أساساً في الخدمات الجماعية.

الخدمات الجماعية (les services collectifs): تتميز بميزتين:

1) أنها غير موجهة للسـوق، بل تتاح لكل المجتمع والهدف من إنتاجها ليس الربح بل للصالح العام.

2) أنها تمول عن طريق الضريبة، لذا يدفعها المجتمع ككل.

2-أهميـة الإنتاج: تكمن أساساً في خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويعتبر الإنتاج الدافع والمحرك للعجلة الاقتصادية وذلك باستخدام مدخلات (Input) العملية الإنتاجية وتحويلها إلى مخرجات (Output) تأخذ شكل سلع وخدمات نهائية موجهة للسوق قصد الاستهلاك.

3-الأعوان الذين يقومون بالإنتاج: نلخص الأعوان الاقتصاديون الذين يقومون بعملية الإنتاج حسب المحاسبة الوطنية بحسب طبيعة إنتاجهم في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الأعوان الاقتصاديون الذين يقومون بالإنتاج

الأعوان الاقتصاديون	طبيعة الإنتـاج
1-العائلات	سلع وخدمات سوقية
2- المؤسسات الاقتصادية	سلع وخدمات سوقية
3- المؤسسات المالية	خدمات مالية سوقية
4-الإدارات العمومية	خدمات غير سوقية

4-قياس الإنتاج: يعتبر إنتاج اقتصاد ما على مستوى الاقتصاد الكلي ثروة البلد، فهناك تقريبين لقياس الثروة: تقريب محاسبي وتقريب اقتصادي.

4)1- التقريب المحاسبي للإنتاج (الثروة): يقود لقياس الإنتاج بقيمة السلع والخدمات المحصل عليها.

4)2- التقريب الاقتصادي للإنتاج (الثروة): يرتكز على خلق الثروات الجديدة بواسطة مصطلح القيمة المضافة (La valeur ajoutée)، فتقاس الثروة على مستوى المؤسسة بالقيم المضافة التي تخلقها المؤسسة.

أ/ قياس الإنتاج بالقيمة المضافة:

وذلك انطلاقاً من الفرق بين قيمة الإنتاج (كمية الإنتاج × سعر المنتوج) وقيمة الاستهلاكات والخدمات المستعملة ضمنياً (الاستهلاكات الوسيطية) في عملية الإنتاج، أي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – الاستهلاكات الوسيطية

ب/ قياس الثروة عن طريق المجمعات (Les agrégats): تقاس الثروة على المستوى الوطني بمعنى إنتاج بلد ما بفضل مؤشر يسمى "الناتج الداخلي (المحلي) الخام عادة ما يرمز له بالرمز PIB بالفرنسية Le **P**roduit **I**nterieur **B**rut أو بالإنجليزية الرمز GDP اختصاراً لكلمة **G**ross **D**omestic **P**roduct، وهو مجمع يقيس الثروة التي يساهم في خلقها كل الأعوان الاقتصاديون داخل الإقليم الوطني بما فيه الإنتاج السوقي وغير السوقي ولا يميز بين إنتاج مؤسسة وطنية أو إنتاج مؤسسة أجنبية تنتج فوق التراب الوطني بمعنى هو مجمع يهتم بتوطين النشاط الاقتصادي للبلد وبذلك يقيس الثروة الإجمالية لأمة ما والتي تم خلقها خلال سنة.

هناك 3 طرق "أقطاب" لقياس الإنتاج:

1- بواسطة قطب الإنتاج:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسومات على القيم المضافة + الحقوق الجمركية

2- بواسطة قطب الدخل:

الدخل الوطني = مجموع مداخيل العوامل المساهمة في خلق الثروة **=** الأجور + الريوع + الأرباح+ الفوائد

3- بواسطة قطب الإنفاق: والمقصود هنا بالإنفاق إلى أين توجه هذه الثروة أو هذا الإنتاج؟

الاستخدامـات = المـــوارد

الإنفاق الاستهلاك + الإنفاق الاستثماري +الإنفاق الحكومي + الصادرات**=** الناتج الداخلي الخام + الواردات

II.2/ الاستثـمار:

يحضى موضوع الاستثمار بأهمية بالغة لدى جميع الدول المتقدمة منها والنامية، لاسيما من قبل صناع القرار الاقتصادي والسياسي نظراً لما يحققه من فائض اقتصادي يولد زيادة متضاعفة للدخل الوطني كما برهن على ذلك الاقتصادي جون مايناردكينز، كما يولد أيضا فرص عمل جديدة نتيجة زيادة الإنتاج مما يساهم في رفع التنمية الاقتصادية مؤدياً بذلك إلى رفع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع. فزيادة معدلات الاستثمار ترفع الطاقة الإنتاجية للبلاد مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني من خلال مضاعف الاستثمار، وهو ما يبين دوره البارز والأساسي في تحريك ودفع عجلة النشاط الاقتصادي كونه المتغير الأهـــم في تحديد معدلات النمو الاقتصادي

الاستثمار : لغة هو أن تجعل المال يثمر، أما **اصطلاحاً** هو عبارة عن توظيف أموال حالية قصد الحصول على عوائد أكبر مستقبلاً.

يعد المكون الثاني والرئيسي من عناصر الطلب الكلي الفعال المهمة في الاقتصاد والمتمثلة في : الاستهلاك – الاستثمار- الإنفاق الحكومي- صافي التجارة الخارجية

1. مفاهيم متعلقة بالاستثمار:

الاستثمار ورأس المال من وجهة نظر التحليل الاقتصادي هما مبدآن مختلفان لكن كلاهما يعبر عن مقابل مالي، ويتجسدان في حجم المنتوجات المادية من ماكنات ووسائل إنتاج مادي ومباني، ومخزون للمواد الأولية والمواد المصنعة ونصف المصنعة....[1]

كل نفقة غير مخصصة للاستهلاك تعتبر استثماراً من وجهة نظر اقتصادية، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي أتت معادلة التوازن الكبرى لجون ماينارد كينز لتشرح ذلك كما يلي:

الدخل القومي (Y) = الاستهلاك (C) + الاستثمار (I)

الاستثمار بالمفهوم المالي: هو عبارة عن شراء أسهم وسندات في السوق المالي بغرض تحقيق **أرباح** عن طريق الفرق بين ثمن البيع والشراء، وكذلك الاستثمار في البنوك مقابل " معدلات فائدة معينة"

الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي عند الكينزيين: هو عبارة على الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى:

- **خلق قيمة مضافة،**
- **توفير مناصب عمل جديدة،** بمعنى استثمار منتج ويتمثل في: I= FBCF + Var Stock

FBCF: التكوين الخام للرأس المال الثابت، **Var Stock**: التغير في المخزون

2. **تعريف الاستثمار:** تعددت تعاريفه في الأدبيات الاقتصادية حسب مجال بحث كل باحث كما يلي:

يعرف على أنه التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت La Formation Brut du Capital Fixe ويشمل:

أ/ السلع غير المنقولة (les biens immeubles): كل العقارات بما في ذلك المباني، المصانع وحتى المساكن الخاصة....إلخ.

ب/ السلع المنقولة (les biens meubles): المخصصة للإنتاج يشترط فيها أن تكون مخصصة للاستهلاك الوسيطي قصد الإنتاج.

[1] شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2003، ص24

تعريف 02: **"الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال أو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات والحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها"**

تعريف كينز للاستثمار[1]: "هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول ورأس المال السائل"

تعريف 04: "يعرف بنمو رأس المال الإنتاجي المتمثل في الماكنات والمباني وغيرها للمؤسسة أو لبلد ما"[2]

تعريف 05: " هو الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، و هو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، و قد يكون الاستثمار:

- ❖ داخلي: عند تكوين رأسمال حقيقي جديد داخل الدولة.
- ❖ أجنبي: و ذلك عندما توجه مدخرات الدولة إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد في دولة أجنبية

أما الاستثمار الأجنبي: هو امتلاك إحدى المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى"[3]

3) العوامل المحددة للإنفاق الاستثماري:[4]

1.الكفاية الحدية لرأسمال EMC:

المقصود بها "العائــد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة"

2.سعر الفائــدة i : حيث تمثل كلفة رأس المال المستثمر والذي يمكن استعماله للمقارنة بينه وبين الكفاية الحدية لرأس المال EMC من أجل معرفة مقدار رأسمال المطلوب استثماره في أي نشاط.

3.عوامل أخرى محددة للإنفاق الاستثماري: أبرزها التقدم العلمي والتكنولوجي، توقعات المستثمرين بشأن المستقبل، حالة الاقتصاد الوطني هل هو في انتعاش أم انكماش، الأرباح المتوقع الحصول عليها، درجة المخاطرة التي تتعرض لها الأموال المستثمرة....

---

[1] شوام بوشامة، "**تقييم واختيار الاستثمارات**"، الطبعة الأولى، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،2003، ص25

[2] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص 226

[3] أمين شحاته؛ عبد العزيز فهيم هيكل،" **موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية**"، البحوث و الدراسات ، دار النهضة العربية، بيروت 1986.

[4] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص 230

4) أهمية الإنفاق الاستثماري: له أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأسباب عديدة أهمها:

1. يعمل على زيادة ورفع الطاقة الإنتاجية للبلاد، من خلال إنتاجه للسلع الإنتاجية الجديدة وتطويرها بحيث تكون أكثر كفاءة وإنتاجية مع مرور الزمن.
2. هو عملية اقتصادية تستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة زيادة عدد السكان وتحسن الدخل وبالتالي تحسن المستوى المعيشي وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين لذا يعتبر أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.
3. يعتبـر أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي على مستوى الاقتصاد الكلي[1]:

DG: الطلب الكلي.

C: الإنفاق الاستهلاكي

I: الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي

X–M: رصيد الميزان التجاري

معادلة الطلب الكلي: DG = C + I + G + X– M

عندما تقوم المؤسسة بعملية الاستثمار، فإنها تفسح الفرصة لتشغيل مؤسسات أخرى، والمداخيل التي توزعها هاته المؤسسات تحفز بدورها الطلب ومن ثم النشاط الاقتصادي، لذا تحدث آلية المضاعفة للنشاط الاقتصادي عن طريق عملية الاستثمار والذي يعرف بمضاعف الاستثمار[2].

عوامل أخرى محـددة للاستثمار:

- التقدم التكنولوجي،
- توقعات المستثمرين،
- حالة الاقتصاد الوطني (انتعاش أو انكماش)،
- الأربـاح المتوقعة،
- درجة المخاطرة التي تتعرض لها الأموال المستثمرة.

[1] شوام بوشامة، "مدخل في الاقتصاد العام"، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص228

[2] شوام بوشامة، مرجع نفسه.

II.3/ التبـادل:

في الواقع كل فرد هو منتج لبعض المواد الاقتصادية ومستهلك للبعض الآخر، لكن لا يمكن للإنسان أن ينتج كل ما يحتاجه من مواد بنفسه ولوحده، لذا وجب عليه اللجوء إلى مبادلة ما يحتاجه من مواد وما يفيض عن حاجته إما مباشرة عن طريق المقايضة أو بطريقة غير مباشرة باستخدام النقود كوسيط في ذلك، وتسمى هذه العملية الاقتصادية بـ "التبادل"[1] ، وبالتالي يعتبر التبادل نشاط اقتصادي كحلقة وصل بين الإنتاج والاستهلاك، من هنا يتضح أن الإنسان لا يستطيع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين، إذ يكمل أفراد المجتمع أحدهم الآخر وعملية الإنتاج بدورها هي عملية اجتماعية، مبنية على التعاون بفضل تقسيم العمل والتخصص فيه وتبادل ما يتم إنتاجه[2]، حيث أن للتخصص والتقسيم الدولي للعمل أهمية كبرى شرحها كل من آدم سميث (الميزة المطلقة) ودافيد ريكاردو (الميزة النسبية) في نظرية التبادل الدولي.

II.4/ التوزيع وإعادة التوزيع:

II.4/ 1.التـــوزيع:

"هو تلك العمليات التي تحدد ضمن مجتمع ما أشكال تملك واستعمال ثروة الإنتاج وهذا عند انتقال ملكية المنتج بين أفراد المجتمع"[3]، وهو كذلك قسمة الأموال وتوزيعها كعوائد ومكافأة لعوامل الإنتاج التي ساهمت في خلق الثروة أي ساهمت في الإنتاج، ويجري التوزيع وفقاً لقوانين اقتصادية تحددها الأنظمة الاقتصادية المختلفة حسب طابع الملكية لوسائل الإنتاج، فنجد أن الإقطاعي كونه يملك الأرض يحصل على جزء كبير من المنتوجات الزراعية غير أن العبيد (القن) يحصلون على جزء ضئيل جداً يضمن لهم فقط الحياة والبقاء، ويحصل العمال أيضاً على جزء بسيط جداً مقابل جهدهم الكبير في شكل أجر (أجر الكفاف كما يقول دافيد ريكاردو) كونهم لا يملكون سوى مجهودهم العضلي والفكري في النظام الرأسمالي في حين يحصل صاحب رأس المال على الجزء الأكبر كونه يملك وسائل الإنتاج، أما في النظام الاشتراكي يتم التوزيع وفق قانون "كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته"

الدخل الوطني يمثل مجموع المداخيل المحصل عليها كمكافأة لعناصر الإنتاج التي ساهمت فيه داخل مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد.

---

[1] رفيقة حروش، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الثانية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص16

[2] سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص36

[3] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص21

سوف نحاول معرفة كيفية توزيع هاته الثروة (القيمة المضافة La valeur ajoutée VA) بين الأسر والمؤسسات، لكن بداية سنحاول معرفة ما إذا كانت هناك مداخيل للأفراد حتى قبل عملية الإنتاج ؟

أ/ التوزيع قبل الإنتاج: قد يكتسب الأفراد أحياناً مداخيلاً قبل عملية الإنتاج، تتمثل أساساً في **مداخيل الملكية،** والتي تتكون أساسا من: الإيجار، رصيد الفوائد المحصل عليها، أرباح الأسهم، تشكل هذه المداخيل ما يسمى بـ: **المداخيل الابتدائية.**

ب/ التوزيع بعد الإنتاج: يتحصل الأفراد نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية على مداخيل نتيجة نشاطهم والتي تسمى **مداخيل النشاط،** وتصنف ضمن:

.مداخيل المأجورين: الأجور

.مداخيل غير المأجورين: تتمثل في مداخيل النشاطات الحرة والمستقلة (الأرباح، الأعمال الحرة...)

فتصنف مداخيل الملكية ومداخيل النشاط ضمن ***المداخيل الابتدائية***، فبعد عملية الإنتاج نحصل على القيمة المضافة والتي تتوزع على عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) في شكل (ريوع، أجور، فوائد وأرباح) كعوائد لمكافأتها نظير مساهمتها في خلق الثروة.

فينجم عن عملية "التوزيع" ما يسمى بـ: المداخيل الابتدائية (توزيع أولي)

جـ/ المداخيل الابتدائية والدخل المتاح (الموجود) للأسر:

شكل رقم (06): المداخيل الابتدائية والدخل المتاح للأسر

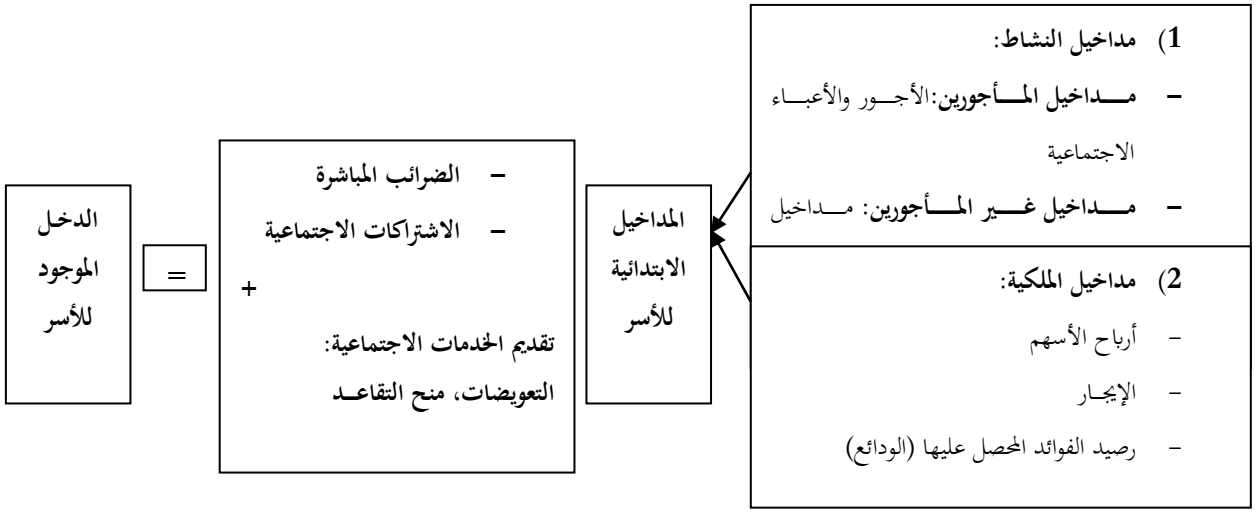

المصدر: شوام بوشامة، ""مدخل في الاقتصاد العام"، ص 222

يتضح لنا من الشكل السابق تبايناً واضحاً في المداخيل، أسر لا تملك سوى أجر عملها، وأسر أخرى تملك إضافة إلى أجورها مداخيل رؤوس أموالها أو أرباحاً لأسهم وظفتها أو مداخيل أخرى من الإيجار.

لذا وجب تدخل الدولة من خلال دورها الحالي والحضاري لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، كيف ذلك؟ وذلك من خلال قيامها بإعادة توزيع مداخيل لصالح الأعوان الاقتصاديين الأكثر فقراً.

II.4/ 2.إعادة التـــوزيع:

هي مجموعة الميكانيزمات التي تتضمن **التحويلات الاجتماعية و الجبائية** التي تتدخل في تحديد مستوى الدخل الموجود والمتاح لدى الأسر[1] للتصرف فيه إما باستهلاكه أو ادخاره.

أ) دور الدولة في عملية إعادة توزيع المداخيل:

تؤمن الدولة ذلك بشكل هام ورئيسي وهذا قصد تصحيح عدم تساوي التوزيع الابتدائي للمداخيل، لهذا الغرض تقتطع جزءاً من مداخيل العائلات عن طريق الضرائب والتي عادة ما تكون ضريبة تصاعدية بحيث يرتفع معدل الضريبة حسب دخل الأشخاص، كما يقوم جهاز الضمان الاجتماعي بحماية الأفراد من بعض الأخطار والمشاكل الاجتماعية (الشيخوخة، الأمراض، البطالة...) إذ يدفع الأفراد **الاشتراكات الاجتماعية** التي تجمع لدى هذا الجهاز وذلك بهدف حمايتهم اجتماعياً، وبعد ذلك يقوم هذا الجهاز **بإعادة توزيعها** لمن يحتاجها وفقاً لظروف معينة بعدما يلجأ الأفراد إليه، وعليه يكون الدخل المتاح للأسر هو عبارة عن الدخل الابتدائي مطروحا منه الضرائب المباشرة وتضاف له التحويلات الاجتماعية.

الدخل المتاح للأسر= الدخل الابتدائي – الضرائب المباشرة + التحويلات الاجتماعية

ب) أهداف إعادة التوزيع:

1/ أهداف اقتصادية: باعتبار أن المداخيل الإضافية تنعش الطلب الكلي وبالتالي النشاط الاقتصادي.

2/ أهداف اجتماعية: إذ تقلل الاقتطاعات من عدم المساواة وتخفف من الصراع والطبقية في المجتمع الناجمة عن فوارق الدخل.

[1] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص223

ترتكز الحماية الاجتماعية على مبدأ التكافل – أي التضامن بين الأجيال- بمعنى بين القادرين على العمل وغير القادرين على العمل، والذين يتمتعون بصحة جيدة والذين يعانون من الأمراض، بين غير المتزوجين وأرباب الأسر....

فتحسب الاشتراكات الاجتماعية[1] على أساس موارد الخاضعين لهذه الاشتراكات وليس على أساس كلفة الخطر، كما أن الخدمات المقدمة هي مرتبطة بهذه التكلفة ولا بمستوى أهمية الاشتراكات المقدمة في السابق، لذلك يعتبر دفع الاشتراكات هو إجباري وليس اختياري، فتعترف المؤسسة بحق أدنى اجتماعي لكل عضو من أعضائها، فتتكفل الإدارة بعبء كل النفقات على مبدأ المعونة الاجتماعية.

II.5/ الاستهـلاك:

1) تعريف الاستهلاك: هو استخدام السلع أو التمتع بها وبالخدمات وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة، ويمكن النظر إليه على أنه الغاية من النشاط الاقتصادي.

"الاستهلاك هو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسان لإشباع حاجاته وذلك من خلال إتلاف المنتوجات بطريقتين الأولى استهلاك إنتاجي والثانية استهلاك خاص"[2]

يتضح جلياً من هذا التعريف شكلين للاستهلاك: استهلاك وسيطي (إنتاجي) واستهلاك نهائي

2) مختلف أشكال الاستهلاك:

- **استهلاك نهائي:** وهو إتلاف نهائي للسلع والخدمات والتمتع بها وتقوم به الأسر، كون أن الغاية في النهاية من النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك النهائي لسد حاجيات الأفراد واشباعها.
- **استهلاك وسيطي:** وهو استعمال السلع والمواد نصف مصنعة والتي تدخل في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات نهائية تطرح في السوق، وتقوم به المؤسسات الإنتاجية.

3) محـددات الاستهلاك:

- **الدخل المتاح:**

هو ذلك الدخل الذي يمكن للعائلات التصرف فيه إما باستهلاكه أو ادخاره، وتؤدي التغيرات في الدخل المتاح لتغيرات في استهلاك العائلات، فبزيادة الدخل المتاح يزداد الاستهلاك والعكس صحيح.

---

[1] شوام بوشامة، مرجع سابق ص588

[2] عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص20

السعر: طلب العائلات على السلع الاستهلاكية هو دالة عكسية للسعر، فإذا كانت الأسعار منخفضة يرتفع الطلب والعكس صحيح.

عوامل أخرى: نذكر منها السن، الفئة الاجتماعية والفئة المهنية، نمط الحياة، العادات والتقاليد، أثر التقليد، الاشهار....

4) أهميـة الاستهلاك :

- **الاستهلاك في التحليل الاقتصادي الكلي:**

بالنسبة للاقتصادي جون ماينارد كينز يرتبط الاستهلاك الوطني ارتباطاً وثيقاً بالدخل الوطني، وقد أوضح ذلك في دالته الكلي للاستهلاك وهي كالتالي:

$$C = f(Yd)$$

C : تمثل الاستهلاك الكلي وَ Yd : الدخل المتاح والقابل للتصرف فيه

إذ يبين كينز من خلال ميكانيزم المضاعف أن توزيع المداخيل الإضافية يتنج عنه نمواً للاستهلاك الخاص بالأسر على المدى القصير، مما يؤثر إيجابياً على التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى بين كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك يميل نحو النقصان عندما يرتفع الدخل، أما الادخار فيسجل ارتفاعاً باعتبار أن الدخل المتاح هو مجموع الاستهلاك والادخار : $Yd = C + S$

- **الاستهلاك عنصراً للتنمية الاقتصادية:**

تقوم المحاسبة الوطنية بقياس مدى مساهمة الاستهلاك في التنمية، من خلال المعادلة الأساسية وهي معادلة التوازن الكبرى للاستعمالات والموارد لاقتصاد ما، وتكتب بصفة ملخصة:

الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي+ التصدير = الإنتاج + الاستيراد

وبالتالي تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما يرجعنا لدراسة التغيرات المناسبة لكل من الاستهلاك، الاستثمار والتجارة الخارجية.

II.6/ الادخـار:

يقصد به ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يتم استخدامه في الإنفاق والاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية، ويتم استخدامه لبناء الطاقات الإنتاجية مستقبلا لزيادة الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلاً في إطار دورة النشاط الاقتصادي.

1) تعريف الادخار:

"هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات"، وهذا يعني أن الادخار من المتغيرات الأساسية بالنسبة للبلدان النامية.

2) **أنواع الادخار:** هناك ادخار عائلي، ادخار المؤسسات وادخار الدولة:

- **ادخار عائلي:**

ويتحقق عند قيام الأفراد بتوفير الفائض من دخلها للادخار في صناديق التوفير مقابل حصولها على فوائد.

- **ادخار المؤسسات:**

يتمثل في مدخرات مؤسسات قطاع الأعمال الخاصة والعامة في كل ما تخصصه هذه الشركات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها لزيادة استثماراتها.

- **ادخار الدولة:**

تعمل الحكومات على زيادة مواردها وتنميتها وتخفيض نفقاتها قصد تمويل استثماراتها، أي أنها تعمل على تكوين رأسمال حقيقي جديد أو تودعه كاحتياطي عجز الميزانية العامة للدولة للسنوات المقبلة.

- **الادخار الاختياري والادخار الإجباري:**

انطلاقا من تسميته يترك الادخار الاختياري لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته كونه ادخار فردي، وذلك دون أي ضغط أو دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه، أما الادخار الإجباري هو الذي تلجأ له الدولة لصالحها ولصالح أفرادها، يتحقق الادخار الإجباري باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية باعتباره مصدراً مهماً لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

- الادخار المحلي والادخار الوطني:

يتمثل الادخار المحلي في مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال والدولة والمؤسسات التابعة لها، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد عن أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

3) دوافــع الادخار:

يتم التمييز بين القدرة الادخارية "والرغبة الادخارية"، ونقصد بالقدرة الادخارية قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وتتحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكاته وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية لا تتوقف على حجم الدخل المطلق، غير أن الرغبة الادخارية مسألة تربوية نفسية.

- **العوامل الذاتية:**

يقصد بها العوامل النفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط أيضا بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه من ضمان اجتماعي خوفا واحتياطاً للمستقبل.

- **العوامل الموضوعية:** وهي عوامل يمكن قياسها وذات سمات اقتصادية، وتتمثل في:

- **الدخل:**

كلما زاد دخل الأفراد ازدادت مدخراتهم والعكس صحيح، لذلك العلاقة طردية بين الدخل والادخار، لكن في المقابل تؤدي زيادة الادخار إلى تقليل استهلاك الأفراد.

- **مستــوى الأسعار:**

هناك علاقة عكسية بين الادخار وارتفاع الأسعار، فارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات يقلل من الادخار.

- **معدل الفائدة:**

تحفز معدلات الفوائد التي تمنحها البنوك للأفراد على الادخار، فمعدلات الفوائد المرتفعة تجذب الأفراد نحو الادخار فهناك علاقة طردية بينهما، وتقلل بذلك الميول الاستهلاكية للأفراد (علاقة عكسية).

- **الضرائب:**

تؤدي الضريبة المرتفعة إلى تخفيض الدخل وبذلك يقل ميل الأفراد للادخار وحتى الاستهلاك.

المحور السادس:

المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، خصائصها وتصنيفاتها

1-تطور المؤسسة ونشأتها:

عندما كانت الحياة بسيطة واحتياجات الإنسان قليلة اعتمد على نفسه في صنع كل ما يحتاج ليستهلكه وأفراد عائلته، حيث قسم العمل على زوجته وأبنائه وإخوانه ليتخصص كل فرد في العائلة في عملية أو مرحلة ما، ومن ثم نشأت أول صور للمؤسسة في شكل "*إنتاج أسري بسيط*" وعرف الاقتصاد المنزلي داخل العائلة أو القبيلة، بعدها ظهر النظام الإقطاعي في العصور الوسطى ساد هذا النظام في أوروبا، حيث عمل الفلاحون في أراضي الملوك كعبيد ينتجون المحاصيل يتقاضون مقابل ذلك أجوراً زهيدة بل أحيانا يحصلون نظير عملهم فقط على طعامهم.

وبظهور المدن أصبحت المؤسسة الحرفية الوحدة الاقتصادية للإنتاج، عرفت تلك الفترة بعهد "*الحرف*" ، تميزت باستخدام أدوات بسيطة، رأسمال ضعيف وعدد قليل جدا من العمال المبتدئين مكونين من الأهل والأصدقاء وهو ما شكل "طوائف الحرفيين"، تضم كل طائفة مجموعة من العمال الحرفيين متخصصين في إنتاج سلعة معينة، يترأسهم حرفي متمرس، استمر هذا النظام لفترة طويلة إلى أن ظهرت طوائف التجار والذين تولوا مهمة شراء المواد الخام يمنحوها للحرفيين كي يصنعوا منتوجات يقوم فيما بعد التجار بصرفها وبيعها في السوق، مما مهد الطريق" *لنظام المصنع*" ، والذي أصبح يضم أعداداً كبيرة من العاملين في مكان واحد، تقسم عليهم أعباء العمل ويخضعون للإشراف والمراقبة.

بعد ظهور الثورة الصناعية ازدهرت الصناعة، وعرفت صناعة الحديد والميكانيك والكيمياء كقاعدة للاقتصاد وبرزت الرأسمالية الصناعية، تضاعف الإنتاج في انجلترا ، فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وازداد التركيز الصناعي خاصة في صناعة الفحم والفولاذ والنسيج، ظهرت الآلة مما غير من طرق تنفيذ الأعمال بعدما كانت يدوية، لكن لم تستطع الآلة أخذ مكان العامل.

2-تعريف المؤسسة: "هي كل تنظيم مستقل مالياً في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج و/أو تبادل سلع أو خدمات بغرض تحقيق نتيجة ملائمة"

3–خصائص المؤسسة:

أ/ المؤسسة كنظام تقني واقتصادي:

نميز هنا تقريب اقتصادي وتقريب تسييري كما في الجدول:

تقريب اقتصادي	تقريب تسييري
✓ نظام إنتاج	✓ نظام عمليات
✓ نظام تجاري	✓ نظام معلومات
✓ نظام إدارة ومالية	✓ نظام قرار
✓ وحدة للإنتاج والتوزيع	✓ خلية اجتماعية إنسانية

فالمؤسسة وحدة للإنتاج:

✓ باعتبار وظيفتها الأساسية تكمن في إنتاج سلع وخدمات قصد تبادلها في السوق من أجل تحقيق الربح، لذا تعتبر المؤسسة مصدر ثروة أي اقتصاد بخلقها للقيمة المضافة (VA)، ومن أجل ذلك تحتاج المؤسسة إلى عوامل إنتاج (عمل، مواد أولية، آلات وأموال)

كما يقصد بها وحدة للتوزيع:

✓ بعد مساهمة عوامل الإنتاج في خلق الثروة تتوزع المداخيل التي تتحقق نتيجة القيمة المضافة (VA).

تتصف المؤسسة الاقتصادية عموماً :

1. أنها شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات،
2. قدرتها على الإنتاج وأداء وظيفتها الأساسية،
3. قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة قصد ضمان بقائها بما يكفل لها تمويل كافي وعمالة كافية،
4. تضع أي مؤسسة أهدافهاً معينة تسعى لتحقيقها، أهداف كمية ونوعية تخص الإنتاج، وتسعى لتحقيق رقم أعمال معين،
5. ضمان الموارد المالية اللازمة لتستمر عملياتها، وذلك عن طريق الاقتراض أو عن طريق الإيرادات الكلية،

6. تعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي كونها تخلق الثروة، إضافة إلى مساهمتها في نمو الدخل الوطني، وهي مصدر رزق العديد من العائلات.

4-أهـداف المؤسسة الاقتصادية: لكل مؤسسة اقتصادية أهدافاً تتوافق مع طبيعة نشاطها، منها:

- **الأهداف الاقتصادية:** تسعى لتحقيق الربح لذلك تهتم بعقلنة الإنتاج، والاستجابة العملاء والزبائن.
- **الأهداف الاجتماعية:** تسعى لضمان مستوى مقبول من الأجور لعمالها وموظفيها، قصد تحسين مستوى معيشتهم وكسب ولائهم، مما يساهم في الحرص على ضمان تماسكهم، وتوفير التأمينات المناسبة لهم.
- **الأهداف الثقافية:** توفير كافة احتياجات عمالها وموظفيها من وسائل ثقافية وترفيهية، والحرص على تدريب وتكوين عمالها خاصة المبتدئين.
- **الأهداف التكنولوجية:** لتواكب المؤسسات الاقتصادية التطور التكنولوجي الحاصل عليها الاهتمام بعملية البحث والتطوير، واستخدام وسائل الإعلام لتخفيض التكاليف وربح الوقت.

5-تصنيفات المؤسسة[1]:

تأخذ المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال وأنواع وذلك تبعاً للمعيار المعتمد في تصنيفها، وعادة ما يتم تصنيفها تبعاً لمعيار الشكل القانوني، طبيعة الملكية، الحجم، الطابع الاقتصادي والموقع الجغرافي.

أولاً: تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني: ويتم تصنيفها إلى مؤسسات فردية وشركات كما يلي:

1/ مؤسسات فردية:

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد أو عائلتهن من مزاياها سهولة التنظيم والإنشاء، صاحب المؤسسة يدير وينظم المؤسسة لوحده مما يسهل العمل ويتفادى الكثير من المشاكل التي يمكن أن تنجم عن وجود الشركاء، لكن ما يعاب على هذا النوع من المؤسسات قلة رأسمال المؤسسة وصعوبة حصول صاحب المؤسسة على القروض المالية، إضافة إلى نقص خبرة المالك مما قد يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

2/ شركات: هي عبارة عن مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم يتقديم حصة من المال أو من العمل قصد اقتسام ما قد ينشأ عنها من أرباح أو خسائر، وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين:

[1] عمر صخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،ص26

- **شركات الأشخاص**: كشركات التضامن، شركات التوصية وشركات ذات مسؤولية محدودة SARL.....
- **شركات الأموال**: كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

ثانياً: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية

وتصنف إلى مؤسسات خاصة، عامة ومؤسسات مختلطة كمايلي:

- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تعود ملكيتها للفرد أو لمجموعة أفراد (شركات أشخاص، شركات أموال....)
- المؤسسات المختلطة: تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاعين العام والخاص بالشراكة.
- المؤسسات العامة (العمومية): تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كما يشاؤون ولا بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك.

تهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وخيره، ولا تولي أهمية كبيرة لتحقيق الربح، ويتم إنشاء المؤسسات العامة بموجب قوانين أو مراسيم معينة، تعطيها حق مزاولة نشاطات اقتصادية معينة تحت شروط محددة والتي قد تختلف من بلد لآخر.

ثالثاً: تصنيف المؤسسات حسب الحجم

نعبر عن الحجم من حيث: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، الأموال الخاصة، حجم الاستثمارات، وللتبسيط نأخذ معيار عدد العمال لتصنيفها كما يلي:

- من 01 عامل إلى 09 عمال: مؤسسة مصغرة
- من 10 عمال إلى 49 عامل: مؤسسة صغيرة
- من 50 عامل إلى 499 عامل: مؤسسة متوسطة
- من 500 عامل إلى 999 عامل: مؤسسات كبيرة
- أكثر من 1000 عامل: مؤسسة كبيرة جداً

رابعاً: تصنيف المؤسسات حسب الطابع الاقتصادي

نميز عدة أنواع حسب طبيعة النشاط الاقتصادي مثل:

- **المؤسسات الصناعية**: وتنقسم بدورها تبعاً للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

أ/ مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة: كمؤسسة الغزل والنسيج، مؤسسة الجلود...

ب/ مؤسسات الصناعات الغذائية....

- **المؤسسات الفلاحية**: تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم بإنتاج ثلاثة أنواع من الإنتاج: النباتي، الحيواني والسمكي.

- **المؤسسات التجارية:** تهتم بالنشاط التجاري من بيع وشراء مثل: مؤسسات تجارة الجملة والتجزئة
- **المؤسسات المالية:** تقوم بمختلف النشاطات المالية كالبنوك، التأمين، الضمان الاجتماعي...
- **مؤسسات الخدمات:** تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية....

خامساً: تصنيف المؤسسات حسب الجنسية

قد تنقسم المؤسسات من حيث جنسية مالكيها، أو جنسية الدول التي تعمل فيها إلى عدة أنواع:

- مؤسسة وطنية: هي تلك المؤسسة المحلية التي تعمل داخل التراب الوطني مالكوها من جنسية وطنية.
- مؤسسات أجنبية: هي مؤسسات تعمل داخل الوطن لكن مالكوها من جنسية أجنبية واحدة كمؤسسة إيطالية مثلاً.
- مؤسسات مختلطة دولية: هي تلك المؤسسات التي تعمل داخل الوطن بحيث تعود ملكيتها إلى شراكة بين أفراد من نفس الدولة وأفراد من دولة أخرى واحدة كالمؤسسات الجزائرية – الفرنسية
- مؤسسات متعددة الجنسيات: هي تلك المؤسسات التي تعمل داخل الوطن ويكون مالكوها من جنسيات أجنبية مختلفة ومتعددة.

المحور السابع:

السوق: مفهومه، المتدخلين فيه، أنواعه، كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق.

1) مفهوم وتعريف السوق:

مفهوم السوق:

يعتبر السوق داخل النظام الرأسمالي وسيلة ضبط رئيسية للوتيرة الاقتصادية، إذ تتحدد الأسعار والكميات المتبادلة من سلع وخدمات من قبل السوق بمعنى التشغيل الحر لكل الأسواق، فيتمثل السوق في " *الالتقاء بين العرض والطلب الخاص بخدمة أو مادة ما* "

تعريف السوق: هو مجموعة معاملات البيع والشراء للسلع، وتشكيل سعرها على عدد لا يحصى من القرارات، حيث تعتمد هذه القرارات على عاملين رئيسيين هما:

أ/ **طرف المنتج للسلعة**: وهو الذي يتحكم بسعر **العرض** في السوق.

ب/ **طرف المستهلك للسلعة**: وهو الذي يتحكم بسعر **الطلب** في السوق.

2) السوق وتكوين الأسعار: السعر "Le prix" هو حصيلة **التوازن** في السوق

✓ إن عرض سلعة ما يرتفع عندما يرتفع سعرها كما هو مبين في المنحنى:

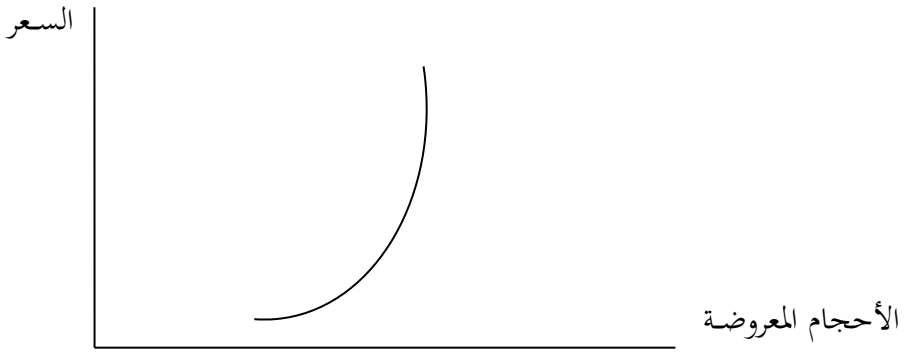

إن الطلب على سلعة ما يرتفع عندما ينخفض سعرها كما هو مبين:

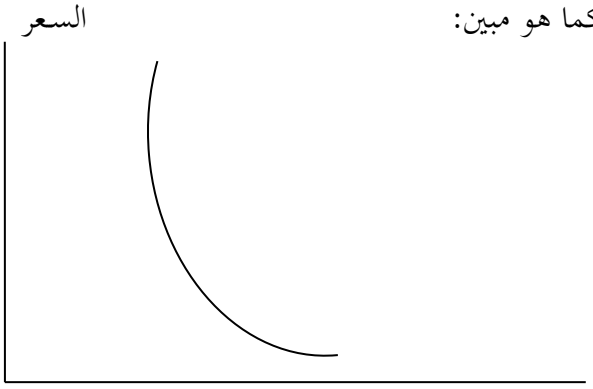

"السعر" هو حصيلة التوازن في السـوق كما يبين الشكل: يحصل التوازن بين العرض والطلب عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب

نقطة التقاطع بين المنحنين تسمح بتوضيح حالة التوازن

عند السعر **P0** يحصل تراضي بين المؤسسات والمستهلكين لتبادل نفس الكمية

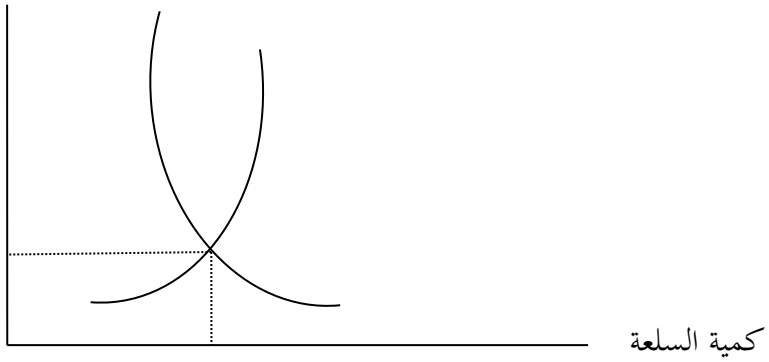

3) أنـواع (أشكال) الأسواق "هيكل السوق **La structure des marchés**":

يمكن أن تأخذ الأسواق الاقتصادية العديد من الأشكال، إذ يعتمد ذلك على هيكل السوق وسلوك المؤسسة قصد تحقيق وتعظيم ربحها، ويقصد بشكل السوق نوع السوق الذي تعمل فيه المؤسسة، والذي يتحدد وفقاً لدرجة المنافسة بين المنتجين أو المؤسسة العاملة فيه، وهناك أربع أشكال للسوق سنقوم باستعراضها فيما يلي:

سوق المنافسة التامة، سوق الاحتكار التام، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق احتكار القلة

1/ سوق المنافسة التامة: تتميز هاته السوق بوجود عدد كبير من العارضين (البائعين) وعدد كبير من الطالبين (المشترين)، ولا يوجد صراع بين مختلف البائعين في السوق ولا المشترين

تقوم هذه السوق على عدد من الفرضيات (الخصائص) وهي:

1. **السوق هو الذي يحدد الأسعار:** انطلاقا من التقاء العرض الكلي مع الطلب الكلي،

نظراً **لوجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين** والقرارات التي تتخذها إحدى المؤسسات لا تؤثر على قرارات مؤسسات أخرى كونها ليست وحدها في السوق

2. **تجانس السلع في السوق (منتوج متجانس):** معناها أن المؤسسات تنتج سلعاً متجانسة لها نفس الخصائص لا يمكن التفريق بينها لأن لها نفس النوعية والشكل، طريقة التغليف وهي المباعة في سوق المنافسة التامة.
3. **شفافية السوق وتوفر معلومات كاملة عنه للمنتج والمستهلك:** بمعنى العلم التام بأحوال السوق من قبل البائع والمشتري، وتتوفر كل المعلومات حول السلعة وسعرها وحتى طريقة إنتاجها.
4. **حرية الدخول والخروج من و إلى السوق:** يمكن لأي الدخول للسوق وإنتاج نفس السلعة المعروضة فيه بسبب عدم وجود أي عوائق أو قيود قانونية، إدارية أو اقتصادية تمنع ذلك، كما يمكن لأي منتج الخروج من السوق في مرحلة الخسارة.

2/ سوق الاحتكار التام: يعرف بأنه الحالة التي يوجد فيها بائع واحد لسلعة ما في السوق لا يتوافر له بدائل قريبة، كما بها موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد لهذه السوق.

1/2* تتمثل شروط الاحتكار التام فيما يلي:

أ/– وجود منتج واحد للسلعة،

ب/– عدم وجود صناعات أخرى تنتج سلعاً بديلة للسلعة المحتكرة،

ج/– وجود موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد لسوق الاحتكار.

2/2* أسباب نشأة الاحتكار التام:

- احتكار المؤسسة لإنتاج مادة أولية إستراتيجية.
- براءة الاختراع والاكتشافات العلمية.

- الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للحد من استيراد سلعة معينة حماية للصناعة الوطنية (عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة مثلاً)، مما يسمح للشركات الوطنية باحتكار إنتاج السلعة.

3/ سوق المنافسة الاحتكاريـة: تتميز هاته السوق بـ:

- ✓ وجود عدد كبير من المنتجين إما بشكل فردي أو على شكل مؤسسات، ولكنها أقل عدداً من مؤسسات سوق المنافسة التامة
- ✓ السلع ليست متجانسة في سوق المنافسة الاحتكارية ولكنها متشابهة، وبالتالي فهي بدائل جيدة ولكنها غير تامة
- ✓ قلة الموانع التي تمنع دخول وخروج مؤسسات أخرى إلى هذا السوق، ويمكن لبعض المؤسسات الدخول والخروج من السوق لكن ليس بنفس السهولة التي توفرها سوق المنافسة التامة
- ✓ قوة المنافسة السعرية بين المؤسسات في هذه السوق تكون كبيرة لإقناع المستهلك بجودة السلع والحصول على أكبر حصة سوقية (ليست مرتكزة على السعر فقط بل أيضا الجودة والخدمة)

ومن أمثلة هذه السوق: صالونات الحلاقة، سوق إنتاج الملابس الجاهزة، محطات البنزين، سوق الأثاث، سوق إنتاج وبيع الحلويات، الصيدليـات.

4/ سوق احتكار القلة: تتميز هذه السوق بوجود عدد قليل من المؤسسات تسيطر على الصناعة، مما ينتج عنه قوة احتكارية مرتفعة للمؤسسات القائمة في الصناعة، واعتماد متبادل بين هذه المؤسسات مما يحفزها للاتفاق أو التواطؤ فيما بينها.

ومن شروط سوق احتكار القلة أيضاً:

- إمكانية تجانس السلع مما يتطلب من المؤسسات محاولة تمييز سلعها عن طريق التغليف أو خدمات ما بعد البيع،
- وجود منافسة غير سعرية تعتمد على وسائل الدعاية والإعلان لتمييز السلع،
- وجود موانع مرتفعة لدخول هذه السوق.

ومن أمثلة سوق احتكار القلة: صناعة السيارات، صناعة الأدوية، صناعة الورق الصحي، صناعة السجائر، صناعة الأعلاف.

المحور الثامن:

النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

لقد تعددت النظم الاقتصادية عبر الزمن، من النظام البدائي ونظام الرق، إلى النظام الإقطاعي، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي والنظام الإسلامي، لكن قبل الخوض في أهم هذه الأنواع من الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها البشرية، نحاول التطرق بداية لمعنى النظام الاقتصادي.

1) تعريف النظام الاقتصادي: هناك تعاريف مختلفة للنظام الاقتصادي سوف نتطرق لأبرزها:

تعريف1:

"هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة معينة محددة في الزمان والمكان"[1]

تعريف2: حسب فرونسوا بيرو والذي يقول :

"لا يمكن أن نقول عن أي نظام أنه نظام اقتصادي إلا إذا تكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي: روح النظام (أي الدوافع الإنسانية المهيمنة على النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية المختلفة بمعنى هدف النظام)، الشكل الذي يبرز فيه النظام (وهو عبارة عن مجموعة العناصر القانونية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية التي يشملها النظام والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة كنظام الملكية والدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية)، مادة النظام وجوهره (الوضع التقني للنظام، بمعنى الطرق الفنية والآلية التي تتم بها عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع وغيرها) "[2]

تعريف3:

يقول هنري قيتون Henri Guiton"عندما نتساءل عن معنى النظام الاقتصادي يجب الإجابة على ثلاثة أسئلة وهي: ما هو محور النشاط الاقتصادي ؟ لماذا هذا النشاط الاقتصادي وما دوافعه؟ كيف ذلك أي ما هي أشكال النشاط الاقتصادي التي تتيح الوصول إلى الهدف؟"[3]

---

[1] عزمي رجب، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1988،ص 275

[2] عزمي رجب، مرجع نفسه، ص276

[3] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة، 1997،القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص154

تعريف4:

"القواعد والمبادئ والأعراف التي تشكل في مجموعها أساساً للعلاقات بين الأفراد في المجتمع، ويعتمد عليها تحديد الأهداف الكلية لهذا المجتمع في مجال الاقتصاد، وتقدم الصيغ والطرق التي يتم بها مواجهة المشكلات الاقتصادية"[1] وبالتالي: يعتبر النظام الاقتصادي الطريقة المتبعة في حل المشكلة الاقتصادية، وهدف أي نظام اقتصادي هو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

2) أهـم الأنظمة الاقتصادية:

صنف العديد من الاقتصاديين الأنظمة الاقتصادية إلى نظامين: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، وهناك من يضيف نظام الاقتصاد المختلط والذي يجمع بين النظامين معاً، إضافة إلى ذلك النظام الاقتصادي الإسلامي، سوف نحاول التطرق لها فيما يلي.

1.2. النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1.1.2) تعريف الرأسمالية:

"هي نظام اقتصادي يتميز أساساً بسيطرة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج، وإن مبـدأ تحديد الأسعار يتم بواسطة السوق"[2]

"هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية"[3]

ظهر النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر ميلادي في أوروبا الغربية نظرا للتطور الاقتصادي والتقدم الكبير في حقل العلوم والفنون، وبروز طبقة اجتماعية جديدة مالكة لثروات نقدية كبيرة تدعى الطبقة البرجوازية، وتطورت وسائل النقل وارتفع مستوى الحياة العامة، كما شجعت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) ظهور الرأسمالية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بفرنسا، ويعتمد النظام الرأسمالي أساساً على رأس المال، لذا يطلق عليه "النظام الرأسمالي".

ومن أشهر دعاة الرأسمالية:

---

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص252

[2] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص35

[3] رفيقة حروش، ص258

- **فرونسوا كيني (1694–1778)**: هو طبيب فرنسي، اهتم بالاقتصاد وأسس مذهب الطبيعيين (الفيزيوقراطيين) في فرنسا حيث اعتبروا أن الطبيعة (الأرض) مصدر الخيرات وبذلك مصدر الثروة، إيمانا منهم بوجود قانون طبيعي بقواعد خالدة تسري من تلقاء ذاتها وبذلك عرفوا بشعار دعه يعمل دعه يمر، نشر فرونسوا كيني سنة 1756 مقالين عن الفلاحين، وبعد سنتين أصدر كتابه الشهير "الجدول الاقتصادي" مشبهاً فيه تداول رأس المال داخل الجماعة بالدورة الدموية لدى الإنسان.
- **جون لوك (1632–1704)**: يقول أن الملكية الفردية حق من حقوق الطبيعة وغريزة تنشأ مع الإنسان.
- **دافيد هيوم (1711–1776)**: صاحب نظرية النفعية ينادي فيها بالملكية الخاصة، كما ينادي بوجوب إتباعها من طرف الناس لأن ذلك في مصلحتهم.
- **آدم سميث (1723–1790)**: ولد في اسكتلندا ودرس الفلسفة، من أشهر الكلاسيكيين إذ يعتبر أب الاقتصاد السياسي، التقى بأصحاب المذهب الحر (الطبيعيين) في فرنسا، تأثر بهم وتبنى شعارهم "دعه يعمل دعه يمر"، عرف بكتابه الشهير "أبحاث حول الطبيعة وأسباب ثروة الأمم" نشره عام 1776، والذي يعتبر من أهم الكتب في علم الاقتصاد.
- **روبرت مالتوس (1766–1833)**: هو كلاسيكي متشائم، عرف بنظريته المشهورة عن السكان إذ يعتبر أن عدد السكان يزيد وفقاً لمتتالية هندسية بينما يزيد الإنتاج وفقاً لمتتالية حسابية وهو ما يؤدي لنقص الغذاء والسكن.
- **دافيد ريكاردو (1772–1823)**: عرف بنظرية "قانون تناقص الغلة" وقام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي، كما عرف كذلك بإسهامه في نظرية التجارة الدولية "والميزة النسبية".
- **اللورد جون مايناردكينز (1883–1946)**: عرف بنظريته العامة والتي تدور حول البطالة والتشغيل والتي نشرها عام 1936، ويرجع له الفضل في إبراز دور الدولة لضمان تحقيق التشغيل الكامل في المجتمع الرأسمالي.

2.1.2) الخاصيات الأساسية للنظام الرأسمالي:

نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (02): الخاصيات الأساسية للنظام الرأسمالي

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:	إن الجزء الأكبر لوسائل الإنتاج (أراضي، ماكنات...) هو ملكية الخواص، هؤلاء الخواص يكون في حيازتهم: 1. حق تسيير هذه الوسائل، 2. حق التمتع بمداخيل هذه الوسائل، 3. حق التخلي عن هذه الوسائل إما عن طريق البيع أو بطريقة أخرى، 4. ترتكز الرأسمالية على حق الملكية.
البحث عن الربح الأقصى بواسطة تراكم رأس المال:	إن مبدأ البحث عن الربح الأقصى لا يكفي لتمييز النظام الرأسمالي عن النظم الأخرى لأن البحث عن الربح هو متوفر في نظم أخرى حتى وإن كانت تختلف عن الرأسمالية. إن الأرباح التي تم الحصول عليها من قبل المؤسسات من اللازم استعمالها للرفع من مستوى الأرباح المستقبلية.
ضبط الوتيرة الاقتصادية عن طريق السوق والأسعار:	إن عملية الربح عن الفائدة من قبل متعامل اقتصادي لا يمكن أن تصطدم بمواجهة تدخل الدولة. يحقق السوق التوازن بين العرض والطلب وذلك من خلال ميكانيزم آلي يتم وفقه تحديد سعر هذا التوازن ويسمح بسد حاجيات المستهلكين، لذا خلص لاعتبار أن السوق هو أحسن تنظيم ممكن للمبادلات الاقتصادية.

المصدر: شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار الغرب، وهران، الجزائر، ص 34

وبالتالي أسس النظام الرأسمالي تتمثل في:

- ✓ مبدأ الحريـة الاقتصادية
- ✓ مبـدأ حق الملكية الخاصة
- ✓ وضع الثقة الكاملة في ميكانيزمات السوق والهدف المباشر للإنتاج هو "الربح"

3.1.2.) المراحل التي مر بها النظام الرأسمالي (أشكال الرأسمالية):

3)1.الرأسمالية التجارية:

عُرفت هذه المرحلة بالتجار الذين لعبوا دور الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين، وارتبط ظهورها في أوروبا الغربية خلال ثلاثة قرون 1450-1750، إذ تميزت هذه الحقبة ببروز مذهب التجاريين (الماركنتيلين) وهم أنصار المعادن النفسية، حيث وضعت الملامح الأساسية للنظام الرأسمالي وبدأ تطور نمط الإنتاج الرأسمالية انطلاقا من

تراكم رأس المال من خلال الصناعة اليدوية (المانيفكتورة) إذ تميزت هذه المرحلة بتجمع العمال في مكان واحد وعرف المعمل أو المصنع، وبرزت رؤية جديدة للإنتاج، الذي تحول من الإنتاج لأجل الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج من أجل المبادلة، كما تميزت أيضاً هذه المرحلة بغزو الأسواق الخارجية بهدف تحقيق تراكم لرأس المال، خاصة وأن هذه الفترة اشتهرت بنمو التجارة مع دول العالم الجديد آنذاك (الأمريكيتين)، وكذلك مع مستعمرات الدول الأوروبية.

3)2.الرأسمالية الزراعية: أو تسمى الليبرالية الزراعية، بظهور مذهب الفزيوقراطيين (الطبيعيين) بزعامة فرونسوا كيني، نادوا بالحرية الاقتصادية وشعارهم "دعه يعمل، دعه يمر"، وكانت مرجعيتهم الفلسفية تقوم على أساس: "وجود نظام طبيعي خالد يحكم كل الحياة الاقتصادية، ولذلك لا جدوى من تدخل الدولة، الزراعة كانت مصدر الخيرات والثروات.

3)3.الرأسمالية الصناعية: "رأسمالية المنافسة"

ظهرت نتيجة لتزايد تراكم رأس المال وما رافقه من تراكم معرفي تمهيداً لقيام الثورة الصناعية في أوروبا مع منتصف القرن الثامن عشر، فالزيادة في الأرباح المتراكمة وكذلك الطلب من الداخل والخارج، شجع التجار إلى زيادة معدلات استثماراتهم في القطاع الصناعي، لتعظيم أرباحهم وتخفيض نفقاتهم، فأصبحوا بذلك المحرك الأساسي للرأسمالية الصناعية، وبتوسع الصناعة وزيادة الأسواق لتصدير الفائض في الإنتاج، الأمر الذي شجع الرأسمال (رجل الصناعة) إلى إيجاد مجالات لتراكمات جديدة لرأس المال، فحلت الرأسمالية الصناعية محل النظام الإقطاعي، وساد نمط الإنتاج الرأسمالي ما بين القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر، وتم التحول من الزراعة إلى الصناعة، ومن الملكية الإقطاعية إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومن الوحدات الإنتاجية العائلية إلى المصنع، ومن المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح، حيث تسود حرية العمل والتملك والانتقال والتجارة.

4.1.2). تدويل الرأسمالية ودور الدولة داخل الاقتصاديات الرأسمالية:

تميزت الرأسمالية الحديثة بتعايش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، في القطاعات التي تميزت باحتكار القلة (Oligopoles) التي تراقب وتتحكم بالجزء الأكبر من الإنتاج كالسيارات، الطاقة، الكيمياء، البنوك...نشأت علاقات وطيدة بين مختلف التكتلات المالية والصناعية، فمجموعة صغيرة من المؤسسات هيمنت من خلال قراراتها على قطاعات كاملة من الاقتصاد، وتكتل وسائل الإنتاج قاد إلى الحد من

المنافسة داخل كل الأسواق. إن عملية التكتل امتدت للمس بالميدان الدولي وذلك من خلال المؤسسات العالمية[1].

فالدور الوحيد للدولة الذي نادى به الاقتصاديين في القرن التاسع عشر هو أن تضمن التشغيل الحـر للأسواق واحترام المنافسة بسن القوانين المضادة للتكتلات عام 1914 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فتميز القرن العشرين بالتدخل المباشر للدول في المجالات الاقتصادية وحتى الاجتماعية كي تحقق التشغيل الكامل وضمان قدر معين من المداخيل للأفراد لترقية مستـوى المعيشة للحد من الفوارق الاجتماعية[2].

2.2. النظام الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية:

1.2.2. المشكلة الاقتصادية وفقاً للرأسمالية:

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة ركائز أساسية من أهمها تدني دور الدولة، فالدولة بالنسبة حارسة (دركي) فقط بالنسبة لهذا النظام، أما النشاط الاقتصادي يقوم به الأفراد والمؤسسات فقط، والحرية الاقتصادية التي تعتبر أهم دعائم النظام الرأسمالي "دعه يعمل دعه يمر"، فكانت حرية العمل، حرية التعاقد، حرية التملك....، وكانت المصلحة الفردية هدف يصبوا إليه نظامهم فهي أساساً فيه فتحقيق المصلحة الشخصية للفرد يؤدي حتما بالنسبة للنظام الرأسمالي إلى تحقيق المصلحة العامة.

2.2.2. حل المشكلة الاقتصادية وفقاً للنظام الرأسمالي:

في ظل المرتكزات الأساسية للنظام الرأسمالي يحاول حل المشكلة الاقتصادية أوتوماتيكياً وآلياً عن طريق جهاز الأسعار، بمعنى أن "السوق" هو الكفيل بحل المشكلة الاقتصادية.

ويقصد بجهاز الأسعار أن الحركات التلقائية والأتوماتيكية للأثمان ناتجة عن تفاعل قوى السوق (قوى العرض والطلب)، مبدأ "اليد الخفية" للسوق حسب أدم سميث، لذا يتم التعرف على ماذا ننتج؟ عن طريق ذلك، فينتج المنتجون السلع والخدمات الأكثر طلباً في السوق.

---

[1] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص38

[2] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص39

2.2.النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1.2.2)الاشتراكية والنظام الاشتراكي: ولدت الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي سنة 1917 في روسيا وقيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[1] " L'union des républiques socialistes soviétiques URSS"، ويقصد بها "اشتراك المجتمع في ملكية عوامل الإنتاج ويترتب على ذلك توجيه عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) الإنتاج الجماعي وخدمة المجتمع عامة بدل الربح. إن المنفعة الجماعية والربح الجماعي هو الجدير بالتحقيق في النظام الاشتراكي فتحل الملكية الجماعية للمشروعات والأموال محل الملكية الفردية ويكون بذلك الفرد وفقاً لهذا النظام الاقتصادي تابعاً للجماعة ونظام الأسواق والأسعار والنقود لا يخضع لقانون العرض والطلب لكن هو نتيجة تخطيط الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

يستمد النظام الاشتراكي مبادئه من الماركسية وهي المدرسة التي أسسها كارل ماركس (1818-1883) وصديقه فريديريك أنجلز (1820-1895) للوقوف في وجه النظام الرأسمالي.

إن المجتمع الذي كانوا يصبوا إليه جميعاً هو **الشيوعية** التي تتمثل حسب مقولتهم المشهورة **"كل حسب طاقاته، لكل حسب حاجاته"**[2]

ومن أشهر دعاة الاشتراكية **كارل ماركس (1818-1883) و فريديريك أنجلز (1820-1895)**.

كارل ماركس (1818-1883)

2.2.2) الميزات الأساسية للنظام الاشتراكي:

نلخصها في الجدول التالي كما يلي:

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص264

[2] شوام بوشامة، مرجع سابق، ص55

جدول رقم (03): المميزات الأساسية للنظام الاشتراكي

تمتلك الدولة وسائل الإنتـــاج
✓ يمكن أن تكون هذه الملكية تابعة للدولة (أراضي، مناجم، غابات، معامل،بنوك....) أو تعاونيات ✓ (كولخوز...) نوع من الملكية الخاصة من الممكن أن تتعايش مع الملكية العامة (مساكن فردية، مواد استهلاك، قطع أراضي صغيرة، بعض المؤسسات الحرفية...)

↓

الدولة التي خطط الاقتصـاد هدفها هو إشباع الحاجات الجماعيــة

الدولة هي التي تحدد الأهداف	الدولة هي التي تحدد الأسعار	الدولة هي التي تراقب النتائج
إن تنفيذ المخطط (الخماسي مثلا) هو إجباري بالنسبة للإدارات كما هو إجباري كذلك بالنسبة للمؤسسات	تسمح هذه العملية للدولة بالقيام بالتحكيم بين المتعاملين الاقتصاديين وبين القطاعات الاقتصادية	وخاصة النتـائج الاقتصادية المحصل عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين

المصدر: شوام بوشامة، مدخل للاقتصاد العام، ص54

وبالتالي تتضح أسس الاشتراكية جليا في كونها تخدم المصلحة العامة، و أن أسلوب التخطيط هو الأنجع لتجنب وقوع الدولة في أزمات.

3.2.2) النظام الاشتراكي والمشكلة الاقتصادية:

توكل مهمة حل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاديات الاشتراكية إلى جهاز "التخطيط"، **و**وفقاً لهذا النظام فإن كافة القرارات تتخذ من قبل لجان مركزية متخصصة.

ج/ حل المشكلة الاقتصادية وفقاً للنظام المختلط:

يتم التعامل مع المشكلة الاقتصادية وفقاً لهذا النظام المختلط والإجابة على الأسئلة السابقة عن طريق آلية السعر بشكل واضح وكبير وعن طريق لجان التخطيط الحكومية وسياساتها المالية والنقدية والتجارية.

3.2. النظام الاقتصادي الإسلامي:

1.3.2.ماهية الاقتصاد الإسلامي[1]: يعرف محمد شوقي الفنجري الاقتصاد الإسلامي بأنه"موجه النشاط الاقتصادي ومنظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادؤه"

كما يعرفه محمد عبد الله العربي بأنه "مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن السنة، البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب كل بيئة وكل عصر"

وبالتالي حسب رفيقة حروش أن للاقتصاد الإسلامي شقين: شق ثابت يتمثل في المبادئ والأصول الاقتصادية التي جاء بها الإسلام حسب القرآن والسنة وهي ثابتة لا تتغير، وشق متغير يتعلق بتطبيق هذه المبادئ الاقتصادية الإسلامية لدى مواجهة المشكلات يتغير بتغير الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية والتي تتبناها كل سلطة حاكمة في كل بلد إسلامي.

2.3.2.المبادئ الأساسية الثلاثة للنظام الإسلامي: يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

أ/ مبـدأ الملكية المزدوجة: يعتبر النظام الإسلامي الملكية الاجتماعية مبدأً عاماً وهو لا يتفق مع شكل الملكية في النظام الرأسمالي لكن يقر بمبدأ الملكية المزدوجة (خاصة للأفراد والملكية العامة للدولة) لكن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة.

ب/ مبـدأ الحرية الاقتصادية: سمح النظام الاقتصادي الإسلامي للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي جاء بها الإسلام.

ج/ مبـدأ العدالة الاجتماعية: حدد الإسلام هذا المفهوم في مخطط اجتماعي معين، تقوم العدالة الاجتماعية على التكافل العام والتوازن الاجتماعي، مما يسمح بتوزيع الثروة بشكل عادل، يتضح ذلك جليا في بعض العبادات الشرعية كالزكاة مثلاً والتي تنبع من دافع نفسي وإيماني يدفع الإنسان للمساهمة في تحقيق غايات المجتمع.

3.3.2.خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي[2]: يتسم النظام الاقتصادي الإسلامي بخصائص محددة هدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية من حفظ للنفس والمال والعقل والدين من أهمها:

- الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة،

---

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص 273

[2] رفيقة حروش، مرجع نفسه، ص 282

- أهمية الربح وفقاً لضوابط إسلامية وذلك كدافع في تسيير النشاط الاقتصادي،
- قيمة العمل وأهميته واقترانه بالإيمان فحسب الإسلام يعتبر العمل عبادة،
- أهمية "نظام السوق" ومرونة الأسعار وذلك بضوابط إسلامية،
- الحرص والحث في الإسلام على أهمية "الإنفاق" بأنواعه: الاستهلاكي، الاستثماري والإنفاق قصد الصدقة باعتبار الإنفاق أساس التنمية الاقتصادية،
- تحريم الربا ومنعه تماما وذلك كركن أساسي منعاً للإستغلال،
- تحريم الاحتكار والاكتناز وكل الممارسات الخاطئة في النشاط الاقتصادي من غش وتدليس،
- يتميز بنظام مالي متكامل مركزه "الزكاة"
- نظام ملكية متعدد الجوانب يشمل الملكية العامة للدولة والملكية الخاصة والتي تشكل عصب هذا النظام ويضبط ذلك بضوابط شرعية،
- نظام رقابي شامل: من الفرد على نفسه، ومن الفرد على الحاكم، ومن الحاكم على الفرد ومن الخالق على الجميع.

4.3.2.مفهوم المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

تعني المشكلة الاقتصادية في الإسلام "تضييع وهدر الموارد الاقتصادية في أمور لا فائدة منها"، مما يحتم على الإنسان وضع اختيارات بين الحاجات التي يمكن للمورد أن يشبعها بشكل أكبر، ما دام للمورد أكثر من استخدام في عدة مجالات، فمثلاً: الأرض كمورد اقتصادي قد تستخدم في الزراعة أو الصناعة، أو البناء، وفي الزراعة قد تزرع الحبوب، أو الفاكهة....

والحاجة في الاقتصاد الإسلامي ليست مجرد تحقيق لذة أو دفع ألم، وليست مجرد رغبة وإنما تعرف وفقاً للاقتصاد الإسلامي بأنها: "مطلب الإنسان تجاه الموارد المتاحة يؤدي تحقيقه على نماء طاقاته اللازمة لعمارة الأرض"، فيشترط في الحاجة إذن أن تكون لها وظيفة شرعية[1].

5.3.2.حل المشكلة الاقتصادية وفقاً النظام الاقتصادي الإسلامي:

تعالج المشكلة الاقتصادية وفقاً لهذا النظام :

✓ بتربية الفرد على حب العمل كي ينتج، وترسيخه كونه عبادة حباً لله وطاعة لرسوله الكريم،

[1] رفيقة حروش، مرجع سابق، ص277

- ✓ وبضبط الحاجات أولاً، فالإسلام لا يعتبر أن كل حاجة وميل للنفس واجبة الإشباع، يهتم فقط بالحاجات الطيبة لإشباعها،
- ✓ ولتحقيق العدل من جانب توزيع الثروة، فيكون التوزيع الابتدائي بتملك الأشياء بالطرق المباحة أي العمل، وتكون إعادة التوزيع لمعالجة الفروق والمشاكل كالفقر والحرمان بفرض الزكاة ووجوب الميراث.

المحور التاسع:

النقود: لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي والمالي.

1) لمحة تاريخية عن نشأة النقود:

اعتمد الفرد في المجتمعات البدائية في نشاطه الاقتصادي على نفسه بغرض استهلاك ما يحتاجه، حيث كان ينتج كل ما يحتاجه من سلع ويوفر لنفسه خدماته ومتطلباته اليومية، إذ لم يكن يعرف آنذاك نشاط التبادل، ومع مرور الزمن وزيادة حجم السكان ظهر ما يسمى "التخصص" في الإنتاج، فكان فلاحون يزرعون قمحاً وآخرون قطناً، وكان صيادون يقومون بصيد الأسماك في البحر وغيرهم يصطادون حيوانات في البرية وغيرها.

فلما عرف الإنسان التخصص أصبح لديه فائض من السلع التي أنتجها، إلا أنه ظل يحتاج لسلع أخرى يريد إشباعها ويتوق لها، ومن ثم نشأة الحاجة إلى نشاط المبادلة كي يقوم بتبادل الفائض عن حاجته من الاستهلاك الذاتي مع سلع أخرى ينتجها آخرون وتفيض عن حاجتهم بدورهم أيضاً، من هنا نشأة "التبـادل"، فكانت المبادلة فظهرت المقايضة، إلا أنها تميزت بعيوب كثيرة أدت لظهور النقود كوسيط للمبادلة.

2) تعريف ووظائف النقود:

1.2. تعريف النقود: هناك عدة تعاريف للنقود نذكر منها:

1. تعريف جون كلاين أنها: "أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيلة لتسديد الديون"،
2. تعريف جون مايناردكينز: "على أنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام و وسيط للمبادلة و يستخدم لحفظ القوة الشرائية "

2.2. الوظائف التقليدية والحديثة للنقود: تعتبر النقود سلعة تعبر عن القيمة التبادلية لكل السلع الأخرى، تقوم بالوظائف الأساسية:

- **وسيط للتبادل:** باعتبارها تحظى بقبول عام وتستخدم كأداة لتسوية المدفوعات (التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات، تخفيض تكاليف التبادل)

- **مقياس للقيمة (وحدة للقياس):** تساعد على إبرام العقود ومسك الحسابات في صورة نقدية ومعرفة نتائج الشركات من أرباح...
- **النقود كمخزن ومستودع للقيمة:** حيث تتميز بسهولة حفظها واستخدامها في أي مكان وزمان، وتعد بذلك وسيلة للادخار لإنفاقها مستقبلاً (وجود التضخم يلغي هذه الوظيفة)
- **النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة:** إذ تسهل إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، على أن يتم بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر (البيع آجلاً، شراء السلعة الآن ودفع ثمنها مستقبلاً...) وتمكن من إقراض واقتراض قوة شرائية شريطة أن تبقى قوتها الشرائية مستقرة.

3) أنــواع النقود:

أ) النقود السلعية: وهي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود مثل القمح، الأرز....

مثلاً: القمح ⟵ النقد السلعي (الملح) ⟵ اللحـم

ب) النقود المعدنية: تم اختيارها كبديل للمقايضة والنقد السلعي، وتكون قيمتها أضعاف قيمتها الذاتية عند صهرها وبيع المعدن المصنوعة منه خاصة النفيسة منها (الذهب والفضة).

ج) النقود الورقية: يتم إصدارها من قبل البنك المركزي أو هيئة عامة تشرف عليها، تستخدم في تسوية المعاملات، لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية، وإنما تعزى قيمة العملة إلى قوة أو ''براءة'' القانون الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط.

د) النقود الائتمانية: وهي نقود ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض، صفة ائتمانية ناتجة عن ثقة المتعاملين الاقتصاديين فيها.

هـ) النقود الإلكترونية: تعرف بأنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزونة على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم، وتتخذ شكل البطاقات الإلكترونية الممغنطة مثل: بطاقات الائتمان، الشيكات الإلكترونية.....

3) النظريات النقدية:

1.3.نظرية كمية النقود (معادلة التبادل لفيشر):

تقوم النظرية الكمية أساساً على أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل، فهو طلب مشتق للمعاملات فقط فهي لا تطلب لذاتها،وقد عبر إريفن فيشر عن العلاقة بين كمية النقود وقيمتها في شكل معادلة جبرية ذات طرفين طرف سلعي وطرف نقدي كما يلي:

$$\mathbf{MV = PT} \text{ .....(1)}$$

وتتساوى القيم المقبوضة مع القيم المدفوعة، حيث يرمز لكمية النقود بالرمز M مضروبة في سرعة تداولها V وتمثل القيم المدفوعة مع حجم المعاملات T مضروبة في سعر السلع والخدمات P وتمثل القيم المقبوضة يعبر MV عن انفاقنا النقدي، فإذا ما كان لدى كل فرد من أفراد المجتمع في وقت معين ألف دينار M، وكان كل دينار من هذه الدينارات يتداول عشر مرات في المتوسط خلال فترة معينة ولتكن سنة مثلاً، فإن الإنفاق النقدي لكل فرد في المتوسط هو 10000 دينار في السنة، وقيمة المبيعات لابد أن تتعادل مع قيمة المشتريات، وعلى ذلك فإن قيمة ما يباع إلينا (PT) خلال فترة السنة، تتعادل مع قيمة ما علينا دفعه (MV)، للحصول على مختلف السلع خلال هذه الفترة الزمنية. ومن ثم يمكننا كتابة المعادلة السابقة بالصيغة الآتية: $P = MV / T$.....(2)

أي أن: سعر المعاملات = (كمية النقود* سرعة التداول) / حجم المعاملات

وبتمعن النظر في المعادلة رقم 2، نجد أنها تجمع العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة وآلية على سعر المعاملات ومنها: كمية النقود M ،سرعة تداول النقود V ،والحجم الحقيقي للمعاملات T والتي تستخدم النقود في إبرائها.

والواقع أن نظرية كمية النقود استندت على فروض معينة تتعلق بماهية وطبيعة كل عامل من هذه العوامل الثلاثة وهي: أن كمية النقود متغير مستقل، أن سعر المعاملات هو متغير تابع، اعتبار أن كل من سرعة تداول النقود مرتبطة بعادات الأفراد والحجم الحقيقي للمعاملات عوامل ثابتة ومعطاة أو على الأقل عوامل مستقلة بطيئة التغير، لا ترتبط بالتغيرات في كمية النقود، الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة، فلو سلمنا بهذه الفروض الأربعة، خلص أصحاب النظرية الكمية للنقود إلى أن:

زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود

مثلاً: تؤدي زيادة كمية النقود إلى الضعف إلى انخفاض قيمة النقود إلى النصف.

وتدور الفكرة الرئيسية لمعادلة التبادل لفيشر حول العلاقة بين "كمية النقود" و"المستوى العام للأسعار"

وفقاً لمعادلة التبادل السابقة: $\mathbf{MV = PT}$

ووفقاً لهذه المعادلة فإن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه وبنفس المقدار.

2.3.صيغة كامبريدج للأرصدة النقدية (النظرية الكلاسيكية المحدثة):

ارتكز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب النقود للاحتفاظ بها في شكلها السائل أي على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وتختلف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر، في أن صيغة كامبردج ركزت على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلاً من كونها وسيلة مبادلة.

يرجع الفضل في تطوير هذه المدرسة إلى الاقتصاديين ألفريد مارشال والاقتصادي بيجو، حيث ذكرا أن بعض العوامل كسعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل بشأن أسعار الفائدة وأسعار السلع، كلها تؤثر على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل فهي مخزن ومستودع للقمة، إذ يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في مداخيل الأفراد.

ووفقا لكل من فيشر ومدرسة كامبردج تؤثر كمية النقود (باعتبارها متغير مستقل) في المستوى العام للأسعار(كونه متغير تابع لعرض النقود)، بمعنى كل زيادة في كمية النقود تؤدي حتماً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالنسبة للكلاسيك للنقود دور حيادي، وما هي إلا غطاء "La monnaie n'est qu'un voile" يتمثل دورها فقط القيام بالمعاملات، حجم هذه المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها في الاقتصاد، وبذلك وفقاً لهم لا تؤثر لا على النشاط الاقتصادي ولا على حجم الناتج والدخل الوطني.

3.3.الطلب على النقود وفقاً لكينز:

تتمثل النقود في العملة المتداولة، زائد ودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي يتم السحب عليها بواسطة الشيكات، وهما نوعان من النقود يتمتعان بالقبول العام لدى الجمهور كوسيط للتبادل، ولا يحصل حامل السيولة النقدية أو الودائع تحت الطلب على عائد سعر الفائدة، في حين يحصل أصحاب الأنواع الأخرى من الموجودات، التي يمكن جمعها تحت نوع واحد يتمثل في السندات على عائد متمثل في سعر الفائدة، لكن أصحاب السندات لا يمكنهم استخدامها مباشرة كوسيلة في التبادل، لذلك يمكن تعريف الثروة بأنها عبارة عن مجموع النقود والسندات، ويقرر الأفراد اختيارهم بالاحتفاظ بالثروة بين النقود والسندات.

تتلمذ كينز على يد أستاذه ألفريد مارشال في جامعة كامبردج، لذلك تعتمد نظرية كينز للطلب على النقود على صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة، وتؤكد على دورها في تحديد حجم الطلب على

النقود، ولم يكن كينز مخالفاً في طرحه للطلب على النقود في تحليل مدرسة كامبردج قبل نشر نظريته العامة للفائدة التشغيل والنقود والتي نشرها عام 1936، حيث قام في نظريته العامة بتطوير صيغة كامبردج لتشمل متغيرات أخرى، إذ بنى كينز نظريته في الطلب على النقود لثلاث دوافع وحصرها في: دافع المبادلات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة.

دوافع الطلب على النقود حسب كينز:

1/ الاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات (المبادلات): يتم استخدام النقود في تسوية المعاملات اليومية، ويقصد بدافع المعاملات رغبة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في الاحتفاظ بقدر معين من النقود على شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية، ويعد الدافع الرئيسي المحفز لتلك المؤسسات الاقتصادية على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

2/ الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط:

يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياط والحذر، وذلك نظرا للتخوف من ظروف المستقبل والتي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات فيحتفظون بجزء من دخلهم النقدي لهذا الغرض، خوفاً من ظروف عدم التأكد وتعرض الاقتصاد لحالة كساد، والتي قد تعرض الأفراد إلى حالة البطالة، أو خوفاً من تعرض البلاد لحالة حرب في المستقبل، أو خوفاً من المرض أو حالة العجز لدى حدوث حوادث ...وغيرها، حيث يعتمد مقدار ما يحتفظ به من أرصدة نقدية لغرض الاحتياط والحذر على حجم الدخل، فيزداد حجم الطلب على النقود لهذا الغرض كلما زاد حجم الدخل، ويشكل حسب كينز الطلب على النقود بدافعي المبادلات والاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية، ويمكن التعبير عنهما بالمعادلة الآتية: $M_1 = L_1(Y)$

حيث: M_1: تمثل مقدار ما يحتفظ به الأفراد من رصيد نقدي لغرض المبادلات والاحتياط.

Y: تمثل الدخل النقدي

وتشير المعادلة السابقة إلى أنL_1 الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط هما دالة في حجم الدخل النقدي.

3/الطلب على النقود بدافع المضاربة: يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال وذلك بغية الحصول على ربح، وهذا الربح هو عبارة عن الفرق بين ثمن شراء

الورقة المالية وبيعها، حيث يعتمد حجم الربح على قدرة المضارب بالتنبؤ بأحوال بورصة سوق الأوراق المالية، فقد يتمكن من تحقيق ربح عالي إذا كان تقديره جيداً لأحوال هذه السوق، وبناءاً على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة.

وتتناسب أسعار السندات عكسياً مع سعر الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات، فإذا توقع المضارب انخفاض أسعار السندات (نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة)، عندئذ سيحاول التخلص من الأوراق المالية فيقوم ببيع السندات والاحتفاظ بالنقود عوضاً عنها، ويحصل العكس تماماً إذا توقع ارتفاع السندات (انخفاض أسعار الفائدة)، وفي هذه الحالة يقبل على شراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية سائلة، أي يتخلص من السيولة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة مقابل حصوله على السندات.

ويعتقد اللورد جون ماينارد كينز بوجود قانون سيكولوجي يسوق أسواق المال، فيقول:

"عندما يصل سعر الفائدة إلى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جداً، عندها يشعر المضاربون بأن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع أي أن أسعار السندات سترتفع واستناداً إلى هذا الشعور النفسي يقدم المضاربون على شراء السنـدات، أملاً في ارتفاع أسعارها فيما بعد، ومن ثم تمكنهم من تحقيق أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين قيمة شراء السندات وبيعها إن صحت توقعاتهم ".

وكخلاصة:

أن التفضيل النقدي لغرض المضاربة ينخفض عند المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة، ويزداد هذا التفضيل عند مستويات منخفضة لأسعار الفائدة. حيث يمكن تمثيل العلاقة بيانياً بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وأسعار الفائدة كالآتي:

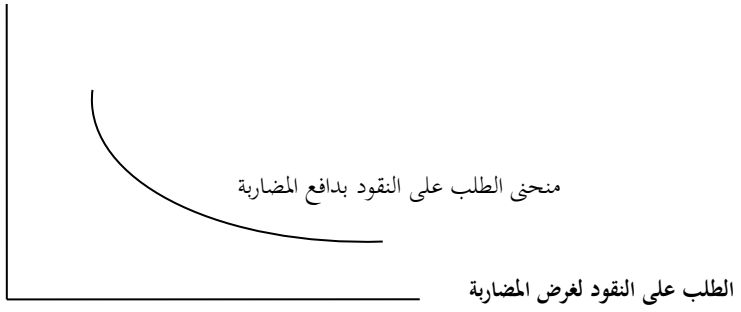

المحور العاشر:

المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهته) **والبطالة** (أنواعها أسبابها والسياسات الاقتصادية لمواجهتها)

1) التضخم:

أ) **تعريف التضخم:** هو الارتفاع الدائم والمتواصل في المستوى العام للأسعار.

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهية التضخم أو تعريف موحد، ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها، وعليه نجد مجموعة من الاصطلاحات تشمل[1]:

1. **تضخم الأسعار**، أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
2. **التضخم الدخلي**، أي ارتفاع الدخول أو المداخيل النقدية وينقسم إلى: تضخم الأجور وتضخم الأرباح
3. **تضخم التكاليف**، أي ارتفاع التكاليف.
4. **التضخم النقدي**، أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

"هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"[2]

ويوجد تعريف أكثر شيوعاً لظاهرة التضخم: "يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن"

وبذلك ينطوي التضخم على عنصرين أساسيين هما:

✓ ارتفاع المستوى العام للأسعار:

بمعنى يكون ارتفاع عام في أسعار أغلبية السلع والخدمات ولا يعتبر تضخماً لمجرد ارتفاع في سلعة واحدة أو سلعتين، فقط يقابل ذلك انخفاضاً في أسعار سلع أخرى مما يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً، إذن يكون بالارتفاع الكبير لأسعار سلع أساسية للاستهلاك،

---

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص163

[2] روان زكي الطويل، **"محاضرات في الاقتصاد السياسي"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص136

✓ وارتفاع متواصل ومستمر للارتفاع في الأسعار: تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة ديناميكية تكمن خطورتها في كونها مستمرة ومتواصلة عبر الزمن ولمدة طويلة.

ب) أسباب التضخـم:

يعرف التضخم بكل زيادة في المعروض النقدي (التداول النقدي) يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي، ويعبر التضخم عن:

الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي الفعال وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل، بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة[1]،

وحسب الاقتصادي جون مايناردكينز يعبر الطلب الكلي الفعال عن حجم الإنفاق العام في المجتمع، ويشمل الإنفاق العام والإنفاق الخاص عند مستويات معينة من الاستخدام والتوظيف، لذا فهو يشمل المبالغ النقدية المنفقة على ما ينتجه المجتمع من منتجات وسلع، أي بمعنى الإنتاج الكلي والذي بدوره يمثل الدخل الكلي

ب)1. العوامل المسببة لارتفاع الطلب الكلي الفعال:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري
- توسع البنوك في فتح الاعتماد
- الارتفاع في معدلات الأجور
- عجز الميـزانية
- تمويل العمليات الحربية

ب)2. العوامل المسببة لانخفاض العرض الكلي:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي
- النقص في العناصر الإنتاجية
- النقص في الرأس المال العيني

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص173

ج) السياسات الاقتصادية لمواجهة التضخم:

باعتبار أن ظاهرة التضخم تتسبب في إحداث أضرار جسيمة بالمجتمع، وهو ما يدعوا السلطات إلى التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وتتم مواجهة التضخم بواسطة السياسات الاقتصادية بأداتيها إما السياسة المالية أو السياسة النقدية أو كليهما معاً، سوف نتطرق لها بإيجاز فيما يلي:

أولاً: أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم[1]:

تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي، إذ توجد ثلاث أدوات هامة لدى البنك المركزي للتحكم في نقص أو زيادة المعروض النقدي وحجم الائتمان، وتتمثل هذه الأدوات في:

1- عمليات السوق المفتوحة:

لتقليل كمية النقود المتداولة في السوق، يقوم البنك المركزي ببيع ما لديه من سندات حكومية في السوق المالي ويأخذ قيمة هذه السندات نقوداً ورقية، وهو ما يؤدي إلى الانكماش النقدي.

2-سعر الخصم:

يستخدم البنك المركزي سعر الخصم من أجل السيطرة على التضخم، وهو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، وعن طريق رفع الخصم يتقلص حجم الائتمان المصرفي، وذلك يؤدي إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض نظراً لارتفاع تكاليفه.

4) **سياسة الاحتياطي القانوني:** من حق البنك المركزي تحديد نسبة الاحتياطي النقدي التي تحتفظ بها البنوك التجارية، وإذا أراد البنك المركزي إحداث انكماش نقدي فما عليه سوى رفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل من مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان وخلق النقد.

وتعتبر الأدوات سابقة الذكر أدوات غير مباشرة يستخدمها البنك المركزي قصد التحكم في حجم الائتمان لدى البنوك التجارية، وهناك أيضاً وسائل مباشرة يمكن أن يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية فقد يصدر تعليماته إليها بخصوص تحديد مقدار القروض التي يمكن أن يحصل عليها العميل من البنك التجاري لتمويل مشترياته من سلع معينة.

[1] رواء زكي الطويل، مرجع سابق ص 170

ثانياً: أدوات السياسة المالية لمعالجة التضخم[1]:

تستخدم الحكومة وسائل السياسة المالية والمتمثلة في النفقات الحكومية أو الضرائب أو قد تستخدمهما معاً لمعالجة ومكافحة التضخم، إذ يعتبر الإجراء المالي مهماً في مواجهة القوى التضخمية داخل الاقتصاد[2]، فقد تعمل الحكومة على تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الإيراد الحكومي من الضرائب، ويتوقف حجم الفائض المطلوب في الميزانية على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها وكذلك على أثر السياسات الأخرى المتبعة لنفس الغرض.

فتحاول الدولة الحفاظ على مصروفاتها المختلفة ليقل بذلك حجم الإنفاق الكلي داخل الاقتصاد، كما تقوم برفع معدلات الضرائب لتقتطع بذلك جزءاً أكبر من الدخل وتترك للأفراد جزءاً أقل من مداخيل تحت التصرف، كما يمكنها أيضاً الاقتراض من الأفراد بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد وتقليل إنفاقهم في السوق السلعي، ولا تقوم الدولة بإنفاق تلك القروض في مشاريع عمومية لتحل محل القطاع الخاص بل بغرض امتصاص الكتلة النقدية المتداولة وحبس أكبر جزء ممكن من الإنفاق سواء من قبَل الحكومة أو من قبَل الأفراد، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام السياسة المالية جنباً إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم[3]، وتتمثل في:

1- الضرائب بكافة أنواعها

2- الإنفاق الحكومي

3- الدين العام

وهناك إجراءات أخرى يتم اتخاذها لمعالجة التضخم منها:

- ✓ **الرقابة المباشرة على الأسعار:** وذلك باستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية ووضع حد أقصى وحد أدنى لها،
- ✓ **الرقابة على الأجور:** وتخفيض القيود على الواردات مما يساهم في زيادة المعروض السلعي للمواد الأساسية وبذلك تخفيض الضغوط التضخمية وهو إجراء يساعد على علاج التضخم برفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة الادخار القومي.

---

[1] رواء زكي الطويل، مرجع نفسه، ص 171

[2] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 180

[3] سكينة بن حمود، مرجع نفسه، ص 180

وبالتالي تهدف سياسات محاربة التضخم من خلالها الدولة إلى:

1. **سياسات الاقتصاد الكلي بهدف تقليص وكبح الطلب:** ترسم الحكومة سياسة تقشفية كرفع مستوى الضرائب وتقليص النفقات للحد من مستوى تزايد الطلب، أو تحديد القروض المخصصة للاستهلاك والتأثير على الدخل المتاح للأسر، أو انتهاج السلطات العمومية سياسة نقدية للحد من خلق ووضع النقود للتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق.
2. **سياسة اقتصادية للتأثير على الهياكل:** العودة للمنافسة، محاربة التكتلات والاحتكارات.....، أما على مستوى الهياكل الاجتماعية تبحث الحكومة لوضع حيز التنفيذ سياسة تشاورية للمداخيل قصد التحكم في تكاليف الأجور.
3. **سياسة اقتصادية للتأثير على الأسعار:** من خلال النشاط الإداري قصد مراقبة والحد من ارتفاعها.

***أكبر سياسات لمحاربة التضخم:**

سياسة الاستقرار: بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات، سادت مشكلة التضخم من خلال الطلب، لذا تجلى عمل الحكومات في إقرار سلسلة من "مخططات الاستقرار" الخاصة وذلك عندما يكون الطلب جد مرتفع.

- من بين ما يتضمنه مخطط الاستقرار هو:
  - ✓ تقييد الأسعار،
  - ✓ تقليص ارتفاع الأجور،
  - ✓ الزيادة في الضرائب،
  - ✓ تأطير القروض الممنوحة للبنوك (تسقيفها)،
  - ✓ تقليص عجز الميزانية.
- منذ سنة 1974 عرفت الدول الأوروبية ارتفاع في مستوى الأسعار الناجم عن تكاليف الإنتاج نذكر منها: الطاقة، تكاليف الأجور...، فتجلت السياسات المنتهجة آنذاك في ارتفاع المداخيل (الأجور) وذلك بشرط مراقبة ارتفاعها حتى لا يزيد عن معدل التضخم.

- إن تقييد الأسعار والأجور خلال مدة زمنية معينة، بمناهج مشاورات بين الأطراف المعينة يحدث عنه تقليص التضخم، تسمى هذه السياسة: **"سياسة الاستقرار"**

د) علاقة التضخم بالبطالة:

تتضح من خلال منحنى فيليبس، حيث أن العلاقة عكسية بين التضخم ومعدل البطالة، **فثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم**، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس، وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار "السياسة النقدية والمالية" التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

تمت صياغة منحنى فيليبس بيانياً كما يلي:

شكل رقم (07): العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم

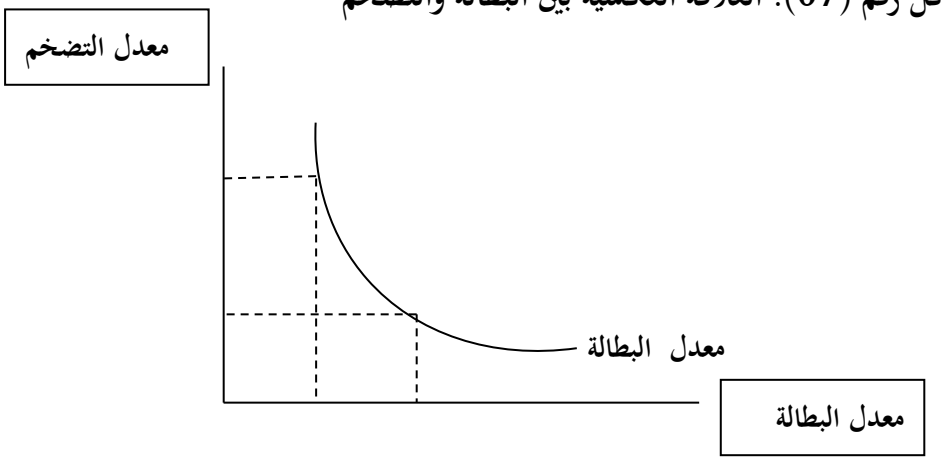

قياس التضخم:

يقاس من خلال مؤشر المستوى العام للأسعار، حيث يسمح هذا المؤشر بمتابعة تغير السعر لمجموعة من المواد (سلة منتجات استهلاكية)

ملاحظة:

. يجب أن يرتبط التضخم بارتفاع مستمر في أسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، .وأن يكون هذا الارتفاع بصورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً.

.وكذلك أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي "الارتفاع في المستوى العام للأسعار" إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

2/ البطالة:

أ) تعريفها:

هي التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوى العاملة في المجتمع مع توفر القدرة والنية على العمل.

ظهرت البطالة مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى وتفاقمت بعد الثلاثينات لتعم باقي الدول الصناعية، فأصبح شعار "التوظيف الكامل" هدف كل سياسة اقتصادية في معظم دول العالم.

ب) معدل البطالة:

هي النسبة بين عدد العاطلين على العمل وإجمالي الفئة النشطة في مئة، كما يلي:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي الفئة النشطة) * **100**

المقصود بالفئة النشطة (القوة العاملة): هي عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال وكبار السن.

ت) أسباب البطالة:

- **النمو الديمغرافي:** ونقصد هنا نمو عدد السكان القادرين على العمل "القوة العاملة" أي كمية العمل المتاحة لدى اقتصاد ما في زمن معين.

فالفئة النشطة المستقبلية هي دالة تابعة لمعدل النمو السكاني لبلد ما، وكلما كان هذا المتغير مرتفع كلما كان العرض أكبر في سوق العمل.

- **الانكماش في خلق عدد مناصب العمل:** يؤدي انخفاض عدد مناصب الشغل في المؤسسات إلى مشكل البطالة.

ث) أنـواع البطالة: تواجه الاقتصاد أنواعاً عديدة من البطالة منها:

1. **البطالة الاحتكاكية:** وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو بسبب الدراسة.
2. **البطالة الهيكلية:** وهي ناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى،مثلا تحول الاقتصاد الكويتي إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة، كذلك الفلاحين الجزائريين خاصة في السبعينات، لكن هذا النوع من

البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة بالتدريب على الآلات الإنتاجية داخل المصانع لتوجيه اليد العاملة.

3. **البطالة الدورية:**

ناجمة عن "تقلب الطلب الكلي" في الاقتصاد، هناك فترات لانخفاض الطلب تؤدي لفقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة.

4. **البطالة الموسمية:** ناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية مثلاً، بعض القطاعات تشهد أحيانا فترات من الكساد كالسياحة أو الزراعة أو الصيد.
5. **البطالة المقنعة:** لا تعني هذه البطالة وجود قوة عاملة عاطلة عن العمل، بل هي الحالة التي يمكن الاستغناء فيها عن حجم معين من العمالة دون التأثير على عملية الإنتاج، بسبب تكدس العمالة في قطاع معين، فغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.
6. **البطالة السلوكية:** ناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن العمل المشاركة في الإنتاج بسبب النظرة الاجتماعية لتلك الوظائف.
7. **البطالة المستوردة:** تحدث بسبب إحلال العمالة الأجنبية محل العمالة المحلية في قطاع معين، كقطاع البناء مثلاً في الجزائر، أو الأشغال الكبرى (وفود من العمالة الصينية)، أو في حال انخفاض الطلب على سلعة محلية معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة أجنبية مستوردة.

ج) **آثار البطالة:** للبطالة آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية،

1) **الآثار الاقتصادية للبطالة:** هدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة، انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب عنه من انخفاض للقوة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الاستثمار وما ينجم عنه من تراجع للنشاط الاقتصادي.
2) **الآثار الاجتماعية للبطالة:** انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل، ارتفاع معدلات الجريمة.

3) الآثار السياسية للبطالة: المظاهرات التي يقوم بها العاطلين عن العمل وما يترتب عنه للضغط على الحكومات لمعالجة الوضع.

ح) السياسات الاقتصادية لمحاربة البطالة: لكل سياسة اقتصادية عامة تأثيرات على مستوى التشغيل، تتبنى الحكومة **إجراءات تحفز عملية خلق مناصب الشغل** والقيام بسياسات تنموية لمعالجة مشكل البطالة، مثلاً انتهاج سياسة كينزية تقليدية لدعم النشاط (العمل) والطلب من خلال عجز ميزاني، مثلما حدث في الو.م.أ سنة 1983، أيضا الدول الأوروبية اختارت سنة 1979 سياسات نقدية، ميزانية وأجورية....

شكل رقم (08): سياسات مكافحة البطالة

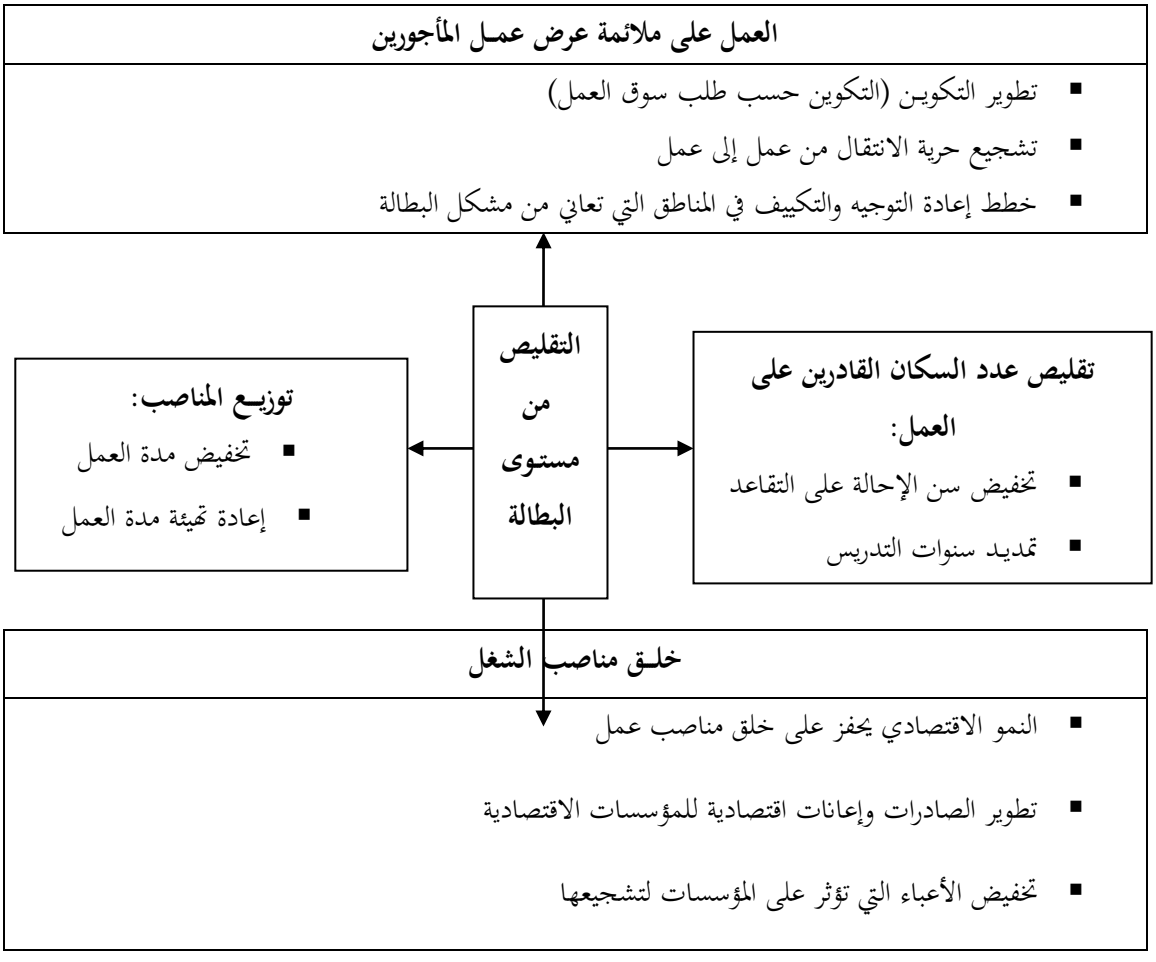

المحور الحادي عشر:

المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة الدولية، الاتحاد الأوروبي، نافتا، آسيان، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي

دخل العالم بعد الحرب العالمية الثانية في عصر التعاون الاقتصادي بأشكاله المختلفة من اتفاقيات تجارية، إلى اتحادات جمركية وأسواق مشتركة إلى مشروعات للتكامل الاقتصادي، كما ظهرت مؤسسات دولية جديدة تعمل في مجالات النقد والتمويل وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية في ميدان التنمية الاقتصادية، وعلى رأسها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

أ/المؤسسات الاقتصادية الدولية:

يقصد بالنظام النقدي جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما، وجميع المؤسسات ذات السلطة والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود وإبطالها وجميع القواعد والإجراءات التي تحكم هذا الخلق والإبطال[1]، وقد ساد منذ منتصف القرن الماضي نظامين نقديين هما: نظام الذهب ونظام بريتون وودز.

فإذا تم تثبيت عملة الدولة بالنسبة إلى الذهب نقول أن تلك الدولة تتبع قاعدة الذهب، أما إذا تم ربط العملة بالذهب والفضة فيقال أنها النظام النقدي الذي يسمى قاعدة المعدنيين، وإذا لم ترتبط عملة الدولة بأي معدن فيقال أنها تتبع النظام النقدي الورقي.

I. التجارب النقدية في فترة ما بين الحربين:

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى اضطرت الدول المتحاربة إلى الخروج عن **قاعدة الذهب** في شكلها المباشر **–نظام المسكوكات–** وقامت بإعفاء بنوكها المركزية من صرف أوراقها بالذهب، و**أخذت بنظام النقد الورقي الإلزامي**، وبعد انتهاء الحرب لم تقدم الدول على العودة إلى نظام الذهب، فخروج بريطانيا منهوكة القوى اقتصادياً جعل لندن غير قادرة على القيام بدور "بنك العالم" وهو الدور الأساسي في نجاح تشغيل نظام الذهب، مما أدى

[1] سكينة بن حمود،مرجع سابق، ص 181

بها إلى تطبيق ما عرف باسم "نظام الصرف المرن"، ملتمسة في مرونة أسعار الصرف أداة لتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها، بل زاد الوضع سوءاً بسبب السياسات التضخمية التي انتهجتها الدول لمحاولتها بناء وإعادة بناء اقتصادياتها.

بعد فشل هذا النظام (الصرف المرن) فكرت الدول الصناعية في العودة إلى نظام الذهب، فاقترح **مؤتمر جنوه** عام 1922 نظام السبائك الذهبية ونظام الذهب للعودة إلى نظام الذهب، وعادت فعلاً بريطانيا إلى نظام السبائك عام 1925 وفرنسا عام 1926، بعدها أخذ عدد من الدول الأوروبية الأخرى للعمل بنظام **الصرف بالذهب**، لكنها لم تنجح.

وقد رأى الخبراء النقديون أن أهم أسباب فشله كان في عدم وجود "مركز نقدي دولي" يقوم مقام دور بنك انجلترا وسوق لندن النقدي قبل الحرب العالمية الأولى، إلى جانب إعادة هذا النظام على "نسب تعادل" غير واقعية، كل هذه العوامل أدت إلى إسقاط نظام الذهب، فخرجت منه انجلترا عام 1931 على إثر الأزمة النقدية العالمية ثم تبعها عدد كبير من الدول الأوروبية في السنوات اللاحقة، ومن ثم *أخذت دول العالم تدخل عهداً جديداً من القيود والحماية التجارية والرقابة على الصرف، كما دخلت في دورة من التخفيضات في القيم الخارجية للعملات.*

وفي أواسط الثلاثينات كان العالم (بخلاف الاتحاد السوفياتي) يعيش عدة مجموعات نقدية **كمنطقة الدولار**، وقادتها الو.م.أ واتبعت سياسات تضخمية، و **كتلة الاسترليني** بقيادة بريطانيا متبعة سياسة استقرارية، ومجموعة أخرى قادتها ألمانيا ودول أوروبا الوسطى طبقة نظام الرقابة على الصرف، ورابعة عُرفت باسم **مجموعة الذهب** وضمت "فرنسا وهولندا وسويسرا وإيطاليا وبلجيكا" سعت إلى **تثبيت الأسعار** عن طريق الاحتفاظ بتعادل عملتها مع الذهب ولكن اضطرت هذه المجموعة إلى نبذ هذه السياسة وأخذت تخفض قيم عملاتها فخرجت فرنسا عن نظام الذهب عام 1936.

II. مؤتمر بريتون وودز والمؤسسات النقدية و المالية الدولية 1944 (FMI, BIRD):

اعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية[1]، حيث سمح بوضع حجر الأساس للتعاون فيما بين الدول كما ساهم في حل مشاكل النقد العالمية، نتيجة الفوضى التي سادت نظام النقد قبل وخلال الحرب العالمية الثانية لذلك بحثت دول العالم عن نظام نقد دولي من شأنه تخفيف حدة تلك الاضطرابات والأزمات ويحقق أهدافاً لخلق تجارة دولية متعددة الأطراف، ثبات أسعار الصرف، إمكانية التحويل من العملات شريطة أن

[1] رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص255

يتمتع النظام الجديد بمرونة كافية كي يسمح لهذه الدول بإتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفه الاقتصادية بالداخل.

يتشكل هذا النظام من مؤسسات مالية دولية تربطها علاقات بالبنوك المركزية للدول، فبرزت مناقشات عديدة تشجع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا حول:

- ✓ الطرق المثلى للتحكم في أسعار الصرف في ظل أي نظام نقدي،
- ✓ وكيفية تسهيل حركة المبادلات الدولية وتحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول،

فاستدعي خبراء ماليين 44 دولة مشاركة في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في بريتون وودز الأمريكية.

فقبل انعقاد المؤتمر طرح مشروعين أحدهما تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية من طرف ممثلها هاري هوايت في 05 أبريل 1943، والمشروع الثاني انجليزي من قبل الاقتصادي اللورد كينز في يوم 07 أبريل 1943، فتضمن مشروع كينز[1] إيجاد مؤسسة دولية تتمتع بسلطة إصدار عملة خاصة بها، مع تمتعها بسلطة تفرضها على اقتصاديات الدول الأعضاء في تلك المؤسسة المنشودة، أما المشروع الأمريكي فاستهدف ايجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي واجهها نظام النقد الدولي خلال الثلاثينات، وقد تشابه المشروعان من حيث المبادئ الأساسية وهي:

- ايجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية،
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية،
- توفير ائتمان دولي للأعضاء،
- العمل على استقرار أسعار الصرف.

الفكرة الجوهرية في مخطط هاري هوايت تمحورت في فكرة مفادها تكوين "اتحاد مقاصة دولي" أو "انشاء بنك مركزي دولي للاحتياط"، يتيح للدول الأعضاء الحصول على اعتمادات واسعة تستطيع بواسطتها تسديد عجزها الخارجي، وبالتالي لا يمكن اعتبار الذهب الحل الأمثل إذا كانت الدولة تتمتع بفائض كبير يمكنها من جلب هذا المعدن، فاقترح كينز إضفاء الطابع النقدي على المبادلات الدولية في إطار أسعار الصرف الثابتة، وقد تضمن هذا المخطط:

---

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 190

أ- إنشاء عملات دولية جديدة: تم ذلك بسعر صرف ثابت بالنسبة للذهب واصطلح على تسميته "بانكور Bancor" وبذلك يلغى كل الاحتياطي من العملات الرئيسية إلا أنه يبقي على قاعدة الصرف بالذهب لأغراض نقدية دولية. يستند هذا المخطط على حالات العجز والفائض، ففي حالة العجز تلجأ الدول لبيع الذهب أو الاقتراض من أجل الحصول على البانكور حيث يمكن تحديد حجم الحصة لأي بلد على أساس صادرات وواردات البلد.

ب- تطبيق نظام معدل صرف ثابت: يجعل كل العملات بما فيها العملات المهيمنة تشترك في عملة موحدة هي "البانكور" وفي هذا المجال فإن معدلات الصرف ثابتة، وافترض كينز السماح بتخفيض العملة في حدود 5% إذا تجاوزت الدولة 25% من حصتها خلال السنة.

ركزوا على فكرة إنشاء بنك مركزي دولي بعملة جديدة تكون دولية وهي "البانكور"، فكانت الأساس الذي قام عليه المشروع لخدمة مصالح بريطانيا إذ سعت لتحقيق ما يلي:

- كيفية الحصول بطريقة مناسبة على كمية كبيرة من الدولارات لإعادة بناء اقتصادها وتصحيح العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها،
- استخدام السياسة النقدية بحرية تامة دون فرض قيود معينة،
- تمكين لندن من القيام بدورها كسوق نقدية متطورة بتقوية مركز الجنيه الاسترليني وبشكل خاص مقابل الدولار.

ركز هوايت على ضرورة توازن المدفوعات أكثر من اهتمامه بالقضايا التجارية، فقد اقترح أن يكون تمويل الولايات المتحدة الأمريكية القسط الأكبر لهذا الصندوق من أجل امتلاكها لأكبر احتياطي من ذهب العالم، فاقترح كل من مشروع "هوايت" ومشروع "كينز" **إنشاء مؤسسة دولية مشتركة**، وضرورة **منح مساعدات تمويلية للبلدان الأعضاء** التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، والعمل على استقرار أسعار الصرف.

ومن الطبيعي أن يتضارب المشروعان بسبب سباق الدولتين[1]، ولكي يتوافق المشروعان ويحصل التقارب بينهما تطلب ذلك التقاء ممثلي كل من الدولتين 9 مرات بواشنطن عام 1943، وبعد مناقشات مطولة رجحت كفة مشروع "هوايت" للفوز بسبب هيمنة الاقتصاد **الأمريكي** خاصة وأن بريطانيا كانت لا تزال تحت نيران الحري

[1] رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 259

العالمية الثانية، فتخلى البريطانيون عن مخططهم وانظموا للمخطط الأمريكي مقابل رفع الأمريكيين للرأسمال المخصص لصندوق الاستقرار من 5 -9 مليارات دولار.

وقد قام النظام النقدي الدولي الجديد بموجب اتفاقية بريتون وودز على أساس مخطط هوايت مع استكماله بجزء مما ورد في مخطط كينز[1].

صندوق النقد الدولي FMI:

بعدما عقد مؤتمر برتون وودز سنة 1944 تم تأسيس مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، تمخضت عن هذه الأخيرة إنشاء كل من صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي للإنشاء والتعمير BIRD، لإعادة ترتيب الوضع النقدي العالمي.

- **الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي:**

نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (04): الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي

استراليا	الدانمارك	هاييتي	نيوزيلاندا	بريطانيا
بلجيكا	الدومينيكان	الهندوراس	نيكاراغوا	السلفادور
بوليفيا	الإكوادور	الهند	النرويج	تشيكوسلوفاكيا
كندا	مصر	العراق	بنما	افريقيا الجنوبية
الشيلي	الو.م.أ	إيران	البرغواي	الاتحاد السوفياتي
الصين	إثيوبيا	آيسلاندا	هولندا	الأوروغواي
كولومبيا	فرنسا	ليبيريا	البيرو	فنزويلا
كوستاريكا	اليونان	لكسمبورغ	الفلبين	يوغسلافيا
كوبا	غواتيمالا	المكسيك	بولونيا	

المصدر: رواء زكي طويل، **"محاضرات في الاقتصاد السياسي"**، ص 260

[1] رواء زكي، مرجع نفسه، ص 259

- **دور صندوق النقد الدولي[1]:**

تشجيع ودعم وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، ومنذ إنشائه حدثت تطورات وتحولات عالمية كثير أهمها تسارع ظاهرة العولمة والنمو الهائل للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية،

- **الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي:**

يشير العديد من الاقتصاديين والباحثين إلى أن سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي تعبر عن طموحات الدول الرأسمالية للحد من أزماتها ومشاكلها وذلك على حساب اقتصاديات الدول النامية، وفي هذا السياق نذكر تأكيده على تدعيم التعاون بين البنوك المركزية بهدف إزالة آثار تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة أخرى توسيع نطاق المعونات التي يمكن يقوم صندوق النقد الدولي بتقديمها[2]، ومن بين الانتقادات الموجهة له نذكر:

- إجبار الاقتصاديات النامية على التحول إلى اقتصاديات ليبرالية تدعم القطاع الخاص
- تهدف برامج وسياسات الإصلاحات المقدمة من قبل الصندوق إلى جعل الدول النامية مجرد دول تابعة عليها التكيف مع الأيديولوجيات الرأسمالية بدلاً من تكييف اقتصادياتها مع ما يتماشى ومتطلبات شعوبها،
- فرض صندوق النقد الدولي لرفع سياسة الدعم على أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وتدخله بذلك في السياسة الداخلية للبلدان من الناحية الاقتصادية، تولد عنه اضطرابات اجتماعية خطيرة وسعت دائرة الفقر،
- تؤدي برامج الصندوق في الغالب إلى سياسة انكماشية حيث تزداد نسبة البطالة وينخفض بذلك مستوى الاستهلاك والإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تراجع وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي،
- عمل الصندوق على فرض إلغاء القيود وتحرير التجارة الخارجية وتوسع درجة الانفتاح ما أدى إلى انتقال الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، مما مكن الاستثمارات

[1] حسين حريم، مرجع سابق، ص205

[2] رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 266

الأجنبية من السيطرة على الاقتصاد الوطني نظراً للمنافسة غير المتكافئة بين الاستثمار المحلي والخارجي الأجنبي،

- من خلال ملاحظة برامج الصندوق المطبقة على اقتصاديات الدول النامية، حيث أدت إلى تدميرها وتفاقم مشاكلها حيث نتج عنها تسريح العمال وتدهور المستوى المعيشي لمواطنيها.

- **موارد صندوق النقد الدولي:**

يمكن للدول التي تعرف عجزاً في موازين مدفوعاتها أن تستعمل الموارد المتاحة لديها، ومن أجل تعظيم هذه الموارد التي بواسطتها يمكن تحقيق التحويلات وتعزيز جهود التعاون فكان من الضروري الزيادة في عدد العملات التي تتحقق بواسطتها التحويلات وتسهيلها بين الدول الأعضاء، ولتحقيق هذه التعديلات فإن الاتفاقية العامة تطرقت للقروض التي تم انشاؤها واستعملت لهذا الغرض وقد تم تجديدها على مراحل، إذ دعمت موارد صندوق النقد الدولي سنة 1966 بمبلغ 6 مليار دولار، حيث عرفت الحصص تعديلاً رابعاً وبذلك ارتفعت موارد الصندوق من 16 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.

وبعدما عرف الذهب انخفاضاً سنة 1967 الشيء الذي أثر على الاحتياطي الرسمي للصندوق، تم التفكير في وسيلة أخرى لذا تم إنشاء "حقوق السحب الخاصة " DTS (Droit de Tirage Spéciaux) لأجل توفير سيولة نقدية إضافية، فبعد عملية الإصلاح أصبحت حقوق السحب الخاصة في الحقيقة العامل الجوهري في النظام النقدي الدولي[1].

وقد حدث تعديلاً ثانياً في بداية السبعينات، على إثر حدوث الكثير من التطورات في النظام النقدي الدولي، أهمها إنهاء عملية تحويل الدولار إلى ذهب.

- **أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

1- العمل على نمو التجارة العالمية،

2- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

3- منح القروض إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء.

[1] رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص267

ولقد أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب نفس الاتفاقية التي أنشئ بها صندوق النقد الدولي FMI ، كما أن من شروط العضوية في البنك شرط العضوية في الصندوق.

III. الاتفاقية العـامة للتعريفة والتجارة الدولية (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (OMC):

أولا: التعريف بالجات General Agreement of Tariff and Trade

تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة لأخرى، وعادة ما يشتد الصراع فيما بينها لاكتساب أسواق جديدة و من ثم تعمل على زيادة الصادرات بإتباع سياسة الإغراق، بلغت هذه النزاعات ذروتها ما بين الحربين العالميتين ، حيث رغب كل طرف في التحكم والهيمنة على دواليب الاقتصاد العالمي.

تضافرت جهود بعض الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فاجتمع ممثلو الدول في هافانا سنة 1947 لحل مشكلة التجارة فقاموا بإعداد "ميثاق هافانا" سنة 1948 والذي كان يقضي بإنشاء منظمة تسمى منظمة التجارة الدولية "ITO"، إلا أنها منظمة لم تر النوم للاختلاف في وجهات النظر في بعض مواد الميثاق ، فرفضت الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على هذا الميثاق، ثم استمرت الدول في التفاوض فيما بينها بغرض تشكيل تبادل المزايا الجمركية فأدرجت هذه المزايا في "اتفاقية متعددة الأطراف" أطلق عليها اسم GATT"الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، وقد اشتملت بالإضافة على التخفيضات الجمركية عدة أسس لتقليل العقبات الإدارية وغيرها، وقد وقع عدد من الدول على الاتفاقية في أكتوبر 1947، ودخلت حيز التنفيذ بداية من "جانفي 1948"، 23 دولة ، وبعدما قام الكونغرس الأمريكي برفضه لميثاق هافانا ، الذي كان يقضي بإنشاء منظمة التجارة الدولية ITO، فأصبحت بذلك الـ GATTلوحدها أداة لتحرير التجارة على أساس متعدد الأطراف بين الدول المتعاقدة، حيث اعتبرت الـ GATTالإطار الرسمي الذي يتم فيه وضع القواعد لتطبيق القوانين و حل الخلافات والنزاعات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمعاملات الدولية، على أن تضبط دواليب التجارة الدولية بأهم جهاز في الـGATT وهو: "المؤتمر السنوي للأطراف المتعاقدة" باعتباره له صلاحية التشريع وإصدار القرارات.

ثانيا: أسس الاتفاقية العامة GATT :

تعتبر هذه الأسس هي الأرضية التي تمكنها من تحقيق أهدافها[1]:

1. **مبدأ عدم التمييز:** ويعتبر حجز الزاوية إذ يقوم على مبدأين أساسيين هما:

أ/ مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية: فإذا منحت دولة عضو مزايا إلى دولة أخرى عضواً كانت أم لا (بمعنى حظيت بتخفيض جمركي أو غير جمركي) فلا بد أن تتمتع بهذه الميزة باقي الدول الأخرى في الجات، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والذي يلزم بموجبه كل عضو بمعاملة المنتجات المستوردة من مختلف الشركاء التجاريين على قدم المساواة.

ب/ مبدأ المعاملة الوطنية:

إن حركة السلع بين الدول المتعاقدة في ظل اتفاقية الجات تعفى من الضرائب و الرسوم الداخلية والإضافية وهذا يعني فسح المجال أمامها لمنافسة السلع الوطنية.

2. **مبدأ حظر القيود الكمية:** لقد منعت الاتفاقية العامة الجات فرض القيود الكمية على الواردات أو الصادرات، سواء الكلي أو الجزئي على السلع إلا أنها استثنت بعض الحالات: كالاستثناء الخاص لحماية ميزان المدفوعات أو الاستثناء من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
3. **مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية:** تعتبر الرسوم الجمركية من العوامل المثبطة للتجارة الدولية، لهذا نصت اتفاقية الجات على ضرورة التفاوض بين الدول الأعضاء للعمل على القيام بالتخفيضات الجمركية وذلك بصفة دورية في جولات عقدتها حقا الـ GATT ، وهي عملية أنشأت لأجلها.
4. **مبدأ عدم الإغراق:** يعد "سياسية تطبيقية" للتميز السعري، بأقل من السعر المعمول به.
5. **إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة** : تشجع اتفاقية الجات على إقامة الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة والتي من شأنها تطوير مجال "التعاون الجهوي الإقليمي" للمساهمة في حرية التجارة داخل الإقليم الواحد بشرط إلغاء الرسوم الجمركية المتفردة، والعمل برسوم جمركية موحدة داخل الاتحاد الجمركي الواحد ، أما مناطق التجارة الحرة (Zone franche) فتعرف بأنها مجموعة

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق ص 204

تتكون من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية تلغى فيها الرسوم واللوائح التجارية الأخرى المقيدة للتجارة.

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية (OMC) :

اعتبرت الجات معاهدة دولية نظمت المبادلات التجارية بين الدول المنظمة إليها، كان عددها 23 دولة عند إبرام هذه المعاهدة 1947 ثم ارتفع إلى 118 دولة أوائل سنة 1994 ، وعلى الرغم من كون أن الـ GATT ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل FMI وBIRD، إلا أنها اكتسبت قوة الممارسة عبر ما يقرب نصف قرن عبر عدة جولات، وبمقتضى نتائج جولة الأورغواي تم وضع نهاية الـ GATTو تحولت إلى منظمة دائمة ذات كيان قانوني دولي تحت اسم "منظمة التجارة العالمية "OMC"

1/3.جولة الأوروغواري للتجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية "OMC":

يعد اتفاق الأورغواي للتجارة متعدد الأطراف الذي أصبح ساري المفعول في جانفي 1995 أكثر الاتفاقات شمولا منذ اتفاقية "الجات" المبرمة عام 1947، يعتبر كذلك كونه يغطي بالإضافة إلى تجارة السلع مجالات لم تكن تشملها "الجات" مثل:

- ✓ التجارة في الخدمات،
- ✓ حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة
- ✓ و معايير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

فقد دعم اتفاق الأورغواي قواعد التجارة الدولية ومهد الطريق لإنشاء منظمة OMC التي ستقوم بمراقبة العلاقات التجارية لأكثر من 120 بلداً وقعت عليه ،نتيجة تزايد عدد المنخرطين في التبادل الدولي ، حيث أصبحت GATT عاجزة عن ضمان السير الحسن للاقتصاد الدولي وتوفير قواعد قادرة على ضمان المنافسة الدولية القانونية.

2/3. هيكل منظمة التجارة العالمية: يتكون من ثلاث مستويات وهي:

المؤتمر الوزاري: يمثل السلطة العليا في المنظمة، وينعقد مرة كل عامين.

المجلس العام: يشرف على تنفيذ العمل بالاتفاقية والقرارات الوزارية.

اللجان المختلفة: كلجنة التجار والتنمية ولجنة قيود موازين المدفوعات، تعمل هذه اللجان على إدارة الاتفاقيات متعددة الأطراف في المجالات المختلفة وتنحصر مهامها في تقديم تقارير بالإجراءات التي تقوم بها إلى المجلس العام.

شكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

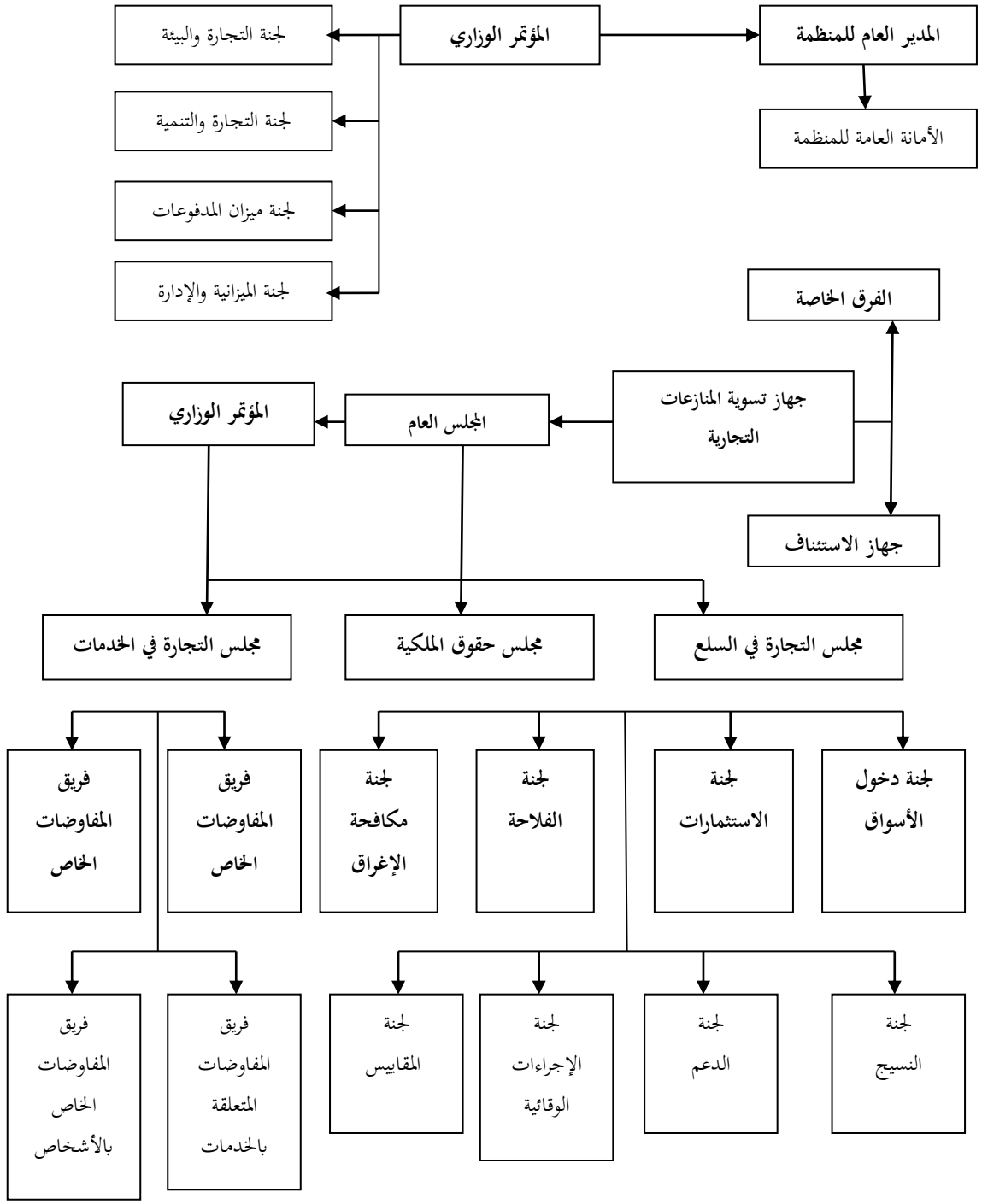

المصدر: رواء زكي الطويل، "محاضرات في الاقتصاد السياسي"، ص 304

3/3.التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية "OMC":

تعتبر منظمة التجارة الدولية "OMC" النظام الوحيد الذي يحكم قواعد إجراءات التجارة الدولية بين الدول، فهي تدير النظام التجاري الدولي حيث تشكل تجارتها الخارجية ما يزيد عن 90% من التجارة العالمية[1]، وتتكون اتفاقية منظمة "" من الاتفاقيات المنبثقة عن:

- مفاوضات جولة الأروغواي للجات لعام 1994 (ضمت جميع التعديلات التي طرأت على الجات منذ عام 1947)،
- والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات **الجاتس GATS**
- والاتفاقية التجارية لحقوق الملكية الفكرية **تريبس TRIPS**
- والاتفاقية المتعلقة بإنشاء ألية تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء في منظمة OMC

فأنشأت "منظمة التجارة الدولية OMC " في بداية عام 1995، لتكون بذلك الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع هذه الاتفاقيات المبرمة في نهاية جولة الأورغواي (ديسمبر 1993).

4/3.أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف عموماً إلى تحرير التجارة العالمية، وتنظيم مفاوضات تجارية لتعزيز قواعد الاتفاقيات وتطوير التفاهم والترتيبات بشأن تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتعتبر المنظمة مؤسسة دولية يتم في إطارها تنفيذ اتفاقيات واجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف.

5/3.المهام الموكلة إلى منظمة التجارة العالمية:

1. الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلامات التجارية بين الدول الأعضاء ،
2. تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلاً حول المسائل المعلقة و بعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة "الأوروغواي" ،
3. فضلا عن: المفاوضات التي هدفها تحقيق المزيد من تحرير التجارة عموماً

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص218

4. الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية طبقا للتفاهمً الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة الأورغواي

5. متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد ما تضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة

6. التعاون مع صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي و الوكالات الملحقة له، لتأمين المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

- **وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة:**

بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في نهاية الجولة الثامنة من المفاوضات والتي توجت ببداية مرحلة جديدة من العلاقات التجارية الدولية، الأمر الذي أدى إلى توسيع وتعميق مجالات عملها لتشمل ميادين جديدة وحساسة تجاوزت التجارة في السلع لتمتد إلى تجارة الخدمات، والأوجه التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة، أصبح عمل المنظمة العالمية للتجارة يشمل المجالات التالية:

التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة، فتوسعت العلاقات التجارية متعددة الأطراف في مجال تجارة السلع لتشمل مجالات عديدة كالتجارة في السلع الزراعية، والتجارة في المنسوجات والملابس، زيادة على تعميق خطوات التحرير بموجب العديد من الضوابط والأحكام المتعلقة بحركة انسياب السلع على المستوى الدولي.

ب/التكتلات الاقتصادية الجهوية:

أدركت دول العالم أنه أصبح من الضروري اليوم التعاون فيما بينها بغرض مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وقصد الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية المتاحة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فظهرت التكتلات الاقتصادية بتزايد ظاهرة العولمة الاقتصادية وازدادت خصوصا في ثمانينات و تسعينات القرن الماضي وتطورت، لتشمل أيضاً تجارة الخدمات، العمالة، وحرية تنقل رأس المال وتكامل الأسواق المالية، لذا أخذت التكتلات الاقتصادية صيغاً جديدة اختلفت عما كانت عليه في السابق، حيث يكون الإنتاج والموارد كبيرة في التكتلات

الاقتصادية الكبيرة، لأن الأسواق الاستهلاكية والإنتاجية تكون كبيرة، وتتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها[1].

1/ مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي:

يقصد بالتكامل الاقتصادي ارتباط دولتين أو أكثر في شكل اتحاد اقتصادي تكون فيه العلاقات بين تلك الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم، حيث يحدث نوع من التنسيق بين اقتصاديات تلك الدول سواء في السياسات الزراعية أو التصنيعية أو في السياسات التجارية، بحيث لا يحدث أي تضارب أو أي صورة من المنافسة بين الدول المتكاملة[2].

1/1.تعريف التكامل (التكتل) الاقتصادي: هناك عدة تعريفات لظاهرة التكامل الاقتصادي نذكر من بينها:

1.1/1.تعريف بيلا بلاسا:

"التكامل كعملية يشمل كافة الإجراءات التي تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة وأما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة"[3]

1/ 2.1.تعريف ميردال:

يعرفه بأنه "عبارة عن تلك العملية الاجتماعية والاقتصادية التي من خلالها تتم إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الإقليمي"[4]

3.1./1.تعريف أور سلفاسيون:

"إن الاندماج الاقتصادي من المنظور الإقليمي يحمل العديد من المعاني، ولكن هناك اتفاق على أنه يأخذ صورة من صور التعاون على مستوى الدول مثل: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، وتشترك هذه الأشكال من التكامل الاقتصادي في خاصيتين هما:

- ✓ المساعدة على زيادة التخصص، ومن ثم زيادة حجم التبادل بين الدول من خلال إلغاء القيود على التجارة.
- ✓ التمييز في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

---

[1] حمزة فطيمة، ص 438

[2] سكينة بن حمود، مرجع سابق،ص 223

[3] عريقات حربي محمد موسى، **"التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن، 2004، الجزء الأول، ص 314

[4] أبوستيت فؤاد، **"التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"**، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص7

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن : التكامل والتكتل الاقتصادي ينطوي على الأخذ بمبدأ التعاون المشترك بين دولتين أ أكثر في شتى المجالات التجارية والاقتصادية لمواجهة العولمة الاقتصادية وما نجم عنها.

وتتضح أشكال وأنواع التكتلات والتكامل الاقتصادي الخمس، والتي سوف نتطرق لها فيما يلي.

2/ فوائد التعاون والتكامل الاقتصادي:

قام العديد من الاقتصاديين بتشخيص فوائد التكامل الاقتصادي التي حققتها مجموعة من الأقطار التي قامت فعلاً بتكتلات اقتصادية، ومن بين تلك الفوائد[1] :

1. توسيع السوق أمام المنتجات داخل التكتل، نظراً لتعدد أسوق دوله الأعضاء بزيادة عدد المستهلكين، حيث أن التجارة والتبادل بداية طيبة للبدء بتحقيق التكامل الاقتصادي، فتجد المنتجات الزراعية والصناعية منافذ للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى الأعضاء في التكتل، مما يولد آثاراً مضاعفة على الاقتصاد تؤدي إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة فتنشط الزراعة والصناعة وتتوسع الصناعة ويزداد عدد المصانع ويتنوع الإنتاج، وتتوسع أيضاً المنشآت التجارية الوسيطة كشركات التسويق، التوزيع، النقل والتأمين وغيرها.
2. يخلق التكامل الاقتصادي فرصاً أحسن وأكثر لاستثمار القوى البشرية العاملة بفضل السوق الواسعة والمشتركة للعمل في دول التكتل الواحد، مما يؤدي إلى رفع مداخيل مواطنيها وتحسين مستوى معيشة الأفراد داخل التكتل.
3. يتيح التكتل الاقتصادي فرصاً أكثر للمستثمرين دون قيد، وذلك باستغلال الإمكانات الاقتصادية المتوفرة بدوله الأعضاء وتشيل أكثر لعوامل الإنتاج في دوله المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة، وإقامة مشروعات مشتركة ضخمة، والتي قد تصعب عليها انجازها بمفردها وتحمل مسؤوليتها خصوصاً تلك المشاريع التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو تتطلب مستوى عالي من الخبرات الفنية لإنجازها.
4. يسمح التكامل الاقتصادي بزيادة التخصص بين دوله الأعضاء بالاستفادة أكثر من المزايا النسبية التي قد تتمتع بها دول المجموعة مما يزيد ويحسن الإنتاج داخل كل دولة ويساهم في تنويعه فيما بينهم.
5. يعمل التكامل الاقتصادي على تحقيق شروط أحسن للتجارة الخارجية بين دوله الأعضاء وتحقيق شروط أحسن للتجارة الخارجية بين دوله الأعضاء وفوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى خصوصاً إذا امتلكت دوله موارد ومنتجات إستراتيجية.

---

[1] محمد محمود ولد محمد عيسى،" **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)** "، ص34

6. يساهم التكامل الاقتصادي في توطين الصناعة والاستفادة من وفورات الحجم مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول التكتل التي تتفق على توزيعها في المناطق للتوطن داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة في كل دولة من أعضاء التكتل.

3/ مراحل التكامل الاقتصادي وشروطه:

1/3. مراحل التكامل الاقتصادي: تتم عملية التكامل الاقتصادي بعدة مراحل يتشكل في كل مرحلة شكلاً من أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي وتتمثل في:

مرحلة 1: رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية:

ويتم رفعها بين أعضاء التكتل أمام السلع الوطنية.

مرحلة 2: الاتحاد الجمركي:

وذلك بتحديد تعريفة موحدة على السلع المستوردة من الدول.

مرحلة 3: السوق المشتركة:

يتم فيها تحرير تدفق العملة ورأس المال بين الدول الأعضاء.

مرحلة 4: الوحدة الاقتصادية:

يتم فيها تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء.

مرحلة 5: الاندماج الاقتصادي الكامل:

وهي أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول.

2/3.شروط التعاون والتكامل الاقتصادي:

1- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية،

2- وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والمواصلات،

3- استقرار المناخ السياسي.

سوف نتطرق لمراحل الاندماج والتكتل الاقتصادي بشيء من التفصيل:

أولاً: منطقة التجارة الحرة:

وهي منطقة تلغي فيها مجموعة من الدول كل القيود على التجارة القائمة فيما بينها، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات وحصص الاستيراد وإعانات التصدير وغيرها من الإجراءات الحكومية الشبيهة بهدف التأثير على التجارة، فيما تبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

ثانياً: الاتحاد الجمركي:

ينشأ هذا الشكل من التكتل الاقتصادي عند اتفاق دولتين أو أكثر على تبادل السلع فيما بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء، وإتباع نظام موحد للرسوم على التجارة للدول غير الأعضاء في التكتل[1].

إلا أن كل دولة عضو في الاتحاد الجمركي لا تملك الحرية في إبرام أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الاتحاد الجمركي، كونه يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محلياً والسلع المنتجة في الدول الأعضاء كما يزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.[2]

ثالثاً:السوق المشتركة:

يتم فيها إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة، وتوحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما تلغى القيود أيضاً أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقاً واحدة موحدة، تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في دوله الأعضاء بحرية كاملة كما ينتقل فيها الأشخاص والعمالة وكذلك رؤوس الأموال بحرية تامة.

رابعاً: الاتحاد الاقتصادي:

وهو من أكثر أشكال التكتلات الاقتصادية تطوراً حيث تضاف إلى نفس خصائص وشروط قيام السوق المشتركة تنسيق السياسات الاقتصادية، وإنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق السياسات الاقتصادية لهذا الاتحاد الاقتصادي، لذا تتنازل الدول الأعضاء فيه عن جزء من سيادتها الاقتصادية.

خامساً: الاندماج الاقتصادي الكامل " الوحدة الاقتصادية "

وهو أعلى درجات التكامل الاقتصادي، حيث زيادة على ما سبق في الاتحاد الاقتصادي تتوحد فيه السياسات الاقتصادية والنقدية، المالية والاجتماعية لدوله الأعضاء، وتندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء لتكون اقتصاداً واحداً، ويتم في هذا الإطار إنشاء العديد من المؤسسات لتسير هذا التكتل الاقتصادي مثل البنك المركزي لهذا التكتل وبرلمان وأنظمة تحكم وتقوم بالتصويت لذلك[3].

---

[1] حمزة فطيمة، "**التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة لتعزيز التجارة الدولية– دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية–** مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22/ص 428

[2] حمزة فطيمة، مرجع سابق، ص429

[3] حمزة فطيمة، مرجع نفسه، ص 430

4/ أهم التكتلات الاقتصادية في العالم:

عرف العالم عدة تكتلات اقتصادية أهما: الاتحاد الأوروبي، نافتا ،آسيان، دول مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي، بريكس، الكوميسا

1/4.الاتحاد الأوروبي (EU):

1.1/4. ظروف نشأة الاتحاد الأوربي:

تشكلت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في أبريل 1951 بـ 6 دول هي: فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا وإيطاليا، بهدف إيجاد سوق مشتركة لمنتجات الفحم والصلب، والتي اعتبرت نواةً للمجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث وقعت في 25 مارس 1957 اتفاقية روما والتي وسعت مجالات التعاون وسمت نفسها باسم: المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم التحقت بها كل من الدانمارك والمملكة المتحدة عام 1973، ثم انضمت اليونان عام 1981، بعدها اسبانيا والبرتغال عام 1986، ثم إيرلندا عام 1993، وفي عام 1995 انضمت للمجموعة السويد، فنلندا والنمسا، ولقد تمت الولادة الفعلية للاتحاد الأوروبي بناءاً على اتفاقية عرفت باسم: معاهدة ماستريخت بهولندا في 25 مارس 1992 دخلت حيز التنفيذ نوفمبر 1993.

ولقد امتد الاتحاد الأوربي عام 2004 نحو دول أوربا الشرقية[1] وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث انضمت 10 دول جديدة وهي: استونيا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا والمجر، قبرص ومالطا، ثم التحقت بها كل من بلغاريا ورومانيا عام 2007، وكانت كرواتيا آخر من انضم إلى الاتحاد الأوروبي عام 2013، فيما كانت بريطانيا أول دولة تخرج من الاتحاد الأوروبي مطلع 2021.

واستقر عدد دوله الأعضاء حتى عام 2024 على 27 دولة هي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، أستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، ايرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد.

2.1/4.أهداف السوق الأوربية المشتركة[2]:

أولاً: إلغاء القيود الكمية على تداول المنتجات داخلياً، وإلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً في فترة تتراوح بين 12-15 سنة ابتداءاً من أول كانون الثاني عام 1959

ثانياً: إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، وسياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء، وإيجاد تعريفة جمركية موحدة يعامل بها العالم الخارجي.

ثالثاً: إنشاء سياسة موحدة في ميداني الزراعة والنقل.

---

[1] https://www.aljazeera.net/encycl

[2] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 229

رابعاً: إلغاء القيود بين الدول الأعضاء بالنسبة لحرية انتقال رؤوس الأموال والعملة والخدمات.

خامساً: إنشاء بنك أوربي للاستثمار، لخلق مصادر جديدة لتوسيع النشاط الاقتصادي.

سادساً: حظر منع إعانات حكومية للمشروعات – إلا في حالات استثنائية- بقصد معاونتها على منافسة منتجات الدول الأعضاء الأخرى.

سابعاً: انتساب المناطق "عبر البحار" إلى السوق، لتدعيم مجهوداتهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ثامناً: وضع قواعد لتحريم تثبيت الأسعار أو ممارسة القيود على التجارة أو لإقامة احتكارات داخلية.

تاسعاً: اتخاذ وتطبيق الإجراءات التي تحقق تنسيق السياسات الاقتصادية، ومعالجة الخلل في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

اعتبرت السوق الأوربية كمنظمة اقتصادية لا تقتصر أهدافها على التنظيم الجمركي فحسب، وإنما تتعداه إلى تنظيم الاقتصاديات القومية في وحدة واحدة، إن السوق في واقع الأمر اتحاد اقتصادي[1] يعمل على حرية انتقال العمل ورأس المال وعلى تنظيم الزراعة بين الدول الأعضاء، فضلاً عن أنه يضمن تحقيق المنافسة بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف المتعاقدة.

3.1/4.الإتحاد الأوربي واليورو:

لقد قامت مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بتوحيد جهودها في ظل اتحاد اقتصادي، تنظيمه يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بهدف إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد مختلف السياسات الاقتصادية والمالية بغية تحقيق وحدة اقتصادية مستقبلاً، فشهد الاتحاد الأوربي ميلاد اليورو في الفاتح من جانفي 1999 علقت عليه آمالاً كبيرة كعملة بديلة ومعوضة منافسة للدولار الأمريكي حيث بدأ استعمال اليورو كعملة أوربية واحدة ونهائية بداية من 2002.

2/4. منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا (NAFTA)[2]:

تعتبر هذه التجربة شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثاً مقارنة مع الاتحاد الأوربي، وما يميز هذا الشكل من التكتل أنه تجاوز السعي لربط شبكات من التعاون مع أطراف أقل نمواً، فلقد أملت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية عليها القيام به، والتي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية بل وتحاول الحد منها بذريعة أنها

---

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 232

[2] رميدي عبد الوهاب،"**منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وأثارها على الدول الأعضاء**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 10، رقم 02، 20 ديسمبر 2006، ص 165

تعيق التبادلات الدولية، غير أنها في العقود الأخيرة أشادت بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها النافتا.

1.2/4. التعريف بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية:

هي اتفاقية تجارية تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك بتعداد سكاني قدره 378 مليون نسمة صادق عليها الكونجرس الأمريكي عام 1993، وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول.

2.2/4.مبادئ النافتا[1]:

اتخذت دولها الأعضاء مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة فيما بينها، فكانت "نافتا" بالأساس اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك قام على المبادئ التالية:

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عام تدريجياً حتى تلغى تماماً بين الدول الثلاثة.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك، الصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية.
- يمكن لأي دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في ذلك قبل التاريخ المعلن عنه بستة أشهر.
- السماح بانضمام أعضاء آخرين.
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.
- حرية حركة الأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمالة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 129 - 130

- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية.
- إلغاء القيود الإدارية مثل: رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

وتري اتفاقية "نافتا" على كل من قطاع: الزراعة، السيارات، الطاقة، الخدمات المصرفية، النقل.

3.2/4.أهداف تكتل "نافتا":

هدفت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[1]:

- تنشيط التجارة الإقليمية بين دوله الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد مركز عصير البرتقال من المكسيك بدلا من دول أمريكا اللاتينية خصوصاً البرازيل.
- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء.
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي إضافة إلى زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.
- قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهو ما يؤدي إلى زيادة العمالة فيها من جهة، وفتح سوق المكسيك أما السلع الأمريكية من جهة أخرى.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.
- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا، آسيا واليابان.
- زيادة قوة التفاوض لدول تكتل "نافتا" وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خصوصاً الاتحاد الأوربي.
- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين في ذلك.
- إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات.
- تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 130-131

وتتمثل توجهات تكتل "نافتا" في تحرير التجارة المتبادلة[1] لحوالي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج، فالفئة (أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فوري، والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، الفئة (ج) بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3/4 .رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" (ASEAN)

1.3/4. الآسيان وظروف نشأته:

تشكل هذا التكتل عام 1967 لتعزيز الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي في مواجهة الانقسامات الإيديولوجية خلال الحرب الباردة آنذاك، وذلك عبر "إعلان بانكوك" خمس دول مؤسسة له آنذاك هي: أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند والفلبين. ثم توسع تكتل الآسيان ليشمل عام 1984 بروناي، فيتنام عام 1995، لاوس وميانمار 1997، كمبوديا عام 2004، ليصبح عدد أعضائه 10 دول.

وتضم اليوم رابطة الآسيان أكثر من 680 مليون نسمة باقتصاد تجاوز 3.6 تريليونات دولار حسب إحصائيات 2024،ما يجعلها خامس أكبر تكتل اقتصادي عالمي و تمثل سوقاً اقتصادية ضخمة، حيث بلغت تجارتها مع العالم 3.9 تريليونات دولار عام 2023 تتصدرها الصين[2]. ولا تسعى الآسيان للتوسع الجغرافي ولكن هدفها تحقيق وتعميق التكامل فيما بين دولها الأعضاء رغم التباين في اللغة، الدين ونظم الحكم، حيث تجاوزت الرابطة ذلك بمنطق المصلحة الاقتصادية، وقد أقامت علاقات شراكة مع 11 طرفاً دولياً ضمن شركاء الحوار تشمل "الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الهند، اليابان، الاتحاد الأوروبي وأستراليا في مجالات التجارة، الأمن والثقافة دونت عضوية ملزمة.

2.3/4.الآسيـان والشراكة الاقتصادية الشاملة:

تضم اتفاقية "الشراكة الاقتصادية الشاملة" 15 دولة حيث تتكون من: الدول العشر في رابطة الآسيان، إضافة إلى الصين، اليابان، كوريا الجنوبية،أستراليا ونيوزيلندا، وقعت هذه الإتفاقية رسمياً في نوفمبر 2020 بعد مفاوضات استمرت لثماني سنوات، تغطي اليوم أكثر من 30% من الناتج المحلي العالمي، بإجمالي يفوق 29 تريليون دولار حسب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لذا تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة أكبر اتفاق تجارة حرة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان.

تمتد الاتفاقية على مساحة جغرافية كبرى من جنوب شرق آسيا إلى المحيط الهادي، حيث يقطنها أكثر من 2.3 مليار نسمة وهو ما يعادل ثلث سكان العالم.

---

[1] رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص172

[2] https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/07/14/blocs-reshaping-global-order

قدرت التجارة البينية بين أعضائها بأكثر من 12.7 تريليون دولار سنوياً حسب بيانات منظمة التجارة العالمية (OMC) بما يمثل نحو 28 % من التجارة العالمية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى خفض الرسوم الجمركية تدريجياً وتوحيد قواعد التجارة والاستثمار، تسهيل حركة السلع والخدمات وتعزيز سلاسل الإمداد ما يجعلها نموذجاً متقدماً للتكامل الاقتصادي بقيادة الآسيـان.

4/4. مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

1.4/4.تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

تم الإعلان عن تأسيسه في 25 ماي 1981 بإمارة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد اجتماع قادة الدول العربية الستة: المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين وسلطنة عمان، وذلك لما يربطها من علاقات خاصة وسمات مشتركة مثل: العقيدة المشتركة، تشابه الأنظمة ووحدة التراث وتقربها الثقافي والحضاري، مما ساعد في رغبة هذه الدول الأعضاء في تعميق سبل التعاون وتطويره لمواجهة عوامل إقليمية ودولية كانت تدفع باتجاه التجمع الإقليمي لمواجهة الأخطار.

2.4/4. دوافع نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي وأهدافه:

تصاعدت أهمية ومكانة دول الخليج العربي دولياً إثر الإعلان الفعلي لإستراتيجية النفط بعد حرب أكتوبر 1973، فاستخدمت البلدان العربية سلاح النفط، إذ أصبحت منطقة الخليج العربي نقطة محورية للتنافس الأمريكي والسوفياتي آنذاك كونها تحتوي على أضخم احتياطي عالمي للنفط، ونظراً للظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها أواخر السبعينات، اتخذت حكومات الدول الخليجية خطوات عاجلة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عملي جماعي قابل للتطبيق، وترجع هذه الخطوات لإنشاء مجلس التعاون إلى عام 1976 بغرض وحدة خليجية لتحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية، السياسية والإعلامية لتحقيق الاستقرار والتقدم لدول منطقة الخليج.

وأثناء مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 25-28 يناير 1981 انعقدت قمة لدول الخليج العربية على هامش المؤتمر، طرحت أمام القادة ثلاثة مشاريع:

1- المشروع السعودي: ركز على جوانب التعاون الأمني والعسكري بين دول المجلس، لذلك أقر بإنشاء منظمة خليجية.

2- المشروع الكويتي: طالب بإقامة "اتحاد إقليمي" بين دول الخليج، لإقامة دائرة أوسع للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والثقافية.

3- المشروع العماني: دعا إلى إنشاء "قوة بحرية مشتركة" لحماية مضيق هرمز، لذلك ركز على عنصري الأمن والتعاون العسكري.

وقد تم الاتفاق على الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي لمجلس التعاون بعد اجتماعات فبراير 1981 بالرياض ومايو بمسقط لوزراء دول الخليج العربية، وأقرت "قمة أبوظبي" الإعلان الرسمي لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ماي 1981.

3.4/4. أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهم شركائه التجاريين:

أنشأ مجلس التعاون للدفاع المشترك عن دوله الأعضاء وتحقيق التعاون الوثيق في المجال الأمني، إضافة لذلك تحقيق مجموعة من الأهداف المرحلية وهي:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها،

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين شعوبها،

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية،
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات،
- الشؤون التعليمية والثقافية،
- الشؤون الاجتماعية والصحية،
- الشؤون الإعلامية والسياحية،
- الشؤون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم الفني في مجالات الصناعة، التعدين، الزراعة والثروات المائية والحيوانية، إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص.

أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس:

تكمن الأهداف الرئيسية لدول مجلس التعاون في تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية بغرض تقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي واليابان الشركاء الثلاثة الرئيسين لدول المجلس.

4.4/4. أهمية ومكانة التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون:

تمتلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتياطات نفطية ضخمة تصل إلى نحو 45% من الاحتياطي العالمي، كما تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز تصل إلى 24% من الاحتياطي العالمي حسب

الدراسات والتقارير الدولية في مجال الطاقة[1]، إضافة إلى ما تتوفر عليه من بنية تحتية أساسية اقتصادية تتمثل في: الطرق، الأنفاق والموانئ، المطارات وشبكات المياه والغاز والكهرباء، دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق التي أصبح العديد منها يأخذ صفة العالمية.

كما تتموضع دول مجلس التعاون في موقع استراتيجي مكنها من أن تحتل مكانة في غاية الأهمية على المستوى العالمي، إذ تقع في مركز يتوسط ثلاث قارات: آسيا، إفريقيا وأوروبا وتطل على أهم المنافذ البحرية العالمية (الخليج العربي، بحر العرب والبحر الأحمر).

وتمثل سوقاً كبيرة نوعاً ما، وتتوفر على رؤوس أموال كبيرة، غير أن المشكلة السكانية التي تواجهها تتمثل في قلة السكان إذا ما قورنت بالدول المجاورة وضخامة عدد الأجانب إلى إجمالي السكان، حيث أصبحت العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون من الظواهر المعقدة التي طالت المجتمعات الخليجية وأثرت عليها تأثيراً مباشراً من جميع النواحي السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية.

شهد الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في دول مجلس التعاون تطوراً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة السياسات والبرامج الزراعية التي تم اتخاذها على المستوى القطري والإقليمي بفضل تطبيق السياسة الزراعية المشتركة مما أدى إلى وجود تكامل زراعي بين دوله، وفتح الأسواق أمام السلع المحلية، وسهولة التنقل بين أسواق هذه الدول، كما شهد الإنتاج الحيواني والسمكي تطوراً كذلك.

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنمية اقتصادية شاملة، تجلت في نهضة عمرانية وصناعية وزراعية كبرى تمت بمعدلات متسارعة، وحققت نقلة نوعية يلحظها المتتبع لمسيرتها التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد، من معالمها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي مطلع 2003، وتأسيس السوق المشتركة عام 2007، والتطلع لإقامة اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة مستقبلاً.

5/4. تكتل الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا)

1.5/4. التعريف بالسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا":

يعتبر هذا التكتل من أنجح التكتلات في إفريقيا، تأسس سنة 1994، نشأ تكتل الكوميسا بعد الإعلان عن انتهاء مدة معاهدة منطقة التجارة التفضيلية بين دول المنطقة، إثرها تم تأسيس التنظيم الجديد لهذه السوق المشتركة بولادة الكوميسا في 08 ديسمبر 1994 حيث انسحبت بعض الدول بعدما كان يضم 23 دولة مؤسسة له وأضيفت دول أخرى مثل مصر، وتضم اليوم الكوميسا 21 دولة هي:

[1] محمد محمود ولد محمد عيسى، مرجع سابق، ص 65.

بوروندي، جيبوتي، مصر، اريتيريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، جزر القمر، زامبيا، زيمبابوي، إسواتيني والصومال.

ويمكن تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية [1] "على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول إفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها".

2.5/4. أهداف السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا: كان الهدف الأساسي من تأسيسه هو:

- ✓ الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والموارد البشرية،
- ✓ تحقيق المصالح المتبادلة لدوله الأعضاء،
- ✓ دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وذلك لرفع مستويات المعيشة للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء،
- ✓ الحصول على وضع أفضل في المفاوضات مع الغير.

[1] محمد محمود ولد محمد عيسى، ص 40

المراجـــع المعتمدة

1/– باللغة العربية:

– أبوستيت فؤاد، "**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**"، الدار المصرية اللبنانية، 2004

– حسين حريم، "**إدارة الأعمال الدولية**"، الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

– حمزة فطيمة، "**التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة لتعزيز التجارة الدولية– دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية–** مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22

– حازم الببلاوي، "**أصول الاقتصاد السياسي**"، الطبعة الرابعة، منشأة المعرف، القاهرة، 1974

– رميدي عبد الوهاب،"**منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وأثارها على الدول الأعضاء**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 10، رقم 02، 20 ديسمبر 2006

– رفيقة حروش، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الثانية، دار الامة، برج الكيفان الجزائر، 2016.

– رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013

– زيتون أحمد ضياء الدين، "**مبادئ في علم الاقتصاد**"، الإسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع،2001

– عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر.

– عبد الله ساقور، "**الاقتصاد السياسي": أهمية التحليل الاقتصادي، أساليب الإنتاج الاجتماعي ومدارس التحليل الاقتصادي**"،الطبعة الثانية، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة، 2004.

– عبد المطلب عبد الحميد، "**النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

– عريقات حربي محمد موسى، "**التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن، 2004، الجزء الأول

– سكينة بن حمود، "**مدخل لعلم الاقتصاد**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009

– شوام بوشامة، "**مدخل للاقتصاد العام**"، **الجزء الأول**، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 1998

– شوام بوشامة، "**مدخل للاقتصاد العام**"، **الجزء الثاني**، الطبعة الرابعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2000.

– شوام بوشامة، "**تقييم واختيار الاستثمارات**"، الطبعة الأولى، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2003.

- محمد محمود ولد محمد عيسى، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009

2/– باللغة الفرنسية:

- Jean Arrous, **Introduction à l'économie Politique**, 2ème édition, Dalloz, Paris, 1994, France.
- Robertson, D.H, **Lectures on Economics Principles,** Routeldge and Paul kegan, London, UK, 1970